



مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية

Journal of Managerial, Financial
& Quantitative Research



تحليل أثر هيكل الملكية على ممارسات التقارير المالية المضللة في ظل الدور المعدل
لربحية الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

**Analysis the Impact of Ownership Structure on Fraudulent Financial Reporting
Role of Corporate Profitability: an Applied Study practices under the Moderate
on Companies listed on the Egyptian Stock Exchange**

إعداد

د/ ايمن عطوه عزازي سليم

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة – جامعة الزقازيق

مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية

كلية التجارة – جامعة السويس

المجلد الخامس – العدد الثاني

يونيو 2025

رابط المجلة: [/https://safq.journals.ekb.eg](https://safq.journals.ekb.eg)

تحليل أثر هيكل الملكية على ممارسات التقارير المالية المضللة في ظل الدور المُعدل لربحية الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

ملخص البحث

استهدف البحث اختبار أثر هيكل الملكية (تركز الملكية، الملكية الحكومية، الملكية المؤسسية، الملكية الإدارية) على التقارير المالية المضللة بالإضافة إلى اختبار تأثير ربحية الشركة (كمتغير منظم/ تفاعلي) على العلاقة بين هيكل الملكية والتقارير المالية المضللة في بيئة الأعمال المصرية. وتم تطبيق البحث على عينة حكومية غير متوازنة من الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية بإجمالي عدد مشاهدات قدره (383) مشاهدة، وذلك خلال السلسلة الزمنية الممتدة من عام 2015م حتى عام 2022م.

وقد قام الباحث باختبار فروض ونماذج البحث من خلال طريقة التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية (FE/RE) وطريقة **Panels Corrected Standard Errors (PCSE)** لعلاج اي مشاكل قياسية مُحتملة. وقد أشارت نتائج الدراسة التطبيقية بناءً على اختبار فروض البحث إلى انخفاض مستوى التضليل بالتقارير المالية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصري، وأن تركيز الملكية والملكية المؤسسية لهما تأثير موجب ومعنوي علي ممارسات التضليل بالتقارير المالية، وأن الملكية الإدارية لها تأثير غير خطي علي مستوى التضليل بالتقارير المالية، بينما الملكية الحكومية ليس لها أي تأثير معنوي علي ممارسات التضليل بالتقارير المالية.

كما أشارت نتائج الدراسة التطبيقية أيضًا إلى إن التفاعل بين تركيز الملكية وربحية الشركة والتفاعل بين الملكية الحكومية وربحية الشركة لهما تأثير عكسي معنوي علي مستوى التضليل بالتقارير المالية، كما أن التفاعل بين الملكية المؤسسية وربحية الشركة ليس له أي تأثير معنوي علي مستوى التضليل بالتقارير المالية، بينما التفاعل بين الملكية الإدارية وربحية الشركة له تأثير غير خطي علي شكل حرف N علي مستوى التضليل بالتقارير.

وبناء على النتائج السابقة، يوصى الباحث بضرورة استحداث مؤشر لقياس جودة التقارير المالية بالسوق المالي يتم فيه ترتيب الشركات وفقاً لجودة تقاريرها المالية ليكون دافعاً للشركات لتحسين مستوى جودة التقارير المالية والحد من ممارسات التضليل بها.

الكلمات الدالة: هيكل الملكية، التقارير المالية المضللة، ربحية الشركات.

Abstract:

The research aimed to investigate the impact of ownership structure (ownership concentration, governmental ownership, institutional ownership, managerial ownership) on Fraudulent Financial Reporting, in addition to testing the impact of company profitability (as a moderator/interactive variable) on the relationship between ownership structure and Fraudulent Financial Reporting in the Egyptian business environment. Using a series of unbalanced data, the research was applied on a purposive sample of firms listed in the Egyptian Stock Exchange, with a total of (383) observations, during the period from 2015 to 2022.

The researcher tested the hypotheses and models of the study using the fixed effects and random effects (FE/RE) method and the Panels Corrected Standard Errors (PCSE) method to address any potential standard problems. Based on the hypothesis testing, the results indicated that the level of fraud practices in the financial reports for companies listed on the Egyptian Stock market is low, ownership

concentration and institutional ownership have a positive and significant effect on fraud practices in the financial reports, managerial ownership has a non-linear effect on fraud practices in the financial reports. while Governmental ownership has no effect on fraud practices in the financial reports.

In addition, The results also indicated that the interaction between ownership concentration and company profitability and the interaction between Governmental ownership and company profitability have a negative and significant effect on fraud practices in the financial reports, The interaction between institutional ownership and company profitability has no significant effect on fraud practices in the financial reports, while the interaction between managerial ownership and company profitability has a non-linear effect in the form of the letter N on fraud practices in the financial reports.

Based on the previous results, the researcher recommends the necessity of creating an index to measure the quality of financial reports in the financial market in which companies are ranked according to the quality of their financial reports to motivate companies to improve the level of quality of financial reports and reduce fraud and misleading practices in them.

Keywords: Ownership structure, Fraudulent Financial Reporting, corporate profitability.

أولاً- المقدمة:

يتضمن التقرير المالي بشكل أساسي وصفاً لجميع الأنشطة المحاسبية للشركة والتي يمكن استخدامها كمرجع من قبل الأطراف الداخلية والخارجية لاتخاذ القرارات. وبناءً على الإطار الفكري للمحاسبة المالية، إذا كان التقرير المالي يلبي الخصائص النوعية للمعلومات من حيث كونه مفهوماً وذو صلة وموثوقاً وقابلًا للمقارنة، فسيكون استخدام التقارير المالية أكثر فائدة. فالهدف الأساسي للبيان المالي هو تقديم معلومات حول الوضع المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للشركة. علاوة على ذلك، يشير التقرير المالي الجيد إلى الحالة الفعلية للشركة ويمكن استخدامه للتنبؤ بحالتها في المستقبل. وبالتالي، فمن الضروري للمستخدمين الداخليين والخارجيين توجيه الشركة نحو اتجاهات أفضل (Affan et al., 2017).

ويري الباحث أن المنافسة المتزايدة في بيئة الأعمال الحالية قد شجعت العديد من الشركات على تجميل window-dress تقاريرها المالية لتكون أكثر جاذبية من جانب المساهمين. وتحدث هذه الظاهرة بسبب وجود اختلاف في الاهتمام بين المديرين والمساهمين. وسيدفع هذا الاختلاف المديرين إلى الضغط على إدارة الأرباح لهندسة نتائج التقارير المالية مما سيؤثر في النهاية على جودة التقارير المالية. عندما يتم تجميل التقرير المالي، فإنه سيؤثر أيضاً على موثوقية البيانات المالية، وبالتالي زيادة حدوث التقارير المالية الاحتيالية التي قد تؤثر على الجمهور والمستثمرين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين.

وتعد التقارير المالية الاحتيالية Fraudulent financial reporting قضية مهمة في الاقتصاديات الحالية. حيث تحدث الفضائح المحاسبية الكبرى بانتظام (على سبيل المثال، WorldCom, Enron, Waste, Management, Toshiba, Luckin Coffee, Wirecard,) وتكون العواقب وخيمة عادة. وعلى سبيل المثال، فقد توصلت دراسة (Karpoff et al., 2008) إلى أن الشركات تخسر حوالي 29% من قيمة الأسهم عندما يتم الكشف عن الاحتيال في التقارير المالية. وقد وثقت الأدبيات السابقة (Desai et al., 2006; Sadka, 2006; Beatty et al., 2013) أيضاً العواقب الوخيمة للتقارير الاحتيالية (المضللة) على أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك العملاء والمديرين التنفيذيين والشركات النظيرة.

ويُعد الغش عنصر سلبي يؤثر على نمو وقدرات الأعمال ويزداد حتى يصبح مشكلة رئيسية للعديد من منشآت الأعمال. ومع التطور التكنولوجي أصبح الغش اليوم أكثر تعقيداً متمثلاً في تبديد الأصول والفساد المالي والغش بالقوائم المالية الذي ينتج عنه تدهور في ثقة أصحاب المصالح، وفقدانهم للثقة في سوق رأس المال. ويرى (فرج، 2018) إن الغش هو أداء فعل من شأنه إكتساب أى شئ له قيمة من الآخرين بطريقة غير مشروعة. ولأن القوائم

المالية تُعد الأداة الرئيسية لتلبية إحتياجات أصحاب المصالح من المعلومات من أجل إتخاذ قراراتهم الإستثمارية، فقد إنعكس التدخل المتعمد للإدارة في عملية إعداد القوائم المالية سلبًا على إمكانية إعتداد الأطراف ذات المصلحة على المعلومات التي توصلها هذه القوائم المالية (Ruankaew, 2016).

وتُعد القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات المالية، وتُعتبر إدارة المنشأة هي المسؤولة عن إعدادها، وبالتالي فإن توافر الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة قوائم مالية تُظهر نتيجة الأعمال والحالة المالية بصورة صادقة وعادلة خالية من التحريفات الجوهرية. ونتيجة لقدرة الإدارة على التدخل لتحريف القوائم المالية، فإن ذلك سوف ينعكس سلبًا على إمكانية الإعتداد على المعلومات المتاحة بالقوائم المالية للمستخدمين (Yusran, 2023).

إن إنفصال الملكية عن الإدارة قد يدفع بعض المديرين المحترفين في ظل تشتت الملكية نحو التقرير عن معلومات محاسبية تتحرف عن جوهر ما هو وراء المعاملات الإقتصادية بهدف تعظيم المنافع الخاصة على حساب حملة الأسهم أو مانحي الإئتمان بما قد يُنبئ عن توقع وجود تأثير معنوي لأنماط الملكية المختلفة على جودة التقارير المالية، وطبقاً لنظرية الوكالة قد يتصرف المدراء كوكلاء عن المساهمين بطريقة لا تتماشى بالضرورة مع زيادة ثروة المساهمين حيث تساعد التقارير المالية عالية الجودة على تشجيع المدراء على إتخاذ خطوات تتماشى مع مصالح المساهمين وتؤدي إلى تحسين أداء الشركة (Hassas et al., 2006).

وكنتيجة طبيعية لإنفصال الملكية عن الإدارة وتعارضات الوكالة حيث يسعى المديرين التنفيذيين لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين، فقد ظهرت العديد من الممارسات المحاسبية من جانب إدارة الشركات لمواجهة إحتياجات وتنبؤات أصحاب المصالح حتى وأن كانت هذه المعلومات المفصح عنها غير دقيقة أو غير معبرة عن الوضع الحقيقي للأداء المالي للشركة لكنها تخدم مصالحهم الشخصية. ومن هنا ظهرت المحاسبة الابتكارية التي تتضمن العديد من الممارسات التي قد تلجأ إليها الإدارة لتحسين صورة الأداء التشغيلي والمالي وأهمها التقارير المالية المضللة والتي تؤدي في حالة اكتشافها إلى فقدان الثقة بعدالة ومصداقية البيانات والمعلومات التي تحتويها التقارير المالية السنوية، بل وما هو أبعد من ذلك هو فقدان الثقة بالأداء المالي للشركة ككل واهتزاز صورتها الذهنية داخل مجتمع الأعمال وسوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى إنهيارها ماليًا تبعًا لدرجة التضليل المصاحبة للتقارير المالية السنوية (الباز، 2024).

وفقاً لما ذكره (Alves, 2012) فإن التقارير المالية المضللة تتجم بشكل أساسي عن جهود الإدارة لخداع مستخدمي التقارير المالية من خلال إدارة الأرباح، وخاصة فيما يتعلق بأداء الشركة وربحيتها. وعلاوة على ذلك، فإن التعديل غير المناسب inappropriate adjustment في البيانات المالية قد يستمر في الحدوث وبشكل متزايد حتى يتحول الأمر إلى تقارير مالية احتيالية كنتيجة للضغوط المتزايدة من جانب الإدارة من أجل تلبية توقعات السوق والرغبة في تعظيم مكافآت المديرين التنفيذيين. كما أن التقارير المالية الاحتيالية تهدف إلى زيادة سعر الأسهم أو الحصول على قروض من البنوك (Huang et al., 2017).

ثانياً – دوافع ومشكلة البحث:

قام الباحث بالاستناد إلى ثلاثة دوافع رئيسية مرتبطة بالمتغيرات البحثية (هيكل الملكية – التقارير المالية المضللة – ربحية الشركات) لمحاولة إيجاد علاقات سببية فيما بينها لاشتقاق مشكلة البحث وهي كالتالي:

1- هيكل الملكية

قد يؤثر هيكل الملكية على احتمالية التضليل في التقارير المالية لأنه أحد أهم خصائص حوكمة الشركات. وفقاً لنظرية الوكالة (Jensen & Meckling, 1976)، قد يقلل هيكل الملكية من نية ارتكاب الاحتيال والتضليل. ومع ذلك، فقد كشفت الدراسات التجريبية عن نتائج مختلطة حول ذلك. على سبيل المثال، فقد توصلت بعض الدراسات (Hashmi et al., 2018; Hussain et al., 2016; Mardiana, 2015; Kusumaa & Fitriani, 2020) إلى أن الملكية الإدارية والملكية المؤسسية والملكية الأجنبية لهما تأثير سلبي ومعنوي على احتمالية تضليل التقارير المالية، في حين أشار (Syamsudin, et al., 2017) إلى أن الملكية الحكومية تقلل من احتمالية الاحتيال في التقارير

المالية. بينما أشار (Kusumaa & Fitriani, 2020) إلى أن الملكية الحكومية ليس لها تأثير معنوي على الاحتيال في التقارير المالية. بينما وجد (Yasser, 2017) أن الملكية لها ارتباط إيجابي بانخفاض جودة التقارير المالية. وتستخدم الدراسات السابقة نوعاً معيناً من الملكية والذي قد يوفر تفسيراً محتملاً لمثل هذه النتيجة غير المتسقة. فقد تناولت دراسة (Ghafoor et al., 2022) أثر كل من الملكية المؤسسية والملكية العائلية على احتمالية تضليل التقارير المالية، بينما تناولت دراسة كل من (Ratmono, 2017; Yulia & Basuki, 2016) العلاقة بين الملكية الإدارية والاحتيال في التقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك، تناولت دراسة (Wu et al., 2016; Nia et al., 2016) العلاقة بين الملكية المؤسسية وتضليل التقارير المالية. وأخيراً، تناولت دراسة (Mardiana, 2015) تأثير كل من الملكية الأجنبية والملكية العائلية على الاحتيال في التقارير المالية في إندونيسيا. بينما في البيئة المصرية تناولت دراسة (الباز، 2024) أثر تركيز الملكية على التقارير المالية المضللة، وقد وجدت الدراسة تأثير عكسي معنوي لتركيز الملكية على ممارسات التضليل في القوائم المالية، مما يشير إلى أن زيادة تركيز الملكية يحد من ممارسات التضليل والغش المحاسبي في القوائم المالية في الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية.

لذلك، يحاول هذا البحث دمج هياكل الملكية المختلفة، بما في ذلك تركيز الملكية والملكية الحكومية والملكية المؤسسية بالإضافة إلى الملكية الإدارية لقياس تأثيرها المحتمل على تضليل التقارير المالية في الشركات المصرية. وعلى حد علم الباحث، لا توجد في البيئة المصرية دراسات سابقة تناولت أثر الأنواع المختلفة لهيكل الملكية على احتمالية تضليل التقارير المالية.

وبناءً على ما سبق تتبلور المشكلة البحثية الأولى في الإجابة عن التساؤل التالي: هل يوجد تأثير لهيكل الملكية

على احتمالية وجود تضليل بالتقارير المالية للشركات ببيئة الأعمال المصرية؟

2- التقارير المالية المضللة

تشكل التقارير المالية الاحتمالية (المضللة) قضية مهمة في الاقتصاد. وتحدث فضائح محاسبية ضخمة بانتظام (على سبيل المثال، Enron, WorldCom, Waste Management, Toshiba, Luckin Coffee, Wirecard)، وعادة ما تكون العواقب كبيرة على الاقتصاد ككل. وقد وجد (Karpoff et al., 2008b) أن الشركات تخسر حوالي 29% من قيمة أسهمها عندما يتم الكشف عن الاحتيال. كما وثقت مجموعة واسعة من الدراسات الأكاديمية العواقب الوخيمة للتقارير الاحتمالية على أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك العملاء والمديرين التنفيذيين والشركات المماثلة. فالتقارير المالية الاحتمالية هي المبالغة و/أو التقليل المتعمد من قيمة الأرصدة في البيانات المالية. قد يكون تحديد هذا النوع من الاحتيال أمراً صعباً نظراً لأن المعالجات المحاسبية غالباً ما تكون حكمية judgmental، مما يؤدي إلى وجود خطر رفيع بين التقارير المالية المتفائلة ولكن المقبولة وبين التقارير المالية الاحتمالية (المضللة). كما أصبحت درجة مصداقية التقارير المالية ومدى اعتماديتها في عملية اتخاذ القرارات محل تساؤل ومثار جدل من جانب مستخدمي المعلومات المالية والمحاسبية في الأونة الأخيرة، وبصفة خاصة بعد سلسلة الانهيارات المفاجئة والمنتالية لكيانات اقتصادية كبيرة على المستوى الدولي مثل بنك سيليكون فالي الأمريكي عام 2023 على الرغم من صدور تقرير مراجعة من أحد مكاتب المراجعة الكبيرة (KPMG) يؤكد عدالة وسلامة المركز المالي للبنك، وهو الأمر الذي أعاد توجيه الاتهامات لمجالس إدارات الشركات من جديد بتعمد تقديم تقارير مالية مضللة وغير معبرة عن حقيقة الوضع المالي للشركات من خلال استغلال المرونة الحالية للمعايير والسياسات المحاسبية، ويمكن أن يكون هناك مؤشرات وعوامل تشغيلية يمكن من خلالها التنبؤ باحتمالية قيام الإدارة بغش وتضليل التقارير المالية.

وأشار البعض (Mardiana, 2015; Sawal et al., 2015; Hussain et al., 2016) إلى إمكانية قيام المديرين التنفيذيين بالشركات المتعثرة مالياً، بارتكاب حالات الغش والتضليل بالتقارير المالية، حتى يتمكنوا من تأجيل الآثار السلبية الناجمة عن التعثر المالي لفترات مستقبلية، والتي من ضمنها؛ فقدان الفرص الوظيفية المستقبلية، التأثير السلبي على صورة وسمعة الشركة، فقدان الحصة السوقية، تدهور الأوضاع المالية للشركة، فضلاً عن تعثر وإفلاس الشركة.

وبناءً على ما سبق تتبلور المشكلة البحثية الثانية في الإجابة عن التساؤل التالي: ما هي احتمالية وجود تضليل بالتقارير المالية للشركات ببيئة الأعمال المصرية، وما هي المحددات التشغيلية للشركات التي تساعد على التنبؤ بوجود التضليل بالتقارير المالية؟

3- ربحية الشركات

يمكن أن تؤثر ربحية الشركة على احتمالية ارتكاب الإدارة للاحتيال لأن تكاليف ارتكاب الاحتيال تميل إلى أن تكون أقل بالنسبة للشركات ذات الأداء الضعيف مقارنة بالشركات ذات الأداء الجيد. فعندما تكون الشركة في حالة مالية مستقرة، فإن قيمتها سترتفع في نظر المستثمرين والدائنين والأطراف ذات المصلحة. وبالتالي، سيواجه المديرون الضغوط لممارسة الاحتيال في التقارير المالية عندما يتعرض الاستقرار المالي و/أو الربحية للتهديد بسبب الوضع الاقتصادي أو الصناعي أو التشغيلي. وتماشياً مع ما تقترحه الدراسة، فعندما تشهد الشركة نمواً أقل من متوسط الصناعة، ستقوم الإدارة بالتلاعب بالبيانات المالية لتحسين صورة الشركة أما مختلف الأطراف (Akbar, 2017)، وبالمثل، بعد فترة من النمو السريع، قد تلجأ الإدارة إلى التلاعب بالقوائم المالية لتوفير مظهر النمو المستقر (Skousen et al., 2009).

وقد أشارت بعض الدراسات السابقة التي تناولت الاحتيال المالي إلى وجود علاقة بين ربحية الشركة وبين احتمالية تضليل التقارير المالية، فقد توصلت دراسة (Persons, 1995) إلى أن الرافعة المالية، والربحية وتكوين الأصول، والسيولة، ومعدل دوران رأس المال، وحجم الشركة، والموقف المالي ككل لها تأثير على التقارير المالية الاحتيالية. كما توصلت أيضاً دراسة (Spathis, 2002) إلى أن متغيرات النسبة المالية مثل الرافعة المالية، ومعدل دوران رأس المال، وصافي هامش الربح، والمتحصلات من المبيعات، والعائد على الأصول، والسيولة، والربح الإجمالي من الأصول، ومعدل دوران المخزون، والتعثر المالي تؤثر على التقارير المالية الاحتيالية.

فمن المؤكد أن المستثمرين لن ينظروا إلى الشركات ذات الربحية المنخفضة لأنها غير قادرة على تقديم أرباح عالية. وهذا الوضع يشجع الإدارة على التلاعب بربحية الشركة. فمن المحتمل قيام مديري الشركات التي تحقق ربحية منخفضة بالمبالغة في تقدير المبيعات أو النفقات، مما يؤدي إلى أخطاء كبيرة في البيانات المالية ومن ثم تضليل البيانات المالية، ويتم ذلك من قبل المديرين من أجل تحقيق أهداف الإدارة المتمثلة في تعظيم رفاهية المساهمين *the welfare of shareholders*. فبالنسبة لمديري الشركة، فإن زيادة مستوى رفاهية المساهمين يعد مؤشراً مهماً للنجاح الإداري، ونظراً لأهمية رفاهية المساهمين، فمن المتوقع أن تكون الإدارة قادرة على الحفاظ على مستوى الربحية أو زيادتها، فإذا لم يتم تلبية التوقعات من خلال الأداء الفعلي، فإن ذلك يشجع على ظهور الممارسات الاحتيالية في البيانات المالية (Zainudin & Hashim, 2016).

يتماشى التفسير أعلاه مع نظرية الوكالة ونظرية مثلث الاحتيال حيث يوجد تضارب في المصالح بين الملاك والإدارة فيما يتعلق بالأداء المالي. حيث يريد الملاك زيادة في الأرباح لكي تكون الشركة جاذبة للمستثمرين لذلك يقدمون أهدافاً مالية بينما يريد المديرون أن يُنظر إليهم على أنهم ناجحون لأنهم يستطيعون تحسين رفاهية المساهمين. حيث تخلق الأهداف المالية التي يقدمها الملاك ضغوطاً على المديرين حتى يرتكبوا الاحتيال (Istikhoroh et al., 2021). ويتوافق هذا مع دراسة (Ettredge et al., 2010) التي تشير إلى أن المديرين يتلاعبون بقوائمهم المالية من أجل تلبية أهداف محاسبية معينة، حيث تشجع الربحية المنخفضة الإدارة على الانخراط في الاحتيال بهدف تلبية توقعات الملاك والمستثمرين. لأن أحد مقاييس النجاح الإداري هو رفاهية المساهمين والتي تتميز بزيادة الأرباح. ولذلك، يتوقع من الإدارة أن تكون قادرة على الحفاظ على مستوى الربحية أو زيادته.

وبناءً على ما سبق تتبلور المشكلة البحثية الثالثة في الإجابة عن التساؤل التالي: ما هو التأثير المحتمل للربحية على العلاقة بين هيكل الملكية والتقارير المالية المضللة للشركات ببيئة الأعمال المصرية ؟

ثالثاً - أهداف البحث:

في ضوء دوافع ومشكلة البحث يمكن للباحث تحديد أهدافه في النقاط التالية:

- 1- التأصيل النظري لما هي هيكل الملكية والخصائص التشغيلية للشركات وتضليل التقارير المالية في الفكر المحاسبي.

- 2- قياس أثر هيكل الملكية (تركز الملكية، الملكية الحكومية، الملكية المؤسسية، الملكية الإدارية) على التقارير المالية المضللة من أجل فهم أعمق لكيفية تعامل الشركات ذات هياكل الملكية المختلفة في بيئة الأعمال المصرية مع الضغوط التي يمكن أن تؤدي إلى ممارسة التضليل في البيانات المالية.
- 3- دراسة ما هيّة محددات التقارير المالية المضللة.

رابعاً – أهمية البحث

في ضوء دوافع وتساؤلات البحث يمكن للباحث تحديد أهمية في النقاط التالية:

- 1- سد الفجوة البحثية الحالية في مجال أثر هيكل الملكية علي التقارير المالية المضللة في بيئة الأعمال المصرية من خلال دليل تطبيقي حديث.
- 2- تحديد محددات التقارير المالية المضللة في بيئة الأعمال المصرية من خلال دليل تطبيقي حديث.
- 3- على الجانب الأكاديمي فإن تناول موضوع التقارير المالية الاحتيالية يُعد أمراً بالغ الأهمية لتطوير أنظمة مالية قوية، وتعزيز مصداقية المعلومات المالية، وحماية مصالح جميع أصحاب المصلحة المعنيين.
- 4- على الجانب التطبيقي فإن الحد من التقارير المالية المضللة يعد أمراً حيويًا لضمان نزاهة الأسواق المالية وحماية مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية.

خامساً – هيكل البحث

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وتحقيقاً لأهدافه، فقد قام الباحث بتقسيم البحث على النحو التالي:

القسم الأول: الإطار الفكري للتقارير المالية المضللة.

القسم الثاني: مراجعة الأدبيات السابقة وتحديد الفجوة البحثية وتطوير الفروض.

القسم الثالث: منهجية البحث والنماذج المستخدمة في البحث.

القسم الرابع: الدراسة التطبيقية لاختبار الفروض.

القسم الخامس: النتائج والتوصيات والاتجاهات البحثية المستقبلية.

القسم الأول: الإطار الفكري للتقارير المالية المضللة.

يوجد لدى الشركات عدة طرق لتضليل تقاريرها المالية، بدءاً من اختيار الطرق المحاسبية، والتهرب الضريبي، والتلاعب، والاحتيال، وما إلى ذلك. وفي حين أن اختيار الطريقة المحاسبية مسموح به بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ، فإن التلاعب والاحتيال غير مسموح بهما. والمعضلة التي تواجه الإدارة هي عندما لا يكون النشاط الشركة الاقتصادي يعمل بشكل جيد، وفي نفس الوقت هناك ضغوط للحفاظ على رضا المساهمين. وهذا ما قد يثير القلق بشأن ميل الإدارة لتضليل التقارير المالية لإعطاء إشارات كاذبة للمساهمين بأن الشركة تعمل بشكل جيد (Teguh & Kristanto, 2020).

وقد يكون تضليل القوائم المالية ناتج عن فعل غير مقصود أي خطأ عادي أو قد يكون ناتج عن فعل مقصود وهذا الأخير يكون إما في إطار المبادئ والمعايير أو خارج المبادئ والمعايير فيتحول إلى احتيال كذلك هو محاولة متعمدة من الاحتيال المالي من قبل الشركات لخداع مستخدمي المعلومات المالية المنشورة، وخاصة المستثمرين والدائنين، من خلال إعداد ونشر قوائم مالية تشوبها أخطاء مادية. وعليه يمكن القول أن القوائم المالية المضللة تقوم بإخفاء حقيقة الوضع الاقتصادي، فهي لا تعكس الواقع الاقتصادي الفعلي للشركة وتؤدي إلى قيام متخذي القرارات من أصحاب المصلحة باتخاذ القرارات الاقتصادية غير المناسبة وبالتالي فقدان الأطراف ذات المصلحة الثقة في المعلومات المحاسبية والمالية الواردة في التقارير المالية (Ogiedu et al., 2013; Svabova et al., 2020).

1/1 – ما هيّة التقارير المالية المضللة

تشكل التقارير المالية الاحتيالية قضية مهمة في الاقتصاد. إذ تحدث فضائح محاسبية ضخمة بانتظام (على سبيل المثال، إنرون، وورلدكوم، وويست مانجمنت، وتوشيبا، وبنك سيليكون فالي، وما إلى ذلك)، وعادة ما تكون

العواقب وخيمة. فقد توصلت دراسة (Karpoff et al., 2008b) إلى أن الشركات تفقد حوالي 29% من قيمة أسهمها عندما يتم الكشف عن الاحتيال. حيث يُعد الاحتيال في البيانات المالية مصدر قلق خطير للمستثمرين وأصحاب المصلحة لأنه له تأثير سلبي على توزيع الموارد الاقتصادية (Madah Marzuki., 2021).

وبعد إنهيار شركة انرون الأمريكية للطاقة عام 2001 بدأ الأدب المحاسبي في تسليط الضوء على مفهوم الغش (Fraud) حيث عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 2002 بأنه فعل مقصود يؤدي إلى تحريفات جوهرية في التقارير المالية، كما عرف المعيار الدولي (ISA:240) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الغش بأنه عمل متعمد من جانب إدارة الشركات يتضمن استخدام التضليل لتحقيق مصالح الأطراف ذات المصلحة بطريقة غير شرعية أو غير قانونية، وقد اتفق كلا المعيارين على وجود ثلاثة عوامل أساسية مؤثرة ومرتبطة بحدوث الغش والتضليل وهي وجود محفزات أو ضغوطات سواء للإدارة أو الموظفين لارتكاب الغش، وغياب الرقابة أو عدم فعاليتها وبالتالي وجود ظروف ملائمة للممارسات المشجعة على الغش، وأخيراً توافر إمكانية التبرير المنطقي لمرتكبي ممارسات الغش (Casabona & Grego, 2003; Mustikarini et al., 2022).

وثُعد التقارير المالية المضللة أحد أنواع الغش المتعمد من جانب إدارة الشركات من أجل إظهار المركز المالي ونتائج الأعمال على غير حقيقتها، كما أن الغش لا بد أن ينتج عنه تحريف جوهرية في القوائم المالية حتى يمكن وصفها بالتضليل، حيث أن الغش أو التضليل في التقارير المالية هو ممارسات محاسبية ينتج عنها إغفال معلومات جوهرية بالتقرير المالي، وقد أوضح (Purnaningsih et al., 2022) أن قيام الإدارة بممارسات الغش المؤدية لتضليل التقارير المالية يُعد خروجاً عن الأطار الأخلاقي و تُعد ممارسات إجرامية تهدف للحصول على مزايا غير مستحقة وإلحاق الضرر بالأطراف الأخرى وبصفة خاصة المساهمين، كما أن كتابة التقارير المالية بشكل طويل وبعبارات وجمل يصعب فهمها وتصل لحد الغموض بهدف تشتيت مستخدمي المعلومات وارتفاع تكاليف تحليلها مما يؤدي إلى تخفيض استجابة ورد الفعل لأصحاب المصالح وهو يعرف بأسلوب التشويش الإداري، كما أن التركيز على الإفصاح عن المعلومات الإيجابية ومحاولة إخفاء أو اختصار المعلومات السلبية خاصة فيما يتعلق بالتنبؤات المالية المستقبلية وعرضها بشكل معقد وغير مفهوم لقارئ التقرير المالي يُعد أحد أساليب تضليل التقارير المالية (النجار وبسيوني، 2023).

وقد حددت الأدبيات المحاسبية خمس طرق شائعة يتم من خلالها ارتكاب الاحتيال في البيانات المالية وهي: الاعتراف غير السليم بالإيرادات (تسجيل إيرادات وهمية)، والمعالجة غير السليمة للنفقات والتكاليف، والتقييم غير السليم للأصول، والتسجيل غير السليم للالتزامات، والإفصاحات غير الكافية (Amat, 2019; ACFE, 2011; Young, 2020). كما أوضح (Madah Marzuki et al., 2024) أن الاحتيال في البيانات المالية يتضمن التلاعب بالمعلومات عن طريق تزوير أو تضخيم الأصول والمبيعات والأرباح، أو التقليل من شأن الالتزامات أو النفقات أو الخسائر، بهدف تقديم صورة إيجابية عن الحالة المالية للشركة بشكل عام. ومن الجدير بالذكر أن بعض العناصر مثل المبيعات والحسابات المدينة والمخزون تم تحديدها على أنها معرضة بشكل خاص للأنشطة الاحتيالية. ووفقاً لما ذكره (Hashim et al., 2020)، فإن الاحتيال في التقارير المالية يتم عادةً بسبب الضغط في شكل توقعات لأداء الإدارة. لذلك، يُطلق على هذا النوع من الاحتيال اسم الاحتيال الإداري أو الاحتيال المرتكب لصالح الإدارة.

ويعتمد تصنيف القوائم المالية على أنها مضللة على الدافع الأساسي وراء الفعل. في حين أن بعض الأخطاء في التقدير قد تنشأ بسبب الأخطاء غير المتعمدة، ونقص الخبرة، والإهمال، فإن العديد من العوامل الأخرى تساهم في الدوافع وراء التضليل في القوائم المالية، مثل الضغوط لتلبية توقعات المحللين، وهياكل الحوافز، والحاجة إلى التمويل الخارجي، والأداء الضعيف هي دوافع مؤثرة للانخراط في الأنشطة التي تؤدي إلى تضليل القوائم المالية. لذلك، من الأهمية بمكان اكتشاف التلاعبات في مرحلة مبكرة، مما يستدعي إجراء مزيد من التحقيقات للكشف عن وجود التضليل والاحتيال (Ibrahim & Yahaya, 2024).

ويمكن تعريف التقارير المالية المضللة بأنها الممارسات المحاسبية التي يتم فيها بشكل متعمد استخدام مبادئ ومعايير محاسبية معينة ومحاولة الاستفادة من المرونة المتواجدة في المعايير من أجل تحقيق النتائج المالية التي ترغب بها إدارة الشركات سواء لتحقيق مصالح شخصية أو لمواجهة تطلعات أصحاب المصالح وتنبؤاتهم للأداء المالي (Ajekwe, 2021). بينما ذكر (Ugbah et al., 2023) بأن التقارير المالية الاحتيالية هي بيان مُحرّف أو خطأ

مقصود أو إغفال متعمد للحقائق الجوهرية أو البيانات المحاسبية المضللة، وعندما يتم النظر إليها مع جميع المعلومات المتاحة من شأنها أن تتسبب في تغيير مستخدم المعلومات المالية لحكمه أو قراره. ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه (الباز، 2024) بأن التقارير المالية المضللة هي تقارير وهمية ولا تعبر بصورة عادلة عن الأداء المالي للشركات، حيث تم إعدادها في ظل ممارسات انتهازية للإدارة بهدف تحقيق المصالح الذاتية في ظل ظروف ضعف وانخفاض آليات الرقابة والحوكمة وتعاضم مشاكل الوكالة الرأسية.

2/1 – العوامل التي تؤثر على حدوث الاحتيال (التضليل) في التقارير المالية

قد تؤدي زيادة حدة المنافسة مع حدوث تغييرات في بيئة الأعمال وبصفة خاصة في حالة تعرض الشركة للتعثّر المالي إلى إتجاه الإدارة للممارسات القوائم المالية المضللة بهدف تأجيل الآثار السلبية المتوقع حدوثها خلال السنة المالية الحالية إلى فترات مستقبلية وبصفة خاصة فقدان الأمان الوظيفي للإدارة (على، 2017). ويرى (الباز، 2024) أن اتجاه الإدارة للممارسات التقارير المالية المضللة يعتمد بشكل رئيسي على الفرص المتاحة من خلال ضعف آليات الحوكمة والرقابة الداخلية والمساءلة من جانب المساهمين.

وفيما يتعلق بالاحتيال والتضليل في إعداد التقارير المالية، هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تورط الشركة في قضية إعداد التقارير المالية المضللة. وهذه العوامل هي حوكمة الشركات التي تشمل مجلس الإدارة وخصائصه (مثل وجود مديرين مستقلين، وحجم مجلس الإدارة، وتنوع الجنس، وازدواجية الرئيس التنفيذي، ووجود المؤسس في مجلس الإدارة) ولجنة التدقيق وخصائصها (مثل استقلال لجنة المراجعة ووجود الخبرة بها وأيضاً حجم لجنة المراجعة)، وهيكل الملكية (الملكية العائلية، والملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، والملكية الحكومية، وتركز الملكية، والملكية العامة، الملكية الأجنبية)، تركيز الملكية، حجم الشركة، الوضع المالي (الرافعة المالية، الربحية، الاستقرار، السيولة)، العدوانية الضريبية، العلاقات السياسية، تأخير المراجعة، الضغوط، الفرصة، الرشد، القدرة، تغيير المراجع، سمعة شركة المراجعة، تخصص شركة المراجعة، ودورة التشغيل (Yang et al., 2017; Cumming, et al., 2018; Ghafoor, et al., 2022).

وقامت العديد من المحاولات في الأدب المحاسبي لوضع أطر علمية لتفسير العوامل المسببة للتقارير المالية المضللة، وهذه المحاولات هي:

(1) نموذج مثلث الغش/ الاحتيال (Fraud Triangle)

نظرية مثلث الغش (الاحتيال) هي نظرية تستخدم للكشف عن المكونات التي تؤثر على فعل الاحتيال. وقد أوضح كريسبي (1953) أن هناك ثلاثة عناصر تحفز الغش والمعروفة بنظرية مثلث الغش، وهي الضغط/الحافز pressure (الذي يتمثل في مواجهة الإدارة لضغوط خارجية أو داخلية، تجعلها تسعى لتحقيق مستوى ربح معين، سواء أكان ذلك بطريقة قانونية أو غير قانونية)، والفرصة opportunity (والتي تتمثل في توافر المناخ المناسب لارتكاب الغش)، والتبرير rationalization (والذي يشير لقدرة الأفراد على تبرير ارتكابهم للغش). مما يتسبب في أفعال غير أخلاقية ناجمة عن ضغوط مالية وغير مالية، أحدها الضائقة المالية financial distress، وهو عامل يسبب أفعال غير أخلاقية ناجمة عن ضغوط مالية وغير مالية. وإن فهم مثلث الاحتيال أمر بالغ الأهمية لتحديد الظروف التي من المرجح أن يحدث فيها الاحتيال (Ghofar et al., 2024). ووفقاً لهذا النموذج ينخرط مرتكبو الغش (الرؤساء التنفيذيون) في ممارسات الغش عندما يكون لديهم دافع أو حافز، أو يتعرضون لضغوط مع توافر فرص سانحة لارتكاب الغش ناتجة عن عدة أسباب من أهمها: ضعف إجراءات ووسائل الرقابة الداخلية، مع وجود مبرر مقبول من قبل مرتكبي الغش يفسر أو يبرر هذه الممارسات (سليم، 2024).

(2) النموذج الماسي (الرباعي) للغش (Fraud Diamond Model)

يعتبر تطوير لنموذج مثلث الغش مع إضافة بُعد رابع وهو عامل القدرة Capability الذي يشير إلى الخصائص والمهارات والسمات الفردية الخاصة بالشخص مرتكب الغش، والتي تمكنه من تحديد فرص ارتكاب الغش المتاحة بالشركة واستغلالها، مع عدم اختلاف توصيف ومكونات العوامل الثلاثة الأولى (الحافز، الفرصة، التبرير)،

في النموذج الماسي للغش عن ذات العوامل في نموذج مثلث الغش (Wolfe & Hermanson, 2004). ويرى أنصار هذا النموذج أن العديد من عمليات الغش من غير المرجح أن تحدث إذا لم يكن هناك دور لأشخاص معينين يتمتعون بقدرات خاصة في الشركة. بعبارة أخرى، يجب أن يتمتع الشخص الذي يرتكب الغش بالقدرة على إدراك الباب المفتوح باعتباره فرصة ذهبية للاستفادة منه (Khamainy et al., 2022). حيث يرى البعض (Ozcelik, 2020) أن عامل القدرة يُعد شرطاً لتحقيق عوامل الغش الثلاثة الأساسية.

3) نموذج البنتاجون (الخماسي) للغش (Fraud Pentagon Model)

يعتبر تطوير للنموذج الماسي للغش مع إضافة بعد خامس وهو التنظيم الخارجي (الإطار القانوني واللائحي لضبط ورقابة أداء الشركات) والذي يشير إلى مدى وجود آليات لضمان عدم اختراق القوانين واللوائح وتفعيل الجزاءات والعقوبات عند الخروج عنها (Tugas, 2021؛ شحاتة، 2017). وفي ذات السياق ذكر (سليم، 2024) إلى أن التنظيم الخارجي يشير إلى مدى تطبيق إدارة الشركة ومن يمثلها للقواعد والقوانين التنظيمية، ومنها: قواعد حوكمة الشركات، والتي تضمن توافر بيئة ضامنة لاحترام القوانين ومعاقبة من يخالفها.

3/1 – النظريات العلمية التي تفسر التقارير المالية المضللة

ارتبطت التقارير المالية بصفة عامة من حيث الجودة أو الغش أو التضليل ببعض النظريات العلمية في مجال المحاسبة، ويستعرض فيما يلي الباحث أهم النظريات العلمية التي تناولت التقارير المالية المضللة:

1/3/1- نظرية الوكالة

وفقاً لـ (Ali, 2020)، لا يتمتع الموكلين (المساهمين) بإمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بشركتهم ويرغبون في معرفتها بنفس الدرجة التي تتوافر للوكلاء (المديرين)، حيث يتوافر للوكلاء المعلومات المتعلقة بالعمليات التشغيلية والأداء العام للشركة. ولذا يمتلك الوكلاء معلومات أكثر من الموكلين، ويمكن أن تتسبب هذه العلاقة في عدم تماثل المعلومات بين طرفي الوكالة (الحالة التي تمتلك فيها الإدارة مزيداً من المعلومات عن الأحداث المتوقعة مستقبلاً واحتمالاتها غير المعروفة للمساهمين). وفي ظل وجود حالة عدم التماثل في المعلومات بين هذين الطرفين، فإن ذلك سيخلق فرصة للوكلاء (المديرين) لإخفاء بعض المعلومات التي لا يعرفها الموكلين (المساهمين) من أجل تحقيق المصالح الذاتية للوكلاء. إن هذا الوضع من شأنه أن يخلق تضارباً في المصالح، حيث تعمل الإدارة لتحقيق مصالحها الشخصية وليس لتحقيق مصالح المساهمين. وسوف تعمل الإدارة وفقاً لمصالحها الخاصة دون التفكير في مصالح المدير. وهذا من شأنه أن يثير العديد من السمات التي قد تؤدي إلى الفعل الاحتيالي. ومن الطرق التي يمكن أن تستخدمها الإدارة لتحقيق ذلك تزيف البيانات المالية من أجل إظهار أدائها بشكل أفضل، أو من خلال تزيف الأرقام في القوائم المالية، وإخفاء المعلومات الفعلية، أو تقديم معلومات خاطئة يمكن أن تضلل مستخدمي البيانات المالية. ويرى (الباز، 2024؛ النجار وبسيوني، 2023؛ الحبشي، 2023) أن لجوء إدارة الشركة لممارسات التقارير المالية المضللة يعتمد على الرغبة والدوافع المتوفرة لتحقيق المصالح الشخصية، وبالتالي فإن وجود السلوك الانتهازي من جانب الإدارة للتلاعب بالمعلومات المحاسبية وزيادة غموض التقارير المالية بغرض تحقيق مكاسب شخصية مقارنة بأصحاب المصالح قد يؤدي بالنهاية لإنتاج تقارير مالية مضللة.

ومن منظور نظرية الوكالة، يتحمل المديرون مسؤولية ضمان إصدار البيانات المالية الحقيقية والعادلة للمساهمين الحاليين، لتقديم معلومات حول جودة إدارتهم للشركة (Al-Faryan, 2024). كما إن احتمالية حدوث خطر السلوك غير الأخلاقي من جانب المديرين أثناء الإشراف على تسجيل وعرض البيانات المحاسبية قد يخلق تكلفة وكالة للمساهمين. وفي سياق علاقة الوكالة بين المساهمين والمديرين، قد يتم استخدام الاحتيال في البيانات المالية لإخفاء فشل مديري الشركة في أداء واجباتهم تجاه مساهمي الشركة. في هذه الحالة، يتم تغيير الأرقام المالية ولا يتم التقرير عن الأنشطة الحقيقية للشركة للمساهمين. وبالتالي يتم إخفاؤها أيضاً عن الموكلين في علاقات الوكالة الأخرى، مثل هيئات منح المنح، وبعض أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك حاملي السندات، والجهات التنظيمية (Mohamed & Handley-Schachler, 2015; Bashir e al., 2024).

2/3/1 – نظرية أصحاب المصالح

تنص نظرية أصحاب المصلحة على أن الإدارة يجب أن تكون قادرة على مراعاة مصالح أصحاب المصلحة المختلفين (داخليين أو خارجيين) من خلال تنفيذ الأنشطة التي يراها أصحاب المصلحة ضرورية والإفصاح عن المعلومات التي تعكس حقيقة النشاط والوضع المالي داخل الشركة وبما يمكن هذه الأطراف من اتخاذ القرارات الملائمة. كما أنه وفقاً لنظرية أصحاب المصلحة فإن ارتكاب الغش أو مستوى التضليل بالتقارير المالية يتوقف على وعي الإدارة الأخلاقي والسعي لتحقيق التوازن بين فئات أصحاب المصلحة (Mahajan et al., 2023).

3/3/1 – نظرية الشرعية

وفقاً لنظرية الشرعية، يجب أن تقوم إدارة الشركة بإعداد التقارير المالية وفقاً لإطار اعداد التقارير المالية المطبق، وتوصيل محتوى تلك التقارير لمستخدميها في التوقيت المناسب، مع تجنب وجود تحريفات جوهرية في هذا المحتوى، حتى تعبر التقارير المالية بصدق وعدالة عن حقيقة الوضع الإقتصادي للشركة لتقديم صورة مسؤولة اجتماعياً حتى تتمكن من إضفاء الشرعية على سلوكياتها أمام مجموعات أصحاب المصلحة، وتستند نظرية الشرعية إلى فكرة وجود عقد اجتماعي بين الشركات والمجتمع (Martens & Bui, 2023). ومن هذا المنطلق فإن التقارير المالية المضللة بشكل متعمد من جانب الإدارة تؤدي لشرعية غير حقيقية ونتيجة عن سوء استخدام السلطة وتجاوز آليات الرقابة، ومن ناحية أخرى تركز نظرية الشرعية على ترسيخ صورة ذهنية معينة عن الشركة والتي تحاول الإدارة بشكل مباشر الحفاظ عليها من خلال تحسين الأداء المالي حتي ولو بطريقة غير سليمة من خلال ممارسات التقارير المالية المضللة (Jaafar et al., 2018).

4/1 – دوافع الشركات لتضليل التقارير المالية

أوضحت الأدبيات المحاسبية، أن الدوافع وراء إصدار البيانات المالية المضللة قد تختلف من حالة إلى أخرى. وأن العامل المشترك في العديد من حالات التضليل هو محاولة تحسين المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية لدعم ارتفاع أسعار الأسهم، أو لدعم طرح السندات أو الأسهم، أو لزيادة سعر سهم الشركة. وفي العديد من الشركات التي أصدرت بيانات مالية مضللة، كان كبار المسؤولين التنفيذيين يمتلكون كميات كبيرة من أسهم الشركة، أو خيارات الأسهم، وكان انخفاض سعر السهم يؤدي إلى انخفاض صافي ثروتهم الشخصية بشكل كبير أو جعل خيارات الأسهم عديمة القيمة، حيث إن أغلب ثروات كبار المديرين وصورتهم الذاتية مرتبطة بقيمة الشركة. ونتيجة لذلك، كان كبار المسؤولين التنفيذيين بحاجة للحفاظ على سعر السهم مرتفعاً، وبالتالي كانوا بحاجة إلى دخل مرتفع لدعم ارتفاع سعر السهم. كما تجذب الأسهم التي تعلن عن زيادة الأرباح كل عام المستثمرون. والواقع أن الانخفاض في الدخل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض كبير في سعر سهم الشركة، وهو ما يضر بالمصالح الذاتية للمديرين (Kakati & Goswami, 2019; Young, 2020).

وفي بعض الأحيان، تنتج البيانات المالية المضللة بسبب قيام مديري الأقسام بالمبالغة في تقدير نتائج أداء أقسامهم لتلبية توقعات الشركة أو غيرها. وفي بعض الأحيان يكون ثمن الفشل في إدارة الشركات مرتفعاً، وعندما يتعلق الأمر بالاختيار بين الفشل والغش، يلجأ بعض المديرين سريعاً إلى الغش. وفي حين تختلف الدوافع وراء التضليل في البيانات المالية، فإن النتيجة دائماً واحدة وهي - النتائج المالية المغلوطة، والقرارات السيئة المتخذة على أساس تلك التقارير المالية، والعواقب السلبية على الشركة ومبادئها وعلى المستثمرين (Sallal et al., 2021; Bader et al., 2024).

وفي ذات السياق، فقد أشارت بعض الأدبيات (Sallal et al., 2021; Zhang et al., 2022) إلى أن الشركات تسعى أحياناً إلى ممارسة التضليل في التقارير المالية لأسباب متعددة، منها:

1. تحقيق أهداف الأداء: قد تسعى الإدارة إلى تلبية أهداف مالية محددة، مثل زيادة الأرباح أو تحسين العوائد على الاستثمار، مما يدفعها إلى تعديل التقارير المالية لتظهر أداءً أفضل من الواقع.
2. تأمين التمويل: قد تسعى الشركات إلى جذب مستثمرين أو الحصول على قروض بشروط أفضل من خلال تقديم صورة مالية أكثر استقراراً وجاذبية.
3. تجنب التدقيق أو العقوبات: قد تحاول بعض الشركات إخفاء الخسائر أو المشكلات المالية لتجنب التدقيق المكثف أو العقوبات التنظيمية.

4. **التأثير على تقييمات السوق:** قد تسعى الشركات إلى تحسين تقييماتها السوقية أو تصنيفها الائتماني من خلال تقديم تقارير مالية أكثر إيجابية.

5. **التأثير على تعويضات الإدارة:** قد تؤثر التقارير المالية على تعويضات الإدارة، مثل المكافآت أو الحوافز المرتبطة بالأداء المالي، مما قد يدفعهم إلى تعديل التقارير لتحقيق مكاسب شخصية.

ويتفق الباحث مع ما ذكره (عبدالعزیز وآخرون، 2024) أن هناك غرضين مرتبطين بإعداد التقارير المالية المضللة، وهي:

- **الأول** يتمثل في الغرض المعلوماتي الذي يهدف إلى توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية من مستثمرين والمقرضين وغيرهم حول مستقبل التدفق النقدي للشركة، وتوقعاتها المستقبلية، وإعطاء صورة ذهنية إيجابية عن الشركة من خلال تقليل التقلبات في الأرباح والذي يؤدي بالتبعية إلى تقليل درجة عدم التأكد، مما يساهم في زيادة الثقة في الوضع المالي للشركة وتعظيم أرباحها المستقبلية.

- **الثاني** يتمثل في الغرض الانتهازي الذي يهدف إلى التأثير على النتائج المالية من أجل تضليل مستخدمي القوائم المالية وإظهار نتائج الأعمال بصورة غير حقيقية وتحقيق بعض المنافع الخاصة للإدارة أو للشركة على حساب مصالح الأطراف الأخرى، مما يُعد سلوكاً انتهازياً، وقد يكون ذلك بسبب وجود مرونة في معايير المحاسبة المالية.

5/1- محددات التقارير المالية المضللة:

تزايدت أهمية التقارير المالية حيث أصبحت أكثر تأثيراً مما سبق على متخذي القرارات خاصة مع انفتاح الأسواق المالية الدولية والقدرة على الدخول والاستثمار في أي سوق مالية باي دولة مهما كان حجم رأس المال أو الاستثمار الموجه للسوق المالي، الأمر الذي دفع العديد من الشركات لمحاولة جذب هذه الاستثمارات من خلال الإفصاح عن تقارير مالية قد تكون غير معبرة بمصدقية عن حقيقة المراكز المالية أو الأداء المالي الفعلي لها (مضللة)، وفيما يلي يستعرض الباحث أهم المحددات التشغيلية لاحتمالية لجوء إدارة الشركة لممارسة التضليل بالتقارير المالية:

1/5/1- حجم الشركة والتقارير المالية المضللة:

يشير حجم الشركة الي الموارد الاقتصادية المتاحة للشركة ويتم التعبير عنها بإجمالي ممتلكات أو أصول الشركة بقائمة المركز المالي، ويعد حجم الشركة من المحددات الرئيسية عند اختيار الشركة للسياسات والإجراءات خاصة التشغيلية منها، بالإضافة الي ان حجم الشركة من العوامل التي تحدد فئات أصحاب المصالح وبالتالي نوعية الضغوطات والتكاليف التي تتحملها عند إعداد التقارير المالية، وأشارت بعض الأدبيات المحاسبية (Awang & Yusran, 2023; Harman & Bernawati, 2020; Ismail, 2018) إلى وجود أثر إيجابي لحجم الشركة على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً الي أن كلما كبر (زاد) حجم الشركة كلما زادت الحصة السوقية، وبالتالي تزايدت الضغوط من جانب أصحاب المصالح خاصة فيما يتعلق بشفافية الإفصاح المالي وجودة التقارير المالية (القزاز، 2021)، وعلى العكس أكد (Abed et.al, 2022) على وجود أثر سلبي لحجم الشركة على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً الي الشركات كبيرة الحجم غالباً ما تعتمد على سمعتها بسوق الأوراق المالية وتوقعات المحللين الماليين وأصحاب المصالح بقدرتها على تحقيق نمو أو ثبات في الأداء المالي ومواجهة تحديات الازمات المالية والتغيرات في البيئة المحيطة وبالتالي تلجأ لممارسات التقارير المالية المضللة للحفاظ على صورتها الذهنية ومقابلة هذه التوقعات حتي وإن كان بطرق غير سليمة.

ويُعد حجم الشركة من المتغيرات الهامة ذات الدلالة الإحصائية في أدبيات الفكر المحاسبي المؤثرة في مستوى جودة التقارير المالية المنشورة، فالشركات الأكبر حجماً من المتوقع أن تتعرض لتركيز سياسي (ضرائب أعلى، ورقابة على الأسعار، ومسئولية اجتماعية وبيئية.. وغيرها) بالمقارنة بالشركات الصغيرة (عفيفي، 2011) ، لذا تلجأ الشركات إلى اختيار الطرق المحاسبية والسياسات التي تتيح لها مستويات عالية من التحفظ من أجل تخفيض التكاليف السياسية Political Costs التي تتعرض لها، وتخفيض الأرباح وتحقيق وفورات ضريبية. ووفقاً لفرضية التكلفة السياسية، كلما زاد حجم الشركة، زادت تكلفتها السياسية (Vazakidis et al., 2013).

وعلاوة على ذلك، ذكر (Wuryani, 2012) أن التكلفة السياسية لها علاقة مباشرة بحجم الشركة، حيث أنه كلما زاد حجم الشركة كلما أصبحت أكثر جذبًا لانتباه الناس والحكومة. وعلاوة على ذلك، فقد أشار (Embong et al., 2012) إلى أن الشركات الأكبر حجمًا سوف تكشف عن المزيد من المعلومات من أجل الحفاظ على سمعتها. كما أن الشركات الكبيرة يكون لديها نظام رقابة داخلية يتسم بالكفاءة والفعالية مقارنة بالشركات الأصغر حيث يساهم نظام الرقابة الداخلية الفعال في تحسين جودة البيانات المالية المفصح عنها ومن ثم يصبح تضليل التقارير المالية عملاً صعبًا (Wuryani, 2012).

وقد ربط (Barone & Hickman, 2019) بين حجم الشركة وبين مشكلة الوكالة ومشكلة التكلفة السياسية ومشكلة عدم تماثل المعلومات والتكلفة القانونية والحاجة إلى التمويل، كما أظهرت عدد من الأدبيات المحاسبية أن حجم الشركة يُعد من الخصائص التشغيلية التي تؤثر على الأداء المالي لأسباب مختلفة منها أنها تستطيع الحصول على تمويل بشكل أسرع ولأن لها فرص أكبر للتمويل. فقد أشار (Githaiga et al., 2022) إلى أن هناك علاقة عكسية بين حجم الشركة وإدارة الأرباح، وفسر ذلك بأن الشركات ذات الحجم الكبير يكون لديها موارد أكثر وأرباحها أكبر مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، وبالتالي فهي ليست في حاجة لممارسة إدارة الربحية وتكون بالنتيجة جودة أرباحها أعلى وهو ما ينعكس على الحد من احتمالية تضليل التقارير المالية. بينما أشارت دراسات أخرى (Ali et al., 2008) إلى أن حجم الشركة يرتبط ارتباطاً موجباً مع جودة الأرباح بسبب قدرتها على تحمل التكاليف الثابتة المرتبطة بالحفاظ على ضوابط رقابية داخلية على التقارير المالية. كما توصلت بعض الدراسات (Torchia & Calabro, 2016; Arcay and Vazquez, 2005) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة وشفافية الإفصاح. وفي ذات السياق أشار (Uwah et al., 2023) إلى أن الشركات كبيرة الحجم تتمتع بدرجة عالية من الإفصاح من حيث المستوى والشفافية، انطلاقاً من كون الشركات الأكبر حجماً تكون أكثر نجاحاً، ومن ثم تميل للإفصاح عن ذلك وبالتالي يقلل لديها دوافع تضليل التقارير المالية.

2/5/1- الرفع المالي والتقارير المالية المضللة:

يشير الرفع المالي إلى مدي اعتماد الشركة على التمويل بالمدىونية (الاقتراض) من أجل تمويل أصولها وعملياتها التشغيلية، كما أن مستوى الرفع المالي بالشركات يعكس كلاً من المخاطر المالية، ومخاطر الإفلاس التي قد تتعرض لها الشركة في حالة عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين والدائنين. ومن ثم فإن الرفع المالي يقيس خطر الديون وعدم القدرة على السداد، حيث تمثل الديون ضغطاً على الشركات قد تؤدي إلى زيادة احتمالية فشلها أو تعثرها المالي، مما قد يدفعها إلى المحافظة على مستوى معين من الأرباح، وهو ما قد ينعكس على ضعف السياسات المحاسبية المتحفظة التي تتبناها (Nyamwanza et al., 2020). فالشركات التي بها نسبة رفع مالي مرتفعة تكون مخاطرها عالية وبالتالي تكون العلاقة بين الربح وعائد السوق ضعيفة. وتلعب الالتزامات التعاقدية بين المقرض والمقرض التي تنشأ بالأصل لحماية المقرض وتشكل قيوداً على المقرض دوراً هاماً في جودة الأرباح، فقد يلجأ المديرون إلى التلاعب بالأرباح من أجل تجنب المشاكل والجزاءات التعاقدية التي قد تنشأ عند الإخلال بهذه الالتزامات (Zainudin & Hashim, 2016; Dyreng et al., 2022).

ومن ناحية أخرى فإن الشركات التي بها رفع مالي مرتفع تمتاز بمراقبة أفضل من جانب المقرضين مما يقلل فرصتها للتلاعب بالأرباح، ومن ثم فقد أشارت بعض الدراسات (Hassan and Farouk, 2014; Anagnostopoulou & Tsekrekos, 2017; Echobu et al., 2017) إلى وجود علاقة موجبة بين الرفع المالي وجودة التقارير المالية والتي تم قياسها باستخدام إدارة الأرباح، وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستوى التضليل في التقارير المالية. وعلي النقيض من ذلك فقد وجدت بعض الدراسات (Nelson and George, 2013; Bassiouny et al., 2016) أن هناك علاقة سلبية بين كل من الرفع المالي وجودة التقارير المالية والتي تم قياسها باستخدام إدارة الأرباح، حيث أشاروا إلى أن الشركات ذات الرفع المالي المرتفع ربما تخوض في ممارسات إدارة الأرباح من أجل جذب المزيد من رؤوس الأموال بتكلفة معقولة، وهو ما ينعكس بالسلب على جودة التقارير المالية. بينما لم تجد بعض الدراسات (Alexander and Hengky, 2017; Ferdinand & Santosa, 2018) أي علاقة معنوية بين الرفع المالي وجودة التقارير المالية ومن ثم بتضليل التقارير المالية.

3/5/1- درجة ملموسية الأصول والتقارير المالية المضللة:

تعتبر الأصول الملموسة هي أصول منتجة غير مالية وتتكون من المباني والهيكل والآلات والمعدات، ويعتبر الأصل ملموساً عندما يكون مورداً اقتصادياً له جوهر مادي، وتعتبر الأصول الملموسة هي العمود الفقري لأعمال الشركات، فهي بمثابة الوسائل التي تنتج بها سلعها وخدماتها، يتم التعامل مع الأصول الملموسة (طويلة الأجل) كأصول غير متداولة في قائمة المركز المالي، ويتم إدراجها ضمن الممتلكات والمنشآت والمعدات، وعندما يتم استخدام الأصول الملموسة يتم ترحيلها إلى قائمة الدخل ومن هنا تستطيع التأثير على جودة التقارير المالية أو بصورة أخرى على ممارسات التقارير المالية المضللة، حيث أكد كلاً من (Harman & , 2020; Farida et.al, 2022) Bernawati على وجود أثر إيجابي لملموسية الأصول على الحد من التقارير المالية المضللة، وعلى العكس من ذلك فقد أكد كلاً من (Avortri & Agbanyo, 2020; Yanto, 2023) على وجود علاقة عكسية بين ملموسية الأصول والتقارير المالية المضللة، بينما أشار (Kalovya, 2023) لعدم وجود علاقة.

4/5/1- التوزيعات النقدية والتقارير المالية المضللة:

تُعد التوزيعات النقدية هي النمط الأكثر شيوعاً من توزيعات الأرباح التي تدفعها الشركات لحملة الأسهم، وأشارت الأدبيات المحاسبية إلى أن التوزيعات النقدية تستخدم كمتغير أساسي في دراسة العلاقات المحتملة والتأثير على جودة التقارير المالية، حيث أشار كل من (Caskey & Hanlon, 2005; Hasnan et.al, 2014; Yanto, 2023) على وجود أثر إيجابي للتوزيعات النقدية على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً إلى أن قوة الأداء المالي للشركة يسمح لها بتقديم توزيعات نقدية للمساهمين بصورة منتظمة، بينما أشارت بعض الأدبيات (Shakouri 2023) بين التوزيعات النقدية والتقارير المالية المضللة استناداً إلى أنه وفي بعض الحالات التي قد لا تستطيع الشركات فيها تحقيق معدلات أداء مرضية تسمح لها بتوزيع أرباح فتلجأ إدارة الشركة لممارسات التضليل لإخفاء الصورة الحقيقية للشركة عن المساهمين ومحاولة تضليلهم بتوزيع أرباح على العكس من حقيقة الأداء التشغيلي، بينما توصل (Tarjo et al., 2023) إلى عدم وجود علاقة.

5/5/1- معدل النمو والتقارير المالية المضللة:

يمثل معدل النمو أهمية جوهرية لأصحاب المصالح وخاصة المستثمرين عند تقييم الشركات، وتناول الأدب المحاسبي معدل النمو من عدة زوايا مثل معدل نمو الأرباح أو معدل نمو المبيعات أو معدل نمو التدفقات النقدية أو معدل نمو الأصول، ولكن يعتبر معدل نمو الأصول هو الأكثر شيوعاً للاستخدام لتقييم الشركة والتنبؤ، وقد توصل كلاً من (Avortri & Agbanyo, 2020; Pangesti et al., 2023; Qalbi, 2023) إلى وجود أثر إيجابي لمعدل النمو على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً إلى أن معدلات النمو المرتفعة تُحد من رغبة الإدارة في توجيه التقرير المالي نحو نتائج معينة هي بالفعل محققه من خلال المعدلات المرتفعة، وعلى النقيض من ذلك، فقد توصل كلاً من (Anan, 2021; Ngoc Hung e al., 2023; Yanto, 2023) إلى وجود علاقة عكسية بين معدل النمو والتقارير المالية المضللة استناداً إلى أن معدلات النمو المرتفعة تزيد من توقعات وتطلعات الأطراف ذات المصلحة (على ، ٢٠١٧)، وبالتالي في حالة عدم القدرة على الاستمرار في تحقيق نفس معدلات الأداء المرتفعة فإن الإدارة تلجأ لممارسات التقارير المضللة لمقابلة التوقعات المتزايدة للحفاظ على الصورة الذهنية للشركة، بينما أشار (2017) (Apriliana & Agustina, إلى عدم وجود علاقة.

6/5/1- التدفقات النقدية التشغيلية والتقارير المالية المضللة:

تُعتبر التدفقات النقدية التشغيلية عن الأموال الداخلة والخارجة نتيجة الأنشطة الرئيسية للشركة، وتكمن أهميتها في قدرتها على توفير دليل موضوعي عن مدى صحة وسلامة الأداء المالي وتقديم تنبؤات تتسم بالدقة عن الوضع المالي المستقبلي، وأشارت بعض الدراسات (Tai, 2017; Awang & Ismail, 2018; Abed et.al, 2022) إلى وجود أثر إيجابي للتدفقات النقدية التشغيلية على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً إلى أن زيادة معدلات التدفقات النقدية التشغيلية غالباً ما يصاحبها زيادة في معدلات الأرباح ومن ثم عدم الحاجة لممارسات تضليل التقارير المالية لإثبات الكفاءة المالية لإدارة الشركة، وفي ذات السياق فقد أكدت بعض الدراسات (Masoumi and Tirkolaei, 2013؛ الحبشي، 2023) أن هناك علاقة موجبة بين التدفقات النقدية التشغيلية وجودة التقارير المالية

وهي المتغير المقابل للتقارير المالية المضللة، وعلى النقيض من ذلك فقد أشارت دراسة كلاً من (Harman & Bernawati, 2020; Yusran, 2023) إلى وجود أثر سلبي للتدفقات النقدية التشغيلية على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً إلى أنه عند زيادة معدلات التدفقات النقدية تستطيع الإدارة التلاعب في البيانات المالية بطريقة أسهل من خلالها للوصول إلى معدلات الأداء التشغيلي والمالي المتوقع من قبل أصحاب المصالح، بينما أشار كلاً من (Apriliana & Agustina, 2017; Siagian & Utami, 2022) إلى عدم وجود علاقة.

7/5/1- عمر الشركة والتقارير المالية المضللة:

يشير عمر الشركة إلى الفترة التي مارست فيها الشركة نشاطها، وأشار كلاً من (Avortri & Agbanyo, 2020; Teguh & Kristanto, 2020) إلى وجود أثر إيجابي لعمر الشركة على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً إلى أنه كلما زاد عمر الشركة كلما تخلصت من متطلبات تكوين الصورة الذهنية بسوق الأوراق المالية بالإضافة إلى تزايد فئات أصحاب المصالح وضغوطاتهم كلما زادت الفترة التي أمضتها الشركة داخل القطاع الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك، فقد أكد كلاً من (Awang & Ismail, 2018; Kalbuana et.al, 2022) على وجود أثر سلبي لعمر الشركة على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً إلى رغبة الشركات في استمرار الصورة الذهنية الإيجابية عنها لدى أصحاب المصالح بأي وسيلة ممكنة خاصة في ظل وجود عدم استقرار في الأداء التشغيلي أو المالي سواء لظروف طبيعية أو غير طبيعية داخل القطاع الاقتصادي، بينما أشار (Yusran, 2023) إلى عدم وجود علاقة.

القسم الثاني: مراجعة الأدبيات السابقة وتحديد الفجوة البحثية وتطوير الفروض. 1/2- هيكل الملكية والتقارير المالية المضللة

أدى انفصال الملكية عن الإدارة وقيام الملاك بتفويض حق إدارة الشركة إلى مجموعة من المتخصصين من المديرين إلى وجود فجوة ملموسة في المعلومات بين الملاك (الأصيل) والمديرين (الوكيل) وهو ما نتج عنه ظهور واستفحال مشكلة عدم تماثل المعلومات وهو ما دفع الملاك إلى وضع آليات من أجل الرقابة على تصرفات المديرين، وتحفيزهم على تحقيق مصالح الملاك أي ما يعرف بتكاليف الوكالة. كما أكدت الأدبيات المحاسبية على أن دور الملاك في تحقيق الرقابة الفعالة على سلوك الإدارة يتوقف على نمط هيكل الملكية من حيث درجة تشتتها أو تركزها (مليجي، 2014).

ويُعد هيكل الملكية أحدي الآليات الهامة لحوكمة الشركات والتي يمكن أن تؤثر على أداء الشركة وثروة حملة الأسهم، حيث تتمثل المشكلة الأساسية في تكلفة الوكالة وهي تكلفة الفصل بين الملكية والرقابة، والتي تنتج من تشتت الملكية خاصة في الشركات الكبيرة والتي تتزايد بها مشكلة الوكالة بسبب عدم تماثل المعلومات وعدم التأكد. وبالتالي تصبح درجة تركز الملكية أكثر تشتتاً، والفجوة تميل إلى الاتساع بين السيطرة على الشركة من جانب ملاكها والرقابة من جانب إدارة الشركة (Owusu & Weir, 2018; Nguyen et al., 2020).

وتختلف أنماط وهيكل الملكية بين الشركات طبقاً لطبيعة أسواق رأس المال وقوانين الدول بدرجة كبيرة، ويوجد العديد من التقسيمات لهيكل الملكية والتي يستند كل منها إلى أساس معين، كما أن هناك تداخل بين هذه التقسيمات، وقد أوضحت بعض الأدبيات المحاسبية (الحوشي، 2015؛ موسى، 2023) أنه يمكن التمييز بين عدة أنماط وهيكل الملكية استناداً إلى بعدين: البعد الأول درجة تركز الملكية، والتي تشير إلى الأسهم المملوكة بواسطة كبار المساهمين، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات حيث يمكن التمييز بين الملكية المركزة والملكية المشتتة. بينما يمثل البعد الثاني طبيعة المستثمر نفسه، والتي تشير إلى وجود مؤسسات أو مجموعات معينة من الملاك مثل: الملكية الإدارية أو المؤسسية أو الحكومية أو الأجنبية.

وهناك العديد من أنماط هيكل الملكية التي قد تؤدي إلى الحد من مشاكل الوكالة ومن ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومن ثم تخفيض احتمالية تضليل التقارير المالية (ابو العلاء، 2019؛ Kusumaa & Fitriani, 2020)، ولذلك يتناول الباحث بعضاً من أنماط هيكل الملكية وعلاقتها بتضليل التقارير المالية ببيئة الأعمال المصرية كما يلي:

1/1/2- العلاقة بين تركز الملكية والقوائم المالية المضللة

يشير تركز الملكية إلى تركز ملكية الشركة في يد عدد محدود من حملة الأسهم وعادة ما تكون نسبة امتلاكهم كبيرة نسبياً ومؤثرة بحيث تسمح لهم بالاشتراك في إدارة الشركة وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية. وفي العادة

يتوافر لدى كبار المساهمين في الشركة حوافز قوية لتعظيم قيمة الشركة كما تتوافر لديهم القدرة على جمع المعلومات لمراقبة سلوكيات وتصرفات الإدارة، وبالتالي يمكن أن يساعد ذلك في التغلب على أحد مشاكل الوكالة والتي تتمثل في تعارض المصالح بين المساهمين والمديرين (الحناوى، 2019). وفي ذات الوقت فهناك أيضاً تكاليف كبيرة ترتبط بوجود كبار المساهمين في الشركات أو ما يطلق عليه مشاكل الحصانة والتي تنشأ من احتمال ان يقوم كبار المساهمين باستخدام قدرتهم ونفوذهم من أجل الاستيلاء على ثروة صغار المساهمين من خلال اتخاذ قرارات استثمارية أو القيام بإجراءات لخدمة مصالحهم الخاصة مما يؤدي إلى الإضرار بمصالح باقي المساهمين.

وقد أشار (Dou et al., 2018) إلى أن هناك وجهتي نظر مختلفتان لأثر تركيز الملكية على جودة التقارير المالية هما: **وجهة النظر الأولى:** تشير إلى وجود دور محوري وهام لكبار المساهمين في مراقبة السلوك الإداري، حيث أن المديرين في حالة عدم خضوعهم للمراقبة؛ فهم يكونون أكثر عرضة لاتخاذ قرارات دون المستوى أو إدارة الأرباح أو عمليات الاحتيال. ويساعد الدور الرقابي لكبار المساهمين على تحقيق الموازنة بين مصالحهم ومصالح المديرين وكذلك تقليل دوافع المديرين الانتهازية للقيام بإدارة الأرباح المحاسبية، مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية وانخفاض احتمالية تضليل التقارير المالية. بينما تشير **وجهة النظر الثانية** إلى أن تركيز الملكية تقلل من جودة التقارير المالية من خلال ممارسة سوق المال للضغط على المديرين لتلبية الأرباح المستهدفة في الأجل القصير. وقد يكون المديرين أكثر ميلاً للتلاعب في الأداء لمقابلة الأرباح المستهدفة لتجنب عقوبات السوق أو منع نشاط المساهمين وكلاهما يكون أكثر وضوحاً في حالة وجود كبار المساهمين، كما يستفيد كبار المساهمين مباشرة من إدارة الأرباح من خلال إبرام عقود أكثر كفاءة، وتخفيض تكلفة التمويل الخارجي، وانتزاع منافع خاصة من صغار المساهمين، والذي يؤدي إلى تحول مشكلة الوكالة من تعارض المصالح بين كل من الإدارة والملاك إلى تعارض المصالح بين كل من كبار وصغار المساهمين، وبيع الأسهم بأسعار مرتفعة للمساهمين الآخرين. وبالتالي فإن كبار المساهمين قد يكونون أقل رغبة في الحد من السلطة التقديرية للإدارة في إعداد التقارير المالية، مما يؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية وبالتالي زيادة احتمالية تضليل التقارير المالية.

ويشير (خليل وإبراهيم، 2015) إلى أن كبار المساهمين يميلون إلى التركيز على القرارات التي من شأنها أن تساعد على زيادة قيمة الشركة وتحسين أدائها في الأجل الطويل. بينما أشار (De Freitas Brandão & Crisóstomo, 2024) إلى أن تركيز الملكية في يد عدد قليل أو محدود من كبار المساهمين قد يؤدي إلى تعارض المصالح بينهم وبين باقي المساهمين. في حين أشار (Haw et al., 2013) إلى أن وجود عدد كبير من كبار المساهمين في الشركات قد يؤدي إلى وجود تأثيرين متعارضين على مشاكل الوكالة، الأول من خلال امتلاك نسبة كبيرة من حقوق التصويت وبالتالي توافر الدافع والمقدرة على رقابة المساهم المسيطر وتخفيض مشاكل الوكالة، والثاني أنه يمكن أن يحدث تحالف بين المساهم المسيطر وباقي كبار المساهمين لتحقيق منافع خاصة لكلا الطرفين مما قد يؤدي إلى مشاكل وكالة أكثر خطورة. في حين أشارت دراسة (Dechow et al., 1996) إلى أن كبار المساهمين يتوافر لديهم حافز قوى وقدرة عالية على مراقبة سلوكيات الإدارة عن ما يتوافر لدى صغار المساهمين مما يحد من ممارسات إدارة الأرباح ويخفض من احتمالية تضليل التقارير المالية. وعلى العكس من ذلك فقد أشارت دراسة (Grimaldi & Muserra, 2017) إلى أن زيادة تركيز الملكية قد تدفعهم لزيادة ممارسات إدارة الأرباح من أجل زيادة العائد على استثماراتهم، مما يؤثر بالسلب على جودة الأرباح وبالتالي زيادة احتمالية تضليل التقارير المالية.

وقد توصلت دراسة (Saona et al., 2020) التي ان هياكل الملكية وبصفة خاصة في حالة تركيز الملكية يعتبر من الدوافع الرئيسية لفرض الرقابة على الأداء المالي وإعداد التقارير والقوائم المالية، وفسرت ذلك بأن الشركات التي تتسم بتشتت الملكية يستطيع المستثمرين الخارج منها بشكل سريع في حالة عدم تحقيق الأداء المالي المطلوب أو مقابلة توقعات المحللين الماليين أو وجود أي أحداث غير مرغوب فيها مثل التضليل والغش بالتقارير المالية وخاصة لما لها من تأثيرها على الصورة الذهنية للشركة، وذلك على عكس المستثمرين في حالة الملكية المركزة وامتلاك حصص كبيرة من الأسهم، حيث يوجد تأثير إيجابي لتركيز الملكية على مستوى الإفصاح وخاصة الإفصاح عن المخاطر لما له من دور في تخفيض حالات عدم التأكد، وبالتالي زيادة درجة جودة القوائم والتقارير المالية والحد من احتمالية لجوء الإدارة لممارسات التلاعب والتضليل المالي. كما قام (القزاز، 2021) بدراسة العلاقة بين هيكل الملكية متمثلة في تركيز الملكية والملكية المؤسسية والملكية الإدارية والملكية الأجنبية والملكية العائلية من جانب

ومستوي شفافية الإفصاح المالي من جانب آخر، بالإضافة لتأثيرها على جودة التقارير المالية، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين تركيز الملكية ومستوي شفافية الإفصاح المالي ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية، وتم تفسير ذلك على ان تركيز الملكية يزيد من الدور الرقابة على إدارة الشركات مما يدفعها الي البعد عن الممارسات الانتهازية عند إعداد التقارير المالية، فيما استهدفت دراسة (الحربي، 2021) دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية، وتوصلت الدراسة إلي ارتفاع مستوى جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية بشكل عام، وأن هناك تأثير إيجابي للإلتزام البنوك السعودية بتطبيق آليات الحوكمة مثل تركيز الملكية وحجم مجلس الإدارة واستقلالية لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية، وبالتالي يمكن استنتاج ان هناك أثر إيجابي لتركيز الملكية على الحد من التقارير المالية المضللة كمفهوم متناقض للجودة.

بينما أوضحت دراسة (Martinez-Garcia et.al, 2022) وجود علاقة سلبية بين تركيز الملكية وجودة التقارير المالية، وذلك استناداً الي انه في حالة تركيز الملكية تزداد احتمالية لجوء الإدارة لممارسات تمهيد الدخل وإدارة الأرباح وبالتبعية عدم تماثل المعلومات لنصل في النهاية لقوائم مالية مضللة لأصحاب المصالح، كما أشار (AI-Shaer et.al, 2022) الي ان تركيز الملكية يؤدي لوجود دوافع قوية لدي كبار المستثمرين للمتابعة والرقابة بشكل مكثف على سلوكيات وتصرفات الإدارة، وبما يؤدي الي تحسين سلوك الإدارة وتقليل دوافعها المتعلقة بالاحتيال وتضليل التقارير المالية. فيما أكد (النجار وبسيوني، 2023) على ان تركيز الملكية وبصفة خاصة في حالة وجود مستثمر رئيسي واحد يُحد من السلوك الانتهازي للإدارة مما ينعكس بشكل إيجابي على الصورة الذهنية والأداء المالي ويقلل من احتمالية خطر انهيار أسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية، كما استدلت (الحبشي، 2023) على جودة التقارير المالية من خلال مدي الإلتزام بالتحفظ المحاسبي كأحد المتطلبات الرئيسية لإعداد التقارير المالية وتحسين جودتها وبالتالي الحد من التلاعب والتضليل خاصة في الظروف الراهنة والأزمات المالية المتلاحقة وأشار لوجود أثر إيجابي لتركيز الملكية على زيادة جودة التقارير المالية وبالتالي يمكن استنتاج أن تركيز الملكية يُحد من قدرة الإدارة على تضليل التقارير المالية. ولذلك، وبناءً على نظرية الوكالة وتضارب نتائج الدراسات السابقة، تكون الفرضية الأولى كما يلي:

الفرض الأول: يوجد تأثير معنوي لتركيز الملكية علي التقارير المالية المضللة في بيئة الأعمال المصرية.

2/1/2- العلاقة بين الملكية الحكومية والقوائم المالية المضللة

يُقصد بالملكية الحكومية نسبة الأسهم المملوكة للمؤسسات الحكومية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتختلف الملكية الحكومية عن الأنماط الأخرى لهيكل الملكية؛ نظراً للطبيعة السياسية المصاحبة لها، والتي تنعكس على توجيه هذا النوع من الملكية نحو تحقيق أهداف سياسية معينة في المقام الأول، حيث أن الأسهم التي تمتلكها الحكومة تعتبر مملوكة لكافة المواطنين، وتقوم الحكومة بإعتبارها وكيلا عن المواطنين بتحقيق إحتياجاتهم التي تكون في شكل أهداف سياسية واجتماعية.

ويرى (حنا، ٢٠١٨) أن ارتفاع نسبة الملكية الحكومية قد يقود إلى تحقيق منافع قومية علي حساب تحقيق الربحية في الأجل القصير وتحقيق منافع مستقبلية تعمل علي تعظيم أداء الشركة في الاجل الطويل لفئات المساهمين علي اختلاف أنماطهم، كما إن ارتفاع نسبة الملكية الحكومية قد تساهم في زيادة شفافية المعلومات وخفض ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومن ثم تحسين كفاءة سوق الأوراق المالية.

وتتلقي الشركات المملوكة للدولة قدراً كبيراً من المعاملة التفضيلية والمزايا من جانب الحكومة؛ وتشمل هذه المزايا الإعانات الصريحة والضمنية، والمزايا الضريبية، وشروط الاقتراض التفضيلية من البنوك المملوكة للدولة، وعمليات الإنقاذ التي تقدمها الحكومة في أوقات الأزمات، والمنح، والمبيعات المضمونة، والضغط الأقل من قيود اتفاقات الديون (Stuart and Wang, 2016, Hu et al., 2020, Wang et al., 2022). ويمكن لهذه المعاملة أن تساعد الشركات المملوكة للدولة في الحصول على مستويات أعلى من الاستثمار، وتحمل تكلفة ديون أقل، وزيادة

القدرة على القيام بالأعمال التجارية في بيانات غير مؤكدة (Hou et al., 2013). وفي ظل هذه البيئة المالية المواتية، قد يواجه المديرون ضغوطاً أقل للتلاعب بالأداء المالي أو ارتكاب عمليات الاحتيال (Zhang et al., 2024). من جانب آخر وبالمقارنة مع الشركات غير المملوكة للدولة، من المرجح أن تتلقى الشركات المملوكة للدولة دعماً مالياً من السلطات الحكومية وهو ما يقلل من احتمالية اعتمادها على أسواق الأوراق المالية للحصول على التمويل. فمن خلال تقليل الاعتماد على أسواق الأوراق المالية الخارجية، تُحد ملكية الدولة من حاجة الشركات لتقديم معلومات شفافة *transparent information*. بالإضافة إلى ذلك، فإن تدخل الحكومة في التعيينات الإدارية من خلال تعيين مجلس الإدارة أو كبار المديرين الذين يتخذون القرارات المالية والتشغيلية للشركات المملوكة للدولة يزيد أيضاً من احتمالية تحصن المديرين (التحكم والسيطرة) *Managers' Entrenchment*. وبالتالي، فإن أعضاء مجلس الإدارة يكونون غير راغبين في مساءلة المديرين عندما يعلمون باحتمالية وجود أنشطة احتيالية (Chen et al., 2016). ومن حيث اكتشاف الاحتيال، تحظى الشركات المملوكة للدولة بمعاملة أكثر إيجابية من قبل الجهات التنظيمية بسبب انتماءاتها السياسية (Hou and Moore, 2010). نظراً لأن الجهات التنظيمية قد تكون مترددة في التحقيق ومعاينة الشركات ذات الخلفية المملوكة للدولة (Wu et al., 2016).

أشارت الأدبيات السابقة إلى وجود وجهتي نظر فيما يتعلق بأثر الملكية الحكومية للشركات على جودة التقارير المالية، حيث أشارت وجهة النظر الأولى إلى أن الشركات الواقعة تحت سيطرة ونفوذ الحكومة تكون أكثر ميلاً للتلاعب بالأرباح من أجل جمع الثروة والبقاء في السلطة، وبالتالي تنخفض جودة التقارير المالية (La Porta et al., 2002)، حيث تكون هناك موارد خفية لأغراض سياسية والتي غالباً ما تتعارض مع زيادة ثروة المساهمين وتزيد من المخاطر التي تواجههم، كما أن الشركات التي تشهد تواجداً حكومياً ملحوظاً تعاني من مستويات أكبر من مشاكل الوكالة حيث يكون هناك احتمال أكبر للتواطؤ مع مديري الشركات أو المستثمرين من أجل الاستفادة من الشركة، وهذا يؤثر مشكلة ضعف الرقابة، حيث يكون مديري هذه الشركات مسؤولون أمام الحكومة وليس أمام ملاكها العاديين، كما تستفيد هذه الشركات من علاقاتها الحكومية من خلال الحصول على المزيد من التخفيضات الضريبية، أو الإعانات الحكومية، أو تفضيل منح العقود. ونظراً لهذه الامتيازات، قد تتمتع الشركات المرتبطة بالحكومة بمزيد من المرونة والقوة للتعامل مع معلوماتها المالية الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى مستويات أعلى من إدارة الأرباح (خلف، 2024). بينما تشير وجهة النظر الثانية إلى أن الملكية الحكومية تزيد من جودة التقارير المالية، وذلك لأن الحكومة تفرض مزيداً من الضغط على المديرين لإتخاذ قرارات فعالة، وبالتالي تزداد جودة التقارير المالية، ويتحقق ذلك عندما يكون هدف الحكومة تحسين مستوى جودة حوكمة الشركات التي تمتلكها من أجل خلق سوق فعال لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، ولخفض تكلفة رأس المال للشركات المحلية، كما أن الشركات المرتبطة بالحكومة تخضع لرقابة عالية الجودة من قبل العديد من الهيئات الرقابية ومن قبل الجمهور مقارنة بالشركات غير المرتبطة بالحكومة (خلف، 2024؛ Le and Buck, 2011).

في حين توصلت دراسة (Siregar & Utama, 2008) إلى أن الشركات التي بها تركيز ملكية حكومية تعاني من مشكلة الوكالة بشكل واضح وذلك بسبب أن المالك الأصلي لهذه الشركات هم المواطنون، ولكن بدورهم كأصلاء لا يمكنهم مراقبة الإدارة بشكل مباشر، حيث ينوب عنهم الحكومة، وحيث أن الحكومة ليست هي المالك الأصلي لذا تقوم بتعيين الموظفين الحكوميين الذين يكون لديهم دافع أقل لمراقبة الإدارة مما يعود بالضرر على المواطنين، حيث يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين من قبل الحكومة وليس من قبل الملاك العاديين مما يدفعهم إلى العمل على إرضاء الحكومة على حساب تحقيق مصالح المالك الآخرين. كما أشارت دراسة (Ben-Nasr et al., 2009) إلى أنه ينتج عن الملكية الحكومية تعارض الأهداف حيث تسعى الحكومة إلى تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية والتي غالباً تتعارض مع تعظيم قيمة الشركة مما يزيد الخطر الذي يتعرض له المساهمون الآخرون وبالتالي التأثير على الأداء بشكل سلبي وانخفاض شفافية التقارير المالية وازدياد احتمالية تضليل التقارير المالية. وبناءً على تضارب نتائج الدراسات السابقة، تكون الفرضية الثانية كما يلي:

الفرض الثاني: يوجد تأثير معنوي للملكية الحكومية على التقارير المالية المضللة في بيئة الأعمال المصرية.

3/1/2- العلاقة بين الملكية المؤسسية والقوائم المالية المضللة

تشير الملكية المؤسسية إلى امتلاك المستثمرين المؤسسين لجزء من أسهم الشركة، ويعرف المستثمر الرئيسي بأنه مؤسسة مالية تقوم بتجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الشركات التي تحتاج إلى تمويل من خلال امتلاك أسهم فيها وذلك بالنيابة عن هؤلاء الأفراد، وتشمل هذه المؤسسات المالية كلاً من البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار وصناديق المعاشات، وتمتاز هذه المؤسسات المالية بقدرتها على الحصول المعلومات وتشغيلها، بالإضافة إلى خبرتها المرتفعة وذلك مقارنة بالمستثمرين الأفراد (Byun et al., 2013).

ويمكن للملكية المؤسسية أيضاً أن تلعب دوراً هاماً في تقليل تكلفة الوكالة، فقد ذكر (Tambunan et al., 2023) أن المستثمرين المؤسسيين سيُشجعون الإدارة ويراقبونها للتركيز على الجهود المبذولة لتحسين أداء الشركة. وبالتالي، يمكن أن يقلل هذا من احتمالية حدوث السلوكيات الاحتياطية. بالإضافة إلى ذلك، يرى (Ajay & Madhumathi, 2015)، أنه كلما زادت نسبة الملكية المؤسسية كلما تحسنت عملية مراقبة السلوك الإداري لإدارة الشركة. ونتيجة لذلك، سيكون هناك المزيد من إجراءات الرقابة والأشراف التي تتسم بالكفاءة للحد من قدرة المديرين على القيام بالسلوك الانتهازي للتلاعب في الأرباح، ومن ثم تقليل السلوك الاحتياطي. كما أكدت بعض الأدبيات المحاسبية (Lel, 2019; Kustono, 2021; Garel et al., 2021) على الدور الذي يلعبه المستثمر المؤسسي في الحد من ممارسات الإدارة لتمهيد الدخل لما يتوافر لديه من معلومات وخبرة وكفاءة على تقييم الوضع المالي للشركة، كما أنه يساهم على تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، وكذلك تخفيض قدرة الإدارة على استخدام المعلومات الداخلية لكي تحقق منفعتها الخاصة، مما يؤدي إلى تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية والتقليل من احتمالية تضليل التقارير المالية.

وقد أشارت بعض الدراسات (الحنواي، 2019؛ موسى، 2023؛ Ali et al., 2024) إلى أن الملكية المؤسسية تلعب دوراً هاماً في الحد والتقليل من تصرفات الإدارة الانتهازية وتخفيض مشاكل وتعارضات الوكالة، ومن ثم زيادة درجة التحفظ المحاسبي وذلك من خلال دورها في تفعيل آليات الحوكمة، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين، فضلاً عن رغبة المؤسسات في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية. كما توصلت دراسة كلاً من (Trinh et al., 2023; Attia et al., 2023) إلى أن زيادة ملكية مؤسسات الاستثمار في أسهم الشركات يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية والحد من تصرفات الإدارة الانتهازية ومن ثم تخفيض درجة تضليل التقارير المالية. وفي ذات السياق، أشارت نتائج دراسة (Ismail et al., 2024) أن حاملي الأسهم الكبار والملكية المؤسسية يعززون بشكل كبير نزاهة التقارير من خلال الرقابة والأشراف الفعالين. وتؤكد النتائج الدور الحيوي لهيكل الملكية المركزة في الإشراف على ممارسات إعداد التقارير والتخفيف من الانتهازية الإدارية، وبالتالي تحسين شفافية وموثوقية الإفصاحات المالية في مصر.

وعلى الرغم مما سبق فهناك وجهة نظر أخرى ترى أن المستثمر المؤسسي قد لا يلعب دوراً فعالاً في الرقابة على أنشطة الإدارة، حيث أن المستثمر المؤسسي هو مستثمر سلبي يفضل أن يبيع ما لديه من أسهم في الشركات ذات الأداء الضعيف على أن ينفق الموارد في مراقبة وتحسين أدائها. وقد يكون المستثمر المؤسسي غير قادر على ممارسة الدور الرقابي والتصويت ضد المديرين لأنه قد يؤثر على علاقات العمل مع الشركة، وبناء عليه يمكن للمستثمر المؤسسي أن يتواطء مع الإدارة. بالإضافة إلى أن المستثمر المؤسسي يقوم بالتركيز على النتائج المالية في الأجل القصير، ومن ثم فهو غير قادر على مراقبة الإدارة، لذلك سيكون هناك ضغوط على الإدارة لتلبية توقعات الأرباح في الأجل القصير، وهذا يعني أن المستثمر المؤسسي قد لا يحد من حرية الإدارة في ممارسة السلوك الانتهازي، بل ربما يزيد الدوافع الإدارية للقيام بعملية إدارة الأرباح (Emamgholipour et al., 2013; Chu & Xiong, 2021)؛ خليل وإبراهيم، 2015).

وقد أشارت دراسة (Wulandari & Maulana, 2022) إلى أن هناك علاقة سلبية بين الملكية المؤسسية وبين احتمالية التضليل في التقارير المالية. فمن خلال الملكية المؤسسية، يمكن أن يكون أداء إدارة الشركة مثاليًا، حيث يميل المديرين إلى كبح/منع القرارات التي يمكن أن تسبب خسارة للمساهمين. وقد وجدت بعض الأدبيات المحاسبية (Bahadori & Hajalizadeh, 2016; Ghafoor et al., 2022; Pamungkas et al., 2018) انخفاض نسبة الملكية المؤسسية في الشركات التي مارست التضليل في تقاريرها المالية. وهو ما يتعارض مع نتائج دراسة (Affan

(et al., 2017) التي توصلت إلى أن الملكية المؤسسية تميل إلى تعريض جودة التقارير المالية للخطر نتيجة لعدم الإشراف على سلوك المديرين في التلاعب بأرباح الشركات باستخدام إدارة الأرباح الحقيقية. وبناءً على نظرية الوكالة وتضارب نتائج الدراسات السابقة، تكون الفرضية الثالثة كما يلي:

الفرض الثالث: يوجد تأثير معنوي للملكية المؤسسية على التقارير المالية المضللة في بيئة الأعمال المصرية.

4/1/2- العلاقة بين الملكية الإدارية والقوائم المالية المضللة

تشير الملكية الإدارية إلى تملك الإدارة لجزء من أسهم الشركة، وتظهر نظرية الوكالة أن ملكية الأسهم من قبل مديري الشركة تساعد على تقارب مصالحهم الذاتية مع مصالح الملاك (حملة الأسهم) ويحد من سلوكهم الانتهازي ويُحسن من جودة التقارير المالية (تقليل احتمالية تضليل التقارير المالية). وتشير بعض الأدبيات المحاسبية (Dong et al., 2020; Sumantri et al., 2021) إلى أن ارتفاع نسبة الملكية الإدارية من شأنها أن تشجع المديرين على تحسين أدائهم وتلبية توقعات حملة الأسهم بما في ذلك المديرين. علاوة على ذلك، فإن هذا الوضع يجعل المديرين يرغبون في الحصول على معلومات موثوقة لأنها ستؤثر على عائد استثماراتهم. حتمًا، سيحاول المديرين منع أي سلوك احتيالي من خلال تقديم إفصاح معلوماتي مناسب.

وقد أشارت بعض الأدبيات المحاسبية (الحناوي، 2019; Rashid, 2016; Shuto & Takada, 2010; Dakhllah et al., 2021) إلى وجود وجهتي نظر فيما يتعلق بتأثير الملكية الإدارية على دوافع المديرين وأداء الشركة. وتشير وجهة النظر الأولى إلى أن ارتفاع مستوى الملكية الإدارية قد يؤدي إلى ارتفاع مستوى أداء الشركة، كما يؤدي إلى تحقيق درجة أكبر من التوافق بين الملاك والمديرين (تقارب المصالح)، ويُعزى ذلك إلى قيام المديرين بتوظيف موارد الشركة في اتجاه تحقيق الأرباح في الأجل الطويل، مع انخفاض احتمال التراخي عن تنفيذ المسؤوليات المنوطة بهم، ويعني ذلك، أن حيازة وامتلاك المديرين نسبة كبيرة من أسهم الشركة (ارتفاع مستوى الملكية الإدارية) يؤدي إلى وجود دوافع لديهم للتصرف بما يتماشى مع مصالح الملاك، ويرى الباحث أنه يمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع الملكية الإدارية يؤدي إلى تخفيض سلوك الإدارة الانتهازي.

بينما تشير وجهة النظر الثانية إلى أن ارتفاع مستوى الملكية الإدارية قد يؤدي إلى انخفاض مستوى أداء الشركة، حيث يؤدي امتلاك المديرين لنسبة كبيرة من أسهم الشركة إلى أن يصبح لديهم سيطرة أكبر على الشركة نتيجة انخفاض احتمال خضوع الإدارة للسيطرة؛ وبالتالي يكون لديهم مجال أكبر لتحقيق مصالحهم الذاتية، مع عدم الاهتمام بتحقيق مصالح جميع الملاك. ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع مستوى الملكية الإدارية ينتج عنه وجود قوة تصويت كافية تضمن للمديرين الاستمرار في وظائفهم مستقبلاً، وهو ما يُعرف بتأثير الحصانة الإدارية.

وقد توصلت دراسة كل من (Alves, 2012; Saleem, 2016) إلى أن التلاعب بالأرباح من جانب المديرين ينخفض في حالة تزايد مستوى الملكية الإدارية لهم. وفي ذات السياق، فقد أشارت دراسة (Affan, 2017) إلى أن الملكية الإدارية تُجبر المديرين على العمل كملاك للشركة والتركيز على أداء الشركة. وبالتالي، سيكون هناك توافق بين مصالح المديرين وحملة الأسهم، ومن ثم يمكن تقليل مشكلة الوكالة إلى أدنى حد. بينما أشارت دراسة (Han, 2006) إلى أنه طبقاً لآثار الحصانة فإن تزايد نسبة الملكية الإدارية يخفض من مصداقية المعلومات المحاسبية نتيجة لتزايد ممارسات إدارة الأرباح وضعف آليات الرقابة على تصرفات وسلوك الإدارة.

وقد أشارت دراسة (Attia et al., 2023) إلى أنه عندما يمتلك المديرين نسبة صغيرة من أسهم الشركة، فإن ذلك سيدفعهم إلى التلاعب بالأرباح للحصول على عائد مرتفع. كما وجدت أيضاً أن هناك علاقة إيجابية معنوية بين الملكية الإدارية والاحتيال في البيانات المالية. في حين أشارت دراسة (Sormin, 2021) إلى أن الملكية الإدارية لها تأثير سلبي على نزاهة البيانات المالية، بينما على النقيض من ذلك فقد توصلت دراسة كل من (Suzan & Bilqobi, 2022; Ahmad et al., 2022) إلى أن الملكية الإدارية لها تأثير إيجابي على نزاهة البيانات المالية. من ناحية أخرى، وفي ذات السياق، توصلت دراسة (Kusumaa & Fitriani, 2020) إلى أن الملكية الإدارية لها تأثير سلبي ومعنوي على احتمالية الاحتيال في التقارير المالية.

في حين أظهرت نتائج دراسة (Seifzadeh et al., 2022) وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الحصانة الإدارية واحتمالية الاحتيال في البيانات المالية. وهذا يعني أن المديرين الذين يتمتعون بدرجة أعلى من التحصين الإداري هم أكثر عرضة لخلق القيمة واكتساب الثروة للشركة، وهذا يجعلهم لا يهدرون ويضيعون موارد الشركة من خلال تعزيز آليات الرقابة والأشراف. لذلك، وبناءً على نظرية الوكالة وتضارب نتائج الدراسات السابقة، تكون الفرضية الرابعة كما يلي:

الفرض الرابع: يوجد تأثير معنوي للملكية الإدارية على التقارير المالية المضللة في بيئة الأعمال المصرية.

2/2- محددات اختيار هيكل ملكية الشركات

إن اختيار هيكل الملكية مثل أي قرار إداري يجب أن يتم في ضوء مجموعة من المتغيرات تتعلق إما بظروف البيئة التي تعمل فيها الشركة؛ مثل المحددات المحاسبية والمحددات القانونية، أو تلك المتعلقة بخصائص الشركات مثل القرارات المالية وحجم الشركة. وتتمثل العوامل المحاسبية ذات التأثير على هيكل الملكية في الإفصاح والشفافية، والضرائب، والبنية الأساسية للمراجعة وكفاءة المراجعين (Anderson et al., 2008). ومن ناحية أخرى أوضحت دراسة (Hassan & Alshareef, 2022) أنه يتم تفسير الاختلافات في هيكل الملكية تبعاً لتغير الظروف والمواقف، ويعني هذا أن هيكل الملكية يمثل ظاهرة ديناميكية ولا يوجد هيكل ملكية أمثل يصلح لجميع المنشآت أو هيكل يصلح لمنشأة واحدة في جميع الأزمنة، حيث من المتوقع أن تكيف المنشآت هيكل ملكيتها في ضوء متغيرات البيئة الاقتصادية للمنشأة والتي تضم المتغيرات الخاصة بنظام حوكمة الشركة (مستوى الحماية القانونية، حالة سوق الأوراق المالية، ضغوط المؤسسات المالية)، والعوامل السلوكية المرتبطة بدوافع الإحتفاظ بالحصصة المسيطرة، وأخيرات المتغيرات المتعلقة بخصائص المنشأة (حجم المنشأة، عمر المنشأة، مخاطر المنشأة).

3/2- الربحية والتقارير المالية المضللة:

تعتبر الربحية بمثابة الهدف النهائي والأهم لجميع المنشآت - بخلاف تلك غير الهادفة للربح - حيث أنها سر بقاءها واستمرارها، كما تُعتبر الغاية الرئيسية التي يرنو إليها المستثمرون، كما أنها تحظى بجل اهتمام مختلف الأطراف ذات المصلحة وبصفحة خاصة الدائنين، كما أنها تُعد من أهم أدوات تقييم المديرين لذلك لا نجد غرابة في أن تحظى بالاهتمام الكافي والعناية الفائقة من قبل القائمين على الإدارة المالية في المنشآت المختلفة. ويمكن تعريف الربحية بوجه عام على أنها الإيرادات التي تحققها الشركة بعد استقطاع كافة النفقات التي تكبدتها في سبيل الحصول على هذا الإيراد (عبدالرحمن و عرفة، 2024)، ويرى (Bekmezci, 2015) أن الربحية تعتبر من أهم العوامل التي تشير إلى نجاح الإدارة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة.

ويمكن تقسيم العوامل المؤثرة في الربحية إلى مجموعتين هما (Nguyen & Nguyen, 2020):

- **عوامل داخلية خاصة بالشركة:** هي تلك العوامل التي ترتبط ارتباطاً شديداً بالمنشأة مثل حجم الشركة، السيولة، هيكل رأس المال، كفاية رأس المال، الملاءة المالية، القدرة الإدارية، وغيرها من العوامل الداخلية التي قد تؤثر على المخاطر التي تتعرض لها المنشأة.
 - **عوامل خارجية خاصة بالصناعة والاقتصاد:** وتشمل البيئة الاقتصادية وما يرتبط بها من طبيعة المنافسة، والركود أو الرواج الاقتصادي، ومعدلات التضخم ومعدلات نمو الناتج المحلي، البيئة القانونية وما تتضمنه من تشريعات وقوانين تحكم مجتمع الأعمال، والعوامل البيئية الأخرى مثل الهيكل القطاعي للسوق، تنظيم سوق المال وما يرتبط به من هيكل أسعار الفائدة وتكلفة الدين.
- ويعتبر معدل العائد على الأصول هو المعدل الأكثر انتشاراً ودقة للاستدلال على ربحية الشركات نظراً لمقارنته الربح المحقق مع الموارد الاقتصادية المسؤولة عن تحقيقه بشكل مباشر، وأشار كلاً من (Yendrawati et.al, 2023; Siagian & Utami, 2022) إلى وجود أثر إيجابي للربحية على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً إلى عدم حاجة الشركات لمثل هذه الممارسات في حالة تحقيق أرباح واستقرار أدائها المالي وهو ما توصل إليه (الحبشي، 2023) من خلال دراسة العلاقة بين الربحية وجودة التقارير المالية، بينما على العكس من ذلك فقد

أشار كلاً من (Harman & Bernawati, 2020; Uwah et al., 2023) إلى وجود أثر سلبي للربحية على الحد من التقارير المالية المضللة، استناداً إلى أن تحقيق الربحية في حد ذاته ليس الهدف ولكن تزايد معدل الأرباح وإثبات الكفاءة الإدارية هو الغاية الأساسية، وبالتالي قد تلجأ إدارة الشركات إلى ممارسات تضليل التقارير المالية لإظهار معدلات الأرباح على غير حقيقتها وبما يتناسب مع توقعات أصحاب المصالح، في حين توصلت دراسة (Ibrahim & Yahaya, 2024) إلى أن الربحية لها تأثير إيجابي كبير على الاحتيال في البيانات المالية، بينما أشار كل من (القزاز، 2021؛ Apriliana & Agustina, 2017) إلى عدم وجود علاقة. وبناءً على نتائج الدراسات السابقة، يكون الفرض الخامس كما يلي:

الفرض الخامس: يوجد تأثير معنوي لربحية الشركة على العلاقة بين هيكل الملكية والتقارير المالية المضللة في بيئة الأعمال المصرية. وينبثق من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

H51: يوجد تأثير معنوي لربحية الشركة على العلاقة بين تركيز الملكية والتقارير المالية المضللة في بيئة الأعمال المصرية.

H52: يوجد تأثير معنوي لربحية الشركة على العلاقة بين الملكية الحكومية والتقارير المالية المضللة في بيئة الأعمال المصرية.

H53: يوجد تأثير معنوي لربحية الشركة على العلاقة بين الملكية المؤسسية والتقارير المالية المضللة في بيئة الأعمال المصرية.

H54: يوجد تأثير معنوي لربحية الشركة على العلاقة بين الملكية الإدارية والتقارير المالية المضللة في بيئة الأعمال المصرية.

القسم الثالث: منهجية البحث والنماذج المستخدمة في البحث

1/3- طبيعة مدخل البحث:

يُعد هذا البحث من البحوث التطبيقية المرتبطة بأسواق رأس المال، حيث يستهدف هذا البحث تحديد العوامل المؤثرة على مصداقية التقارير المالية واحتمالية وجود غش وتضليل بها، بالإضافة إلى تحديد أثر هيكل الملكية على التقارير المالية المضللة عن طريق إيجاد أدلة تطبيقية من الشركات المصرية المسجلة بسوق الأوراق المالية.

2/3- قياس متغيرات الدراسة التطبيقية:

1/2/3- التقارير المالية المضللة (FRAUD):

قدم الأدب المحاسبي عدد من النماذج والمقاييس التي تم الاعتماد عليها لتحديد الشركات المرتبطة بممارسات الغش ومستوى التضليل بالتقارير المالية مثل نموذج (P. Score) ونموذج (Beneish M. Score) ونموذج (Altman Z. Score) من خلال النسب المالية المستخرجة من القوائم والتقارير المالية، ولكن يعتبر نموذج (Beneish M-Score) من أكثر النماذج شيوعاً بالأدب المحاسبي التي تم الاعتماد عليها في التحقق من احتمالية ارتكاب ممارسات الغش ومستوى التضليل بالتقارير المالية على المستوى الدولي (Irwindi et al., 2019; Kukreja et al., 2020; Hołda, 2020; Miharsi e al., 2024; Kumalasari & Puspaningsih, 2024 ؛ علي، ٢٠١٧؛ فرج، ٢٠١٨)، حيث يتألف هذا النموذج من خمس مؤشرات يمكن من خلالها تحديد مجال ارتكاب هذه الممارسات، أو الدمج بينها وتقدير قيمة (M) وفي حالة كانت القيمة أكبر من (-٢.٢٢) فإن ذلك يشير إلى احتمالية ارتكاب ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية، ويمكن حساب قيمة النموذج من خلال المعادلة التالية:

$$M.Score = - 6.065 + 0.823*DSRI + 0.906*GMI + 0.593* AQI + 0.717*SGI + 0.107* DEPI$$

ويتكون المؤشر من مجموعتان رئيسيتان من المؤشرات، حيث تشير المجموعة الأولى الي وجود تلاعب في الأرباح وتتكون من مؤشر العملاء (DSRI) ومؤشر جودة الأصول (AQI) ومؤشر مؤشر الإهلاك (DEPI)، أما المجموعة الثانية فتشير الي الاستعداد للتلاعب بالأرباح وتتكون من مؤشر هامش الربح (GMI) ومؤشر نمو المبيعات (SGI)، وفيما يلي توضيح لقياس مؤشرات النموذج:

1/1/2/3- مؤشر العملاء (Day Sales in Receivable Index - DSRI):

يعتمد المؤشر على المقارنة بين السنوات المالية من حيث نسبة المبيعات في حسابات العملاء، وإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من (1) فان ذلك يدل على احتمالية وجود غش وتضليل بالتقارير المالية من خلال المبالغة في مبيعات السنة الحالية.

ويتم حساب المؤشر كما يلي:

$$DSRI = \frac{Receivables_t / Sales_t}{Receivables_{t-1} / Sales_{t-1}}$$

2/1/2/3- مؤشر هامش الربح (Gross Margin Index – GMI):

يقارن المؤشر بين نسبة هامش الربح للسنوات المالية، وإذا كان المؤشر أكبر من (1) فان ذلك يدل على احتمالية وجود غش وتضليل بالتقارير المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح، ويتم حساب المؤشر كما يلي:

$$GMI = \frac{(Sales_{t-1} - COGS_{t-1}) / Sales_{t-1}}{(Sales_t - COGS_t) / Sales_t}$$

3/1/2/3- مؤشر جودة الأصول (Assets Quality Index - AQI):

يقيس المؤشر جودة الأصول من خلال تحديد نسبة الأصول غير الملموسة الي اجمالي الأصول، وإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من (1) فان ذلك يدل على احتمالية وجود غش وتضليل بالتقارير المالية من خلال الأصول غير الملموسة، ويتم حساب المؤشر كما يلي:

$$AQI = \frac{(1 - Current Assets_t + PP\&E) / Total Assets_t}{(1 - Current Assets_{t-1} + PP\&E) / Total Assets_{t-1}}$$

4/1/2/3- مؤشر نمو المبيعات (Sales Growth Index - SGI):

يقارن المؤشر بين مبيعات السنوات المالية لتحديد مقدار النمو، وإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من (1) فان ذلك يدل على احتمالية وجود غش وتضليل بالتقارير المالية من خلال زيادة حجم المبيعات للسنة الحالية، ويتم حساب المؤشر كما يلي:

$$SGI = \frac{Sales_t}{Sales_{t-1}}$$

5/1/2/3- مؤشر الاهلاك (Depreciation Index - DEPI):

يقارن المؤشر بين السنوات المالية من حيث نسب اهلاك الأصول الثابتة، وإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من (1) فان ذلك يدل على احتمالية وجود غش وتضليل بالتقارير المالية من خلال التباطؤ في الاهلاك، ويتم حساب المؤشر كما يلي:

$$DEPI = \frac{Depreciation_{t-1} / (Depreciation_{t-1} + PP\&E_{t-1})}{Depreciation_t / (Depreciation_t + PP\&E_t)}$$

2/2/3- هيكل الملكية:

قام الباحث بقياس أنماط هيكل الملكية وفقاً للمعادلات التالية:

المتغير ورمزه	طريقة القياس
تركز الملكية (OC)	نسبة ملكية كبار المستثمرين التي تكون في حدود % 5 أو أكثر من رأس مال الأسهم .
الملكية الحكومية (GO)	عدد الأسهم المملوكة للحكومة، سواء ما تملكه الدولة أو الهيئات التابعة لها/إجمالي عدد أسهم الشركة.
الملكية المؤسسية (IO)	عدد الأسهم المملوكة للمؤسسات كالبنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار / إجمالي عدد أسهم الشركة.
الملكية الإدارية (MO)	الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة سواء كانوا مديريين تنفيذيين ام غير تنفيذيين/ إجمالي عدد أسهم الشركة

3/2/3- ربحية الشركة:

صافي الدخل قبل الضرائب منسوباً إلى إجمالي أصول الشركة (i) في نهاية الفترة الزمنية (t-1).

4/2/3- الخصائص التشغيلية للشركات:

قام الباحث بالاعتماد على بعض الخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات رقابية في تحديد العلاقة بين أنماط هيكل الملكية والتقارير المالية المضللة، وفيما يلي طريقة قياس هذه المتغيرات:

المتغير ورمزه	طريقة القياس
حجم الشركة (Size)	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
الرافعة المالية (Lev)	إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول
درجة ملموسية الأصول (Tang)	الأصول الثابتة خلال السنة المالية (t) إلى إجمالي الأصول خلال السنة المالية (t)
التوزيعات النقدية (Div)	تأخذ القيمة (1) في حالة التوزيع، (0) في خلاف ذلك
فرص النمو (MTB)	نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية في نهاية الفترة المالية (1) إلى قيمتها الدفترية في نفس الفترة المالية.

ويوضح الجدول التالي رقم (1) المقاييس الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة لقياس المتغيرات البحثية، والتي

أمكن قياسها في البيئة المصرية.

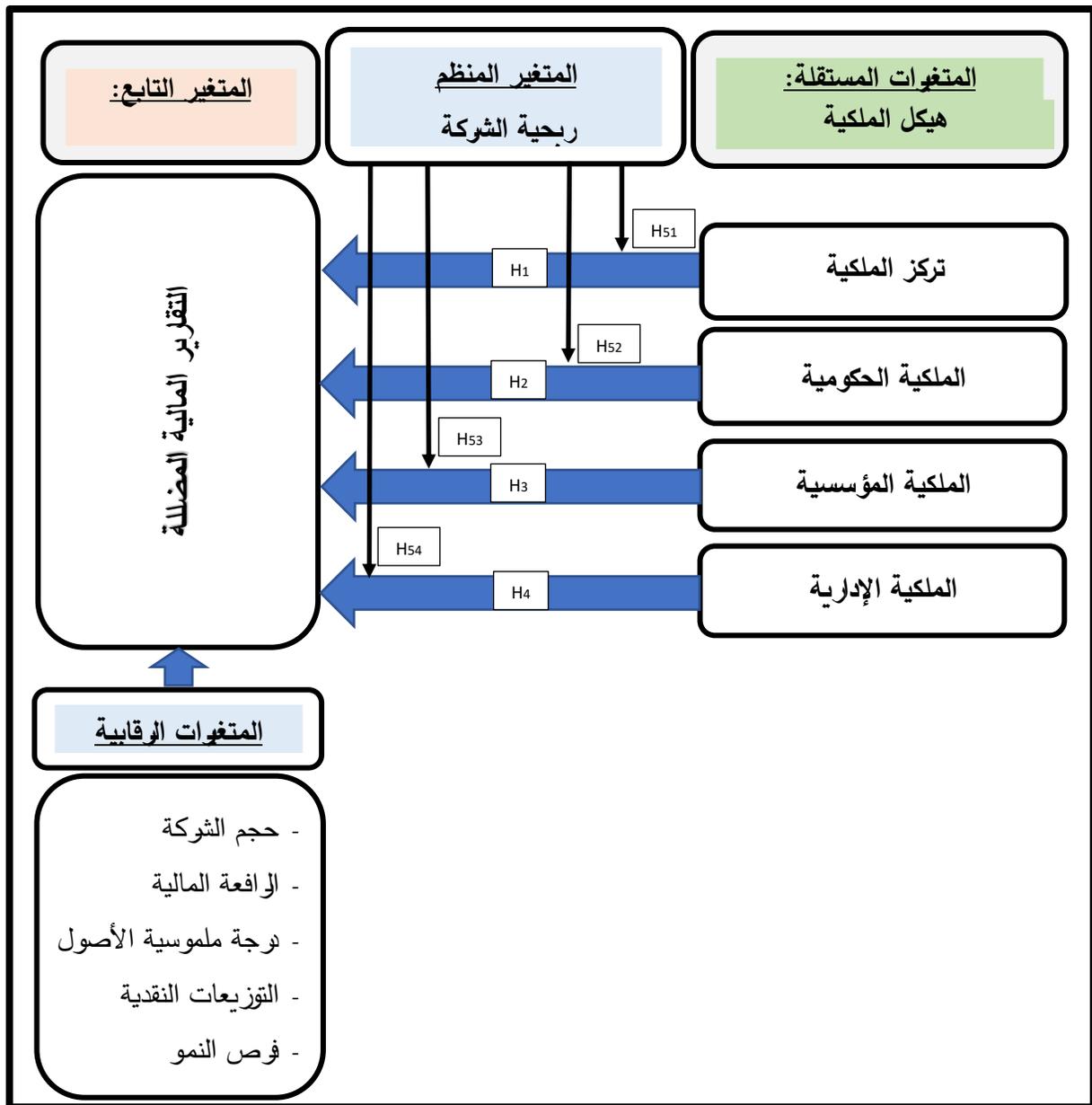
جدول (1): قياس متغيرات الدراسة		
القياس الإجرائي	الرمز	المتغيرات
<p>يتم استخدام نموذج Beneish M. Score لقياس مستوى التضليل بالتقارير المالية باستخدام المعادلة الآتية:</p> $M.Score = - 6.065 + 0.823*DSRI + 0.906*GMI + 0.593* AQI + 0.717*SGI+0.107*DEP$ <p>حيث أن:</p> <p>DSRI: مؤشر جودة التحصيل من العملاء</p> <p>GMI: مؤشر هامش الربح</p> <p>AQI: مؤشر جودة الأصول</p> <p>SGI: مؤشر نمو المبيعات</p> <p>DEPI: مؤشر الاهلاك</p>	(M_Score _{i,t})	التضليل بالتقارير المالية
نسبة ملكية كبار المستثمرين التي تكون % 5 أو أكثر من رأس مال الأسهم.	(OC)	تركز الملكية
عدد الأسهم المملوكة للحكومة، سواء ما تملكه الدولة أو الهيئات التابعة لها إلى إجمالي عدد أسهم الشركة.	(GO)	الملكية الحكومية
متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان لدى الشركة أسهم مملوكة للحكومة، (0) بخلاف ذلك.	(GO)	الملكية الحكومية
عدد الأسهم المملوكة للمؤسسات كالبنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار إلى إجمالي عدد أسهم الشركة.	(IO)	الملكية المؤسسية
الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة سواء كانوا مديري تنفيذيين أم غير تنفيذيين إلى إجمالي عدد أسهم الشركة.	(MO)	الملكية الإدارية
صافي الربح إلى إجمالي الأصول.	(ROA)	ربحية الشركة
اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.	(Size)	حجم الشركة
نسبة إجمالي الديون في الأجلين القصير والطويل إلى إجمالي أصول الشركة (i) في نهاية الفترة الزمنية (t).	(Lev)	الرافعة المالية

الأصول الثابتة خلال السنة المالية (t) إلى إجمالي الأصول خلال السنة المالية (t).	(Tang)	درجة ملموسية الأصول
التوزيعات النقدية خلال السنة المالية (t) إلى إجمالي الأصول خلال السنة المالية (t).	(Div)	التوزيعات النقدية
نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية في نهاية الفترة المالية (1) إلى قيمتها الدفترية في نفس الفترة المالية.	(MTB)	فرص النمو

3/3- النماذج البحثية المستخدمة لاختبار فروض الدراسة التطبيقية:

وقام الباحث بإعداد نموذج مستقل لكل فرض من فروض الدراسة التطبيقية على حده، ويوضح الشكل التالي طبيعة العلاقة بين المتغيرات البحثية.

شكل رقم (1) العلاقة بين المتغيرات البحثية



شكل (1) : من اعداد الباحث

1-3/3- اختبار الفرض الأول:

نموذج (1) أثر تركيز الملكية على التقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية:

$$M_Score_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 OC_{i,t} + \beta_2 ROA_{i,t} + \beta_3 Size_{i,t} + \beta_4 Lev_{i,t} + \beta_5 Lev^2_{i,t} + \beta_6 Lev^3_{i,t} + \beta_7 Tang_{i,t} + \beta_8 Div_{i,t} + \beta_9 MTB_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

2-3/3- اختبار الفرض الثاني:

نموذج (2) أثر الملكية الحكومية على التقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية:

$$M_Score_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 GO_{i,t} + \beta_2 ROA_{i,t} + \beta_3 Size_{i,t} + \beta_4 Lev_{i,t} + \beta_5 Lev^2_{i,t} + \beta_6 Lev^3_{i,t} + \beta_7 Tang_{i,t} + \beta_8 Div_{i,t} + \beta_9 MTB_{i,t} + \beta_{10} Industry\ Fixed\ Effect_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

3/3/3- اختبار الفرض الثالث:

نموذج (3) أثر الملكية المؤسسية على التقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية:

$$M_Score_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 IO_{i,t} + \beta_2 ROA_{i,t} + \beta_3 Size_{i,t} + \beta_4 Lev_{i,t} + \beta_5 Lev^2_{i,t} + \beta_6 Lev^3_{i,t} + \beta_7 Tang_{i,t} + \beta_8 Div_{i,t} + \beta_9 MTB_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

4/3/3- اختبار الفرض الرابع:

نموذج (4) أثر الملكية الإدارية على التقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية:

$$M_Score_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 MO_{i,t} + \beta_2 MO^2_{i,t} + \beta_3 MO^3_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \beta_5 Size_{i,t} + \beta_6 Lev_{i,t} + \beta_7 Lev^2_{i,t} + \beta_8 Lev^3_{i,t} + \beta_9 Tang_{i,t} + \beta_{10} Div_{i,t} + \beta_{11} MTB_{i,t} + \beta_{12} Industry\ Fixed\ Effect_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

5/3/3- اختبار الفرض الخامس H51:

نموذج (5) أثر ربحية الشركة على العلاقة بين تركيز الملكية والتقارير المالية المضللة في بيئة الأعمال المصرية:

$$M_Score_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 OC_{i,t} + \beta_2 ROA_{i,t} + \beta_3 ROA * OC_{i,t} + \beta_4 Size_{i,t} + \beta_5 Lev_{i,t} + \beta_6 Lev^2_{i,t} + \beta_7 Lev^3_{i,t} + \beta_8 Tang_{i,t} + \beta_9 Div_{i,t} + \beta_{10} MTB_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

6/3/3- اختبار الفرض الخامس H52:

نموذج (6) أثر ربحية الشركة على العلاقة بين الملكية الحكومية والتقارير المالية المضللة في بيئة الأعمال المصرية:

$$M_Score_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 GO_{i,t} + \beta_2 ROA_{i,t} + \beta_3 ROA * GO_{i,t} + \beta_4 Size_{i,t} + \beta_5 Lev_{i,t} + \beta_6 Lev^2_{i,t} + \beta_7 Lev^3_{i,t} + \beta_8 Tang_{i,t} + \beta_9 Div_{i,t} + \beta_{10} MTB_{i,t} + \beta_{11} Industry\ Fixed\ Effect_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

7/3/3- اختبار الفرض الخامس H53:

نموذج (7) أثر ربحية الشركة على العلاقة بين الملكية المؤسسية والتقارير المالية المضللة في بيئة الأعمال المصرية:

$$M_Score_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 IO_{i,t} + \beta_2 ROA_{i,t} + \beta_3 ROA * IO_{i,t} + \beta_4 Size_{i,t} + \beta_5 Lev_{i,t} + \beta_6 Lev^2_{i,t} + \beta_7 Lev^3_{i,t} + \beta_8 Tang_{i,t} + \beta_9 Div_{i,t} + \beta_{10} MTB_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

8/3/3- اختبار الفرض الخامس H54:

نموذج (8) أثر ربحية الشركة على العلاقة بين الملكية الإدارية والتقارير المالية المضللة في بيئة الأعمال المصرية:

$$M_Score_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 MO_{i,t} + \beta_2 MO^2_{i,t} + \beta_3 MO^3_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \beta_5 ROA * MO_{i,t} + \beta_6 ROA * MO^2_{i,t} + \beta_7 ROA * MO^3_{i,t} + \beta_8 Size_{i,t} + \beta_9 Lev_{i,t} + \beta_{10} Lev^2_{i,t} + \beta_{11} Lev^3_{i,t} + \beta_{12} Tang_{i,t} + \beta_{13} Div_{i,t} + \beta_{14} MTB_{i,t} + \beta_{15} Industry\ Fixed\ Effect_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

M_Score _{i,t}	درجة تضليل التقارير المالية للشركة (i) خلال السنة المالية (t)
_{i,t} OC	تركز الملكية في الشركة (i) خلال السنة المالية (t)
_{i,t} GO	الملكية الحكومية في الشركة (i) خلال السنة المالية (t)
_{i,t} IO	الملكية المؤسسية في الشركة (i) خلال السنة المالية (t)
_{i,t} MO	الملكية الإدارية في الشركة (i) خلال السنة المالية (t)
ROA _{i,t}	ربحية الشركة (i) خلال السنة المالية (t)
Size _{i,t}	حجم الشركة (i) خلال السنة المالية (t)
Lev _{i,t}	الرافعة المالية للشركة (i) خلال السنة المالية (t)
Tang _{i,t}	درجة ملموسية الأصول للشركة (i) خلال السنة المالية (t)
Div _{i,t}	التوزيعات النقدية للشركة (i) خلال السنة المالية (t)
_{i,t} MTB	فرص النمو للشركة (i) خلال السنة المالية (t)

القسم الرابع: الدراسة التطبيقية لاختبار الفروض.

1/4- هدف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية إلى تقديم دليل تطبيقي من بيئة الأعمال المصرية حول قياس أثر أنماط هيكل الملكية المختلفة على احتمالية وجود ممارسات تضليل القوائم المالية، وذلك لعينة من الشركات المساهمة المسجلة في السوق المالي المصري خلال السنوات المالية من عام 2015 حتى عام 2022م.

2/4- مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية، وذلك خلال سلسلة زمنية من السنوات من عام 2015م حتى عام 2022م.

وقام الباحث بإختيار عينة حكمية غير متوازنة (unbalanced) من شركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية والموزعة على عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة وفي ضوء مدى إستيفاء هذه الشركات لمجموعة من المحددات والضوابط حددها الباحث والتي يجب أخذها في الإعتبار عند تعميم نتائج الدراسة وهي:

- (1) أن تكون الشركات مقيدة في سوق الأوراق المالية، وألا تكون قد تعرضت للاندماج أو الشطب أو التوقف خلال فترة الدراسة التطبيقية.
 - (2) أن تتوافر تقارير هيكل الملكية للشركات خلال فترة سنوات الدراسة.
 - (3) إستبعاد الشركات التي تنتمي لقطاع الخدمات المالية (قطاع البنوك، وقطاع التأمين) لما لهما من خصائص تميز طبيعة عملهما، بالإضافة إلى إختلاف المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تخضع لها هذه المؤسسات والتي يلزمها بها البنك المركزي.
 - (4) استبعاد الشركات التي تعد قوائمها المالية بخلاف الجنية المصري (العملة الأجنبية) بحيث تكون القوائم المالية لجميع مفردات العينة بالعملة المصرية وذلك لتحقيق الاتساق بالنتائج.
- وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار (383) مشاهدة لتمثل عينة الدراسة موزعة على عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة كما هو معروض في الجدول التالي رقم (2)

جدول (2): التصنيف القطاعي لشركات عينة الدراسة			
القطاع	عدد المشاهدات	النسبة	إجمالي النسبة
الأغذية والمشروبات	68	17.75	17.75
اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات	19	4.96	22.72
الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	21	5.48	28.20
الرعاية الصحية والأدوية	19	4.96	33.16
السياحة والترفيه	28	7.31	40.47
العقارات	100	26.11	66.58
منسوجات وسلع معمرة	30	7.83	74.41
التشييد ومواد البناء	39	10.18	84.60
الموارد الأساسية	59	15.40	100.00
الإجمالي	383	% 100.00	% 100.00

3/4- مصادر الحصول على البيانات

- سيعتمد الباحث على بعض المصادر للحصول على البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث بالتطبيق على عينة البحث التي تم اختيارها، ومن أهم هذه المصادر ما يلي:
- الحصول على القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات من موقع البورصة المصرية، وموقع مباشر مصر، وقاعدة بيانات (Thomson Reuter Eiko).
 - الحصول على تقارير هيكل الملكية الخاصة بالشركات محل البحث من شركة مصر لنشر المعلومات.

3/4- الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار فروض البحث

يهدف هذا الجزء إلى تحليل بيانات الشركات بعينة الدراسة واختبار مدى صحة فروض ونماذج البحث وذلك للظاهرة موضوع الدراسة وهي قياس أثر هيكل الملكية على التقارير المالية المضللة في ظل الدور المُعدّل لربحية الشركات في بيئة الأعمال المصرية.

1/3/4- الإحصاءات الوصفية

يمثل الإحصاء الوصفي أهمية بالغة لما له من دور هام في الفهم المتعمق للظاهرة محل الدراسة والأبعاد المرتبطة بها وكذلك رصد القيم التي قد تكون غير منطقية في المجال ولها تفسيرات مختلفة.

ويمكن عرض نتائج الإحصاء الوصفي في الجدول التالي:

جدول (3) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة					
قسم (أ): التوصيف الإحصائي للمتغيرات المتصلة (المستمرة)					
Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
M Score	383	-2.432	.725	-3.962	-.969
OC	383	.594	.195	0	.939
GO	383	.098	.196	0	.703
IO	383	.387	.255	0	.887
MO	383	.065	.145	0	.711
Size	383	21.525	1.703	18.296	24.687
ROA	383	.04	.068	-.087	.184
Lev	383	.475	.214	.094	.848
Tang	383	.333	.232	0	.823
Div	383	.073	.098	.001	.478
MTB	383	.387	26.037	-505.477	27.494
قسم (ب): التوصيف الإحصائي للمتغيرات الوهمية					
Variable	Modality	Frequency	Percentage	Cumulative	
GO	0	277	72.32	72.32	
	1	106	27.68	100.00	
	Total	383	100.00		

يعرض هذا الجدول الإحصاءات الوصفية بناءً على جميع مفردات العينة، حيث M Score هو مستوى التضليل بالتقارير المالية مقاساً بنموذج (Beneish M. Score)، OC هو تركيز الملكية، GO هو الملكية الحكومية، IO هو الملكية المؤسسية، MO هو الملكية الإدارية، Size هو حجم الشركة، ROA هو معدل العائد على الأصول، Lev هو الرافعة المالية، Tang هو درجة ملموسية الأصول، Div هو التوزيعات النقدية، MTB هو فرص النمو، GO هو متغير وهمي للملكية الحكومية. قسم (أ) يوضح الإحصاء الوصفي للمتغيرات المتصلة، بينما يوضح قسم (ب) التكرارات للمتغيرات الوهمية.

يعرض الجدول السابق نتائج الإحصاءات الوصفية للعينة ككل وينقسم إلى قسمين؛ قسم (أ) يضم المتغيرات المتصلة، وقسم (ب) يضم المتغيرات الوهمية. ولقد تم معالجة القيم الشاذة بالمتغيرات المتصلة بطريقة winsorizing.

– يبلغ متوسط مستوى التضليل بالتقارير المالية مقاساً بنموذج (Beneish M. Score) -2.432، ونجد ارتفاع معقول في الانحراف المعياري 725. مما يشير إلى درجة معقولة من عدم تجانس ممارسات التضليل والغش المحاسبي في التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

– قامت الدراسة الحالية بتحليل أربع أنماط لهيكل الملكية في بيئة الأعمال المصرية، ويلاحظ أن أكثر أنماط الملكية شيوعاً في البيئة المصرية هو تركيز الملكية (OC) بمتوسط حسابي يبلغ 59.4%، يليه نمط الملكية المؤسسية بمتوسط حسابي قدره 38.7%، ثم يليه نمط الملكية الحكومية بمتوسط حسابي يبلغ 9.8%، وأخيراً تمثل الملكية الإدارية أقل أنماط الملكية شيوعاً في بيئة الأعمال المصرية بمتوسط حسابي يبلغ 6.5%. ونلاحظ الارتفاع الكبير في الانحراف المعياري لنمطي الملكية الحكومية (196) والملكية الإدارية (145). في السوق المصري حيث تجاوزت قيم انحرافهما المعياري لقيم متوسطاتهما الحسابية. كما أن الانحراف المعياري لنمط الملكية المؤسسية كبير ولكنه لا يتجاوز متوسطه الحسابي، مما يدل على تفاوت وعدم تماثل الشركات عينة الدراسة من حيث الملكية الحكومية والإدارية والمؤسسية. وعلى النقيض، فنجد أن تركيز الملكية هو أكثر أنماط الملكية تجانس بسبب اعتدال قيمة انحرافه المعياري. ومن الجدير بالذكر أن ادني قيمة لجميع أنماط الملكية هي (صفر) أي أن هيكل ملكية الشركات عينة الدراسة قد لا يكون جيد التنوع بسبب غياب نمط أو أكثر من أنماط الملكية. كما يوضح القسم (ب)

- من الجدول (3) ان 27.68% من مشاهدات العينة يكون بها ملكية حكومية وان 72.32% من مشاهدات العينة ليس بها ملكية حكومية.
- يبلغ متوسط حجم الشركات (Size) 21.525 بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية لإجمالي الأصول ونلاحظ انخفاض الانحراف المعياري في العينة ككل 1.703، كما نلاحظ انخفاض المدى بين أدنى قيمة 18.296 وأعلى قيمة 24.687 في العينة ككل. والسبب في ذلك هو أخذ اللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية لإجمالي الأصول. وذلك لتقليل الفروق لنفس نسب الفروق الحقيقية بين المشاهدات المختلفة وبالتالي الحفاظ علي خصائص البيانات كما هي فتظل أكبر شركة حجماً طبقاً للقيمة الدفترية لإجمالي الأصول كما هي وتظل أصغر شركة حجماً طبقاً للقيمة الدفترية لإجمالي الأصول كما هي.
- يبلغ متوسط الأداء المالي للشركة بمؤشر معدل العائد علي الأصول (ROA) 0.04، وهو ما يُشير الي أنه في المتوسط تحقق شركات العينة عوائد علي أصولها بنسبة تبلغ 4% تقريباً أي أن كل جنيه تستثمره الشركات في أصولها يحقق في المتوسط 0.04 جنيه، ونلاحظ ارتفاع الانحراف المعياري للعينة ككل 0.068. عن المتوسط مما يشير الي عدم تجانس الشركات في معدل العائد علي الأصول (ROA) الذي تحققه، كما نلاحظ ان أدنى قيمة في العينة ككل سالبة (-0.087)، مما يشير الي ان بعض الشركات في البيئة المصرية تعاني من معدل عائد سالب علي أصولها قد يصل الي 8.7%- حيث لا تستطيع ادارة أصولها ومواردها بشكل كفاء لتوليد صافي ارباح موجبة، بينما تُشير أعلى قيمة في العينة ككل (0.184) الي تحقيق بعض الشركات في البيئة المصرية معدل عائد موجب علي أصولها قد يصل الي 18.4% حيث تقوم باستغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق أعلى ربحية.
- تبلغ أعلى وأدنى قيمة لمتغير الرافعة المالية (Lev) 0.848 و 0.094، علي التوالي. مما يُشير الي ان بعض الشركات المدرجة في البورصة المصرية تعتمد علي الديون بنسب مرتفعة في تمويل هيكل رأس مالها وربما تواجه هذه الشركات مزيداً من القيود المالية بسبب اعتمادهم علي الديون كمصدر للتمويل. كما أن البعض الآخر من الشركات التي تدخل ضمن عينة الدراسة تعتمد علي الديون بنسب منخفضة لتمويل أصولها وأنشطتها حيث يكون اعتماد هيكل رأس مالها بشكل كبير علي حقوق الملكية، ونلاحظ ان هناك ارتفاع في قيمة الانحراف المعياري للعينة ككل (0.214). وأن متوسط اعتماد شركات العينة علي الديون يساوي 47.5% خلال فترة الدراسة.
- يبلغ متوسط متغير درجة ملموسية الأصول (Tang) 0.333، مما يعني أنه في المتوسط تبلغ نسبة الأصول الثابتة كالألات والمعدات والممتلكات في شركات العينة حوالي 33.3% من إجمالي الأصول. وتعكس أعلى قيمة 0.823 مدي امكانية أستفادة الشركات كثيفة الأصول الثابتة في عينة الدراسة من خصم الاهلاكات والاستهلاكات علي الأصول الثابتة من الدخل الخاضع للضريبة والتي يعترف بها كمصروف ضريبي، بينما تعكس أدنى قيمة (صفر) عدم استخدام الدروع الضريبية من غير الديون في الشركات كثيفة العمالة بعينة الدراسة. ونلاحظ أن هناك ارتفاعاً في الإنحراف المعياري للعينة ككل حيث يساوي 0.232، مما يدل على تفاوت ظاهرة درجة ملموسية الأصول بين مشاهدات عينة الدراسة.
- يبلغ متوسط نسبة التوزيعات النقدية (DIV) في العينة ككل 0.073، ونلاحظ ارتفاع الانحراف المعياري في العينة ككل 0.098، وبالتالي نستنتج أن معدل التوزيعات النقدية غير متجانس في المشاهدات عينة الدراسة وأن الظاهرة قد تكون غير متماثلة في السوق المصري؛ وهذا ما يؤكد اتساع المدى بين أدنى قيمة 0.001 و أعلى قيمة 0.478، مما يُشير الي ان بعض شركات عينة الدراسة لا تستطيع اجراء توزيعات نقدية بسبب تحقيقها لخسائر أو عدم توافر النقدية اللازمة لذلك.
- يبلغ مؤشر فرص النمو (MTB) 0.387، مما يعكس التوقعات المتشائمة والتقييم السلبي للأسهم في السوق المصري حيث ان القيم الدفترية لبعض الشركات أكبر من القيم السوقية لها، بينما نجد ارتفاع في الانحراف المعياري للعينة ككل 26.037 مما يعكس عدم التجانس وعدم التماثل في قيم شركات الدراسة. وتُشير أعلى قيمة 27.494 الي ان بعض شركات العينة لديها شهرة محل غير مسجلة تجعل المستثمرين والمساهمين يرغبون في تداول أسهم هذه الشركات بأكبر من قيمتها الدفترية وذلك بافتراض كفاءة الأسواق المالية وان عدم الرشد له تأثير لحظي في الاجل القصير وان السوق يأخذ شكل التوازن الذي يعبر عن حقيقة كل سهم في الأجل الطويل. بينما تُشير أدنى قيمة -

505.477 الي ان بعض الشركات في سوق الأوراق المالية المصرية تعاني من صافي خسائر بصورة دورية مما يتسبب في تراكم الخسائر المُرحلة لدرجة تتجاوز اجمالي حقوق الملكية، وبالتالي تصبح قيمة حقوق الملكية سالبة لان كثرة الخسائر المُرحلة تسببت في تآكل اجمالي حقوق الملكية.

2/3/4- اختبار الارتباط بين متغيرات البحث:

تم استخدام مصفوفة ارتباط بيرسون لتفسير العلاقات بين متغيرات الدراسة. توضح مصفوفة ارتباط بيرسون مدى قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة واتجاهها من خلال معامل الارتباط، بالإضافة لمدي معنوية الارتباط بين متغيرات الدراسة من خلال مستوى المعنوية. ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة.

جدول (4): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة											
Variables	M_Score	OC	GO	IO	MO	Size	ROA	Lev	Tang	DIV	MTB
M_Score	1.000										
OC	0.087*	1.000									
	(0.089)										
GO	-0.077	0.346***	1.000								
	(0.131)	(0.000)									
IO	0.125**	0.395***	-0.328***	1.000							
	(0.014)	(0.000)	(0.000)								
MO	-0.073	0.015	-0.153***	-0.450***	1.000						
	(0.156)	(0.776)	(0.003)	(0.000)							
Size	0.089*	0.338***	0.063	0.145***	0.075	1.000					
	(0.082)	(0.000)	(0.219)	(0.004)	(0.143)						
ROA	0.098*	0.212***	0.214***	0.048	-0.010	0.166***	1.000				
	(0.055)	(0.000)	(0.000)	(0.347)	(0.845)	(0.001)					
Lev	0.052	0.269***	-0.124**	0.194***	-0.036	0.570***	-0.164***	1.000			
	(0.312)	(0.000)	(0.015)	(0.000)	(0.479)	(0.000)	(0.001)				
Tang	-0.248***	0.094*	0.038	0.058	-0.050	-0.086*	-0.243***	-0.131**	1.000		
	(0.000)	(0.067)	(0.455)	(0.257)	(0.332)	(0.094)	(0.000)	(0.010)			
Div	0.032	0.000	0.019	0.061	0.050	0.000	0.319***	-0.188***	-0.219***	1.000	
	(0.528)	(0.995)	(0.713)	(0.231)	(0.327)	(0.997)	(0.000)	(0.000)	(0.000)		
MTB	0.009	-0.028	0.047	-0.058	0.014	0.011	0.097*	-0.079	-0.060	0.040	1.000
	(0.867)	(0.584)	(0.361)	(0.261)	(0.790)	(0.828)	(0.058)	(0.124)	(0.239)	(0.435)	

يعرض هذا الجدول الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث M_Score هو مستوى التضليل بالتقارير المالية مقياساً بنموذج (Beneish M. Score)، OC هو تركيز الملكية، GO هو الملكية الحكومية، IO هو الملكية المؤسسية، MO هو الملكية الادارية، Size هو حجم الشركة، ROA هو معدل العائد على الأصول، Lev هو الرافعة المالية، Tang هو درجة ملموسية الأصول، Div هو التوزيعات النقدية، MTB هو مؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية. يُمكن عرض مستويات المعنوية كما يلي *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

يعرض الجدول السابق نتائج اختبار الارتباط لمتغيرات الدراسة، ويتضح ما يلي:

- فيما يتعلق بأنماط الملكية التي يتناولها البحث الحالي، نجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) مع تركيز الملكية (OC)، ومع الملكية المؤسسية (IO). بينما لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) مع الملكية الحكومية (GO)، ومع الملكية الإدارية (MO)، مما يدفع الي اختبار وجود علاقات غير خطية في اختبار الفروض.
- وبالنسبة للخصائص التشغيلية للشركة، نجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) مع معدل العائد على الأصول (ROA).

- أوضحت مصفوفة الارتباط عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) وكلاً من الرافعة المالية (Lev)، و التوزيعات النقدية (Div)، وفرص النمو (MTB).
- أخيراً، يتضح عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد multicollinearity في جميع نماذج الدراسة، حيث ان أكبر معامل ارتباط وجد بين متغيرات الدراسة (Lev و $Size$) يساوي (0.570).

3/4- اختبار الفروض ونماذج البحث:

سيتم اختبار فروض ونماذج الدراسة من خلال طريقة التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية (FE/RE) وطريقة ($PCSE$) Panels Corrected Standard Errors لعلاج اي مشاكل قياسية مُحتملة وللتأكد من صحة الفروض وإمكانية تعميم النتائج والاستفادة منها على مستوى الإدارة والمستثمرين والجهات المنظمة للسوق المالي. يوضح الجدول التالي رقم (5) نتائج اختبارات نماذج تركيز الملكية وينقسم الجدول رقم (5) الي ثلاث أقسام؛ القسم (أ) يوضح جودة نتائج وافتراضات طريقة التأثيرات الثابتة والعشوائية. بينما يوضح القسم (ب) نتائج الانحدار بطريقة ($PCSE$) Panels Corrected Standard Errors. ويوضح القسم (ج) نقاط التحول في العلاقات غير الخطية بنماذج تركيز الملكية.

وبالكشف عن المشاكل القياسية بعد التقدير باستخدام طريقة التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية نجد ان نموذج التأثيرات العشوائية أفضل في تقدير نماذج تركيز الملكية حيث ان قيم p -value لاختبار Hausman Test أكبر من 5% في نماذج تركيز الملكية، كما هو موضح بقسم (أ) في جدول (5). ويتضح عدم وجود مشكلة عدم تجانس الخطأ العشوائي، حيث ان قيم P -value لاختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test أكبر من 5% في نماذج تركيز الملكية. كما لا يوجد مشكلة في الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي، حيث ان قيم P -value لاختبار Wooldridge test for autocorrelation أكبر من 5% في نماذج تركيز الملكية.

وللتأكد من صحة النتائج، تم استخدام طريقة ($PCSE$) Panels Corrected Standard Errors كما هو موضح بقسم (ب) في جدول (5). ويتضح قبول نماذج تركيز الملكية ككل كنماذج مفسرة للتضليل بالتقارير المالية (M_Score) حيث ان قيم $Prob>Chi2$ أقل من 5%. كما ان القدرة التفسيرية R^2 لنموذج تركيز الملكية و لنموذج تركيز الملكية في ظل الدور المُعدل لربحية الشركات بطريقة ($PCSE$) تساوي 50.6% و 49.9% ، علي التوالي. يكشف القسم (ب) من الجدول (5) وجود تأثير طردي معنوي لتركيز الملكية (OC) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وذلك وفقاً لنتائج نماذج تركيز الملكية. فقد يتسبب تركيز نسبة 5% أو أكثر من أسهم الشركة في يد عدد محدود من المساهمين في زيادة الضغوط على الشركة لتحقيق مصالح عدد قليل من كبار المساهمين الأفراد بدلاً من المصلحة العامة للشركة، مما يزيد من احتمالية التضليل في التقارير المالية.

أظهرت نتائج نموذج تركيز الملكية في ظل الدور المُعدل لربحية الشركات أن هناك تأثير طردي معنوي لربحية الشركة بمؤشر معدل العائد علي الأصول (ROA) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، مما يدل علي انه كلما زادت ربحية الشركة، كلما ارتفعت فرص ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية. فقد يحدث ذلك بسبب الضغط على الشركات لتحقيق نتائج إيجابية، مما قد يدفع ببعضها إلى استخدام ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية لتحقيق هذه الأهداف. وبالرغم من ان التأثير الفردي لتركيز الملكية ولربحية الشركة علي مستوى التضليل بالتقارير المالية يكون طردي، إلا ان التفاعل بين تركيز الملكية و ربحية الشركة ($ROA * OC$) له تأثير عكسي معنوي علي مستوى التضليل بالتقارير المالية. أي ان التفاعل بين تركيز الملكية و ربحية الشركة ($ROA * OC$) يحد من التأثير الطردي لكل منهما الي الحد الذي يتحول فيه الي تأثير عكسي علي التضليل بالتقارير المالية.

كما أوضحت نتائج نماذج تركيز الملكية وجود تأثير غير خطي للرافعة المالية (Lev) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) يتمثل في دالة تكعيبية علي شكل حرف N . حيث ان معامل الرافعة المالية (Lev) موجب ومعنوي، ومعامل مربع الرافعة المالية (Lev^2) سالب ومعنوي، ومعامل تكعيب الرافعة المالية (Lev^3) موجب ومعنوي مما يدل علي وجود علاقة غير خطية تأخذ شكل منحنى على شكل حرف N بين الرافعة المالية (Lev) ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score). وبالنظر إلى إشارة معاملات الانحدار يُلاحظ وجود تغيرين في اتجاه العلاقة بين الرافعة المالية (Lev) ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وبالتالي فإن منحنى

الانحدار الذي يمثل العلاقة يتضمن نقطتان تحول؛ فمع زيادة الرافعة المالية فإن الغش ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) يرتفع في البداية حتى تصبح الرافعة المالية حوالي 0.3343 أو 0.3351، ثم ينخفض مستوى الغش والتضليل بالتقارير المالية (M_Score) حتى تصبح الرافعة المالية حوالي 0.7777 أو 0.7994، ثم يعود مستوى الغش والتضليل بالتقارير المالية (M_Score) للارتفاع مرة أخرى. وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (5). يوجد تأثير عكسي معنوي لدرجة ملموسية الأصول (Tang) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وذلك وفقاً لنتائج نماذج تركيز الملكية. مما يدل علي انه كلما زادت نسبة الأصول الثابتة لاجمالي الأصول، كلما أنخفضت ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية. فقد يكون من السهل نسبياً اكتشاف التلاعب والتضليل في بنود الأصول الثابتة، مما يجعل ممارسات التضليل في التقارير المالية أكثر صعوبة نظراً للشفافية النسبية التي تحيط بتلك الأصول.

لا يوجد تأثير معنوي لحجم الشركة (Size)، وللتوزيعات النقدية (DIV)، ولفرص النمو (MTB) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وذلك وفقاً لنتائج نماذج تركيز الملكية الموضحة بالجدول التالي.

جدول (5): نتائج اختبارات نماذج تركيز الملكية		
قسم (أ): جودة نتائج طريقة التأثيرات الثابتة والعشوائية		
Variable	نموذج تركيز الملكية	نموذج تركيز الملكية في ظل الدور المُعدل لربحية الشركات
Hausman (1978) specification test	.639	.729
Heteroskedasticity	0.3380	0.4327
Autocorrelation	0.8831	0.8166
قسم (ب): نتائج الانحدار بطريقة Panel Corrected Standard Error		
Variable	نموذج تركيز الملكية	نموذج تركيز الملكية في ظل الدور المُعدل لربحية الشركات
OC	0.33832*	0.51282**
ROA	-0.498	3.92064**
ROA*OC		-7.57934***
Size	0.041	0.038
Lev	5.70018**	5.40843**
Lev2	-12.19**	-11.453**
Lev3	7.30808**	6.73028*
Tang	-0.95810***	-0.99517***
Div	-0.584	-0.457
MTB	-0.001	-0.001
cons	-3.76617***	-3.74438***
Year-Fixed-Effect	No	No
Industry-Fixed-Effect	No	No
Number of obs	383	383
Prob > chi2	0.000	0.000
R-squared	0.506	0.494
قسم (ج): نقاط التحول في العلاقات غير الخطية ¹		

¹ يتم حساب نقاط التحول الأولي والثانية كما يلي - علي الترتيب: $\frac{-2*b_2 + \sqrt{4*b_2^2 - 12*b_3*b_1}}{(6*b_3)}$ و $\frac{-2*b_2 - \sqrt{4*b_2^2 - 12*b_3*b_1}}{(6*b_3)}$

Variable	نموذج تركيز الملكية	نموذج تركيز الملكية في ظل الدور المُعدل لربحية الشركات
Lev	0.334313 and 0.777699	0.335089 and 0.799386

يعرض هذا الجدول نتائج اختبارات نماذج تركيز الملكية، حيث OC هو تركيز الملكية، Size هو حجم الشركة، ROA هو معدل العائد على الأصول، Lev هو الرافعة المالية، Lev² هو مربع الرافعة المالية، Lev³ هو مكعب الرافعة المالية، Tang هو درجة ملموسية الأصول، Div هو التوزيعات النقدية، MTB هو مؤشر فرص النمو. يوضح القسم (أ) جودة نتائج طريقة التأثيرات الثابتة والعشوائية. يوضح القسم (ب) نتائج الانحدار بطريقة Panels Corrected Standard Errors. يوضح القسم (ج) نقاط التحول في العلاقات غير الخطية بنماذج تركيز الملكية. المتغير التابع في نماذج تركيز الملكية هو مستوى التضليل بالتقارير المالية مقاساً بنموذج (Beneish M. Score). يُمكن عرض مستويات المعنوية كما يلي $p < 0.1$ *، $p < 0.05$ **، $p < 0.01$ ***.

يوضح الجدول التالي رقم (6) نتائج اختبارات نماذج الملكية الحكومية وينقسم الجدول رقم (6) الي ثلاث أقسام؛ القسم (أ) يوضح جودة نتائج وافتراضات طريقة التأثيرات الثابتة والعشوائية. بينما يوضح القسم (ب) نتائج الانحدار بطريقة Panels Corrected Standard Errors (PCSE). ويوضح القسم (ج) نقاط التحول في العلاقات غير الخطية بنماذج الملكية الحكومية.

وبالكشف عن المشاكل القياسية بعد التقدير باستخدام طريقة التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية نجد ان نموذج التأثيرات العشوائية أفضل في تقدير نماذج الملكية الحكومية حيث ان قيم p-value لاختبار Hausman Test أكبر من 5% في نماذج الملكية الحكومية، كما هو موضح بقسم (أ) في جدول (6). ويتضح عدم وجود مشكلة عدم تجانس الخطأ العشوائي، حيث ان قيم P-value لاختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test أكبر من 5% في نماذج الملكية الحكومية. كما لا يوجد مشكلة في الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي، حيث ان قيم P-value لاختبار Wooldridge test for autocorrelation أكبر من 5% في نماذج الملكية الحكومية.

وللتأكد من صحة النتائج، تم استخدام طريقة Panels Corrected Standard Errors (PCSE) كما هو موضح بقسم (ب) في جدول (6). ويتضح قبول نماذج الملكية الحكومية ككل كمنهج مفسرة للتضليل بالتقارير المالية (M_Score) حيث ان قيم Prob>Chi2 أقل من 5%. كما ان القدرة التفسيرية R² لنموذج الملكية الحكومية و لنموذج الملكية الحكومية في ظل الدور المُعدل لربحية الشركات بطريقة (PCSE) تساوي 52.5% و 54.4%، علي التوالي.

لم توضح النتائج الإحصائية لنماذج الملكية الحكومية تأثيراً معنوياً يُذكر سواء للملكية الحكومية (GO) او لربحية الشركة (ROA) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score). بينما أظهرت النتائج وجود تأثير عكسي معنوي للأثر التفاعلي (ROA*GO) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score). أي انه بالرغم من عدم وجود تأثير معنوي فردي للملكية الحكومية ولربحية الشركة علي التضليل بالتقارير المالية، الا ان التفاعل بين الملكية الحكومية وربحية الشركة (ROA*GO) له تأثير عكسي معنوي علي التضليل بالتقارير المالية. أي ان التفاعل بين الملكية الحكومية وربحية الشركة (ROA*GO) يحول تأثيرهما غير المعنوي الي تأثير عكسي معنوي علي التضليل بالتقارير المالية.

كما أظهر القسم (ب) من الجدول (6) وجود تأثير طردي معنوي لحجم الشركة (Size) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وذلك وفقاً لنتائج نماذج الملكية الحكومية. مما يشير الي ان مع زيادة حجم الشركة تزداد ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية. فمع زيادة حجم الشركة، يمكن أن تزداد تعقيدات العمليات المالية والتجارية، مما يجعل من الصعب فهم وتقييم البيانات المالية بشكل دقيق، مما يزيد من فرص التلاعب بالبيانات المالية دون اكتشاف.

أظهرت نتائج نماذج الملكية الحكومية وجود تأثير غير خطي للرافعة المالية (Lev) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) يتمثل في دالة تكعيبية علي شكل حرف N. حيث ان معامل الرافعة المالية (Lev) موجب ومعنوي، ومعامل مربع الرافعة المالية (Lev²) سالب ومعنوي، ومعامل تكعيب الرافعة المالية (Lev³)

موجب ومعنوي مما يدل على وجود علاقة غير خطية تأخذ شكل منحنى على شكل حرف N بين الرافعة المالية (Lev) ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score). وبالنظر إلى إشارة معاملات الانحدار يُلاحظ وجود تغييرين في اتجاه العلاقة بين الرافعة المالية (Lev) ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وبالتالي فإن منحنى الانحدار الذي يمثل العلاقة يتضمن نقطتان تحول؛ فمع زيادة الرافعة المالية فإن الغش ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) يرتفع في البداية حتى تصبح الرافعة المالية حوالي 0.3188 أو 0.3197، ثم ينخفض الغش ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) حتى تصبح الرافعة المالية حوالي 0.71 أو 0.7072، ثم يعود الغش ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) للارتفاع مرة أخرى. وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (6). يوجد تأثير عكسي معنوي لدرجة ملموسية الأصول (Tang) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وذلك وفقاً لنتائج نماذج الملكية الحكومية. مما يدل على انه كلما زادت نسبة الأصول الثابتة لاجمالي الأصول، كلما أنخفضت ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية. فقد يكون من السهل نسبياً اكتشاف التلاعب والتضليل في بنود الأصول الثابتة، مما يجعل ممارسات التضليل في التقارير المالية أكثر صعوبة نظراً للشفافية النسبية التي تحيط بتلك الأصول.

لا يوجد تأثير معنوي للتوزيعات النقدية (Div)، وفرص النمو (MTB) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وذلك وفقاً لنتائج نماذج الملكية الحكومية كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول (6): نتائج اختبارات نماذج الملكية الحكومية		
قسم (أ): جودة نتائج طريقة التأثيرات الثابتة والعشوائية		
Variable	نموذج الملكية الحكومية	نموذج الملكية الحكومية في ظل الدور المعدل لربحية الشركات
Hausman (1978) specification test	.654	.782
Heteroskedasticity	0.3119	0.3153
Autocorrelation	0.8353	0.8379
قسم (ب): نتائج الانحدار بطريقة Panel Corrected Standard Error		
Variable	نموذج الملكية الحكومية	نموذج الملكية الحكومية في ظل الدور المعدل لربحية الشركات
GO	-0.030	0.089
ROA	-0.120	0.644
ROA*GO		-2.48557*
Size	0.06642*	0.06915*
Lev	9.00293***	9.47194***
Lev2	-20.459***	-21.511***
Lev3	13.25686***	13.96517***
Tang	-0.85440***	-0.86175***
DIV	-0.336	-0.285
MTB	-0.000	-0.000
cons	-4.42403***	-4.56505***
Year-Fixed-Effect	No	No
Industry-Fixed-Effect	Yes	Yes
Number of obs	383	383
Prob > chi2	0.000	0.000
R-squared	0.525	0.544
قسم (ج): نقاط التحول في العلاقات غير الخطية		
Variable	نموذج الملكية الحكومية	نموذج الملكية الحكومية في ظل الدور المعدل لربحية الشركات

Lev	0.318819 and 0.710032	0.319692 and 0.707196
يعرض هذا الجدول نتائج اختبارات نماذج الملكية الحكومية، حيث GO هو متغير وهمي للملكية الحكومية، Size هو حجم الشركة، ROA هو معدل العائد على الأصول، Lev هو الرافعة المالية، Lev ² هو مربع الرافعة المالية، Lev ³ هو مكعب الرافعة المالية، Tang هو درجة ملموسية الأصول، Div هو التوزيعات النقدية، MTB هو مؤشر فرص النمو. يوضح القسم (أ) جودة نتائج طريقة التأثيرات الثابتة والعشوائية. يوضح القسم (ب) نتائج الانحدار بطريقة Panels Corrected Standard Errors. يوضح القسم (ج) نقاط التحول في العلاقات غير الخطية بنماذج الملكية الحكومية. المتغير التابع في نماذج الملكية الحكومية هو مستوى التضليل بالتقارير المالية مقاساً بنموذج (Beneish M. Score). يُمكن عرض مستويات المعنوية كما يلي $p < 0.1$ *، $p < 0.05$ **، $p < 0.01$ ***.		

يوضح الجدول التالي رقم (7) نتائج اختبارات نماذج الملكية المؤسسية وينقسم الجدول رقم (7) الي ثلاث أقسام؛ القسم (أ) يوضح جودة نتائج وافتراضات طريقة التأثيرات الثابتة والعشوائية. بينما يوضح القسم (ب) نتائج الانحدار بطريقة Panels Corrected Standard Errors (PCSE). ويوضح القسم (ج) نقاط التحول في العلاقات غير الخطية بنماذج الملكية المؤسسية.

وبالكشف عن المشاكل القياسية بعد التقدير باستخدام طريقة التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية نجد ان نموذج التأثيرات العشوائية أفضل في تقدير نماذج الملكية المؤسسية حيث ان قيم p-value لاختبار Hausman Test أكبر من 5% في نماذج الملكية المؤسسية، كما هو موضح بقسم (أ) في جدول (7). ويتضح عدم وجود مشكلة عدم تجانس الخطأ العشوائي، حيث ان قيم P-value لاختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test أكبر من 5% في نماذج الملكية المؤسسية. كما لا يوجد مشكلة في الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي، حيث ان قيم P-value لاختبار Wooldridge test for autocorrelation أكبر من 5% في نماذج الملكية المؤسسية.

وللتأكد من صحة النتائج، تم استخدام طريقة Panels Corrected Standard Errors (PCSE) كما هو موضح بقسم (ب) في جدول (7). ويتضح قبول نماذج الملكية المؤسسية ككل كنماذج مفسرة للتضليل بالتقارير المالية (M_Score) حيث ان قيم Prob>Chi2 أقل من 5%. كما ان القدرة التفسيرية R² لنموذج الملكية المؤسسية و لنموذج الملكية المؤسسية في ظل الدور المعدل لربحية الشركات بطريقة (PCSE) تساوي 48.1% و 48.7%، علي التوالي.

يوضح القسم (ب) من الجدول (7) وجود تأثير طردي معنوي للملكية المؤسسية (IO) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وذلك وفقاً لنتائج نماذج الملكية المؤسسية. فقد يتسبب تخوف الشركات من فقدان المستثمر المؤسسي مثل البنوك، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار الي التلاعب بنتائج التقارير المالية لتتناسب مع اهتمامات المستثمرين المؤسسون. بينما لم توضح النتائج الإحصائية لنماذج الملكية المؤسسية تأثيراً معنوياً يُذكر لربحية الشركة (ROA) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score). بالرغم من وجود تأثير معنوي فردي للملكية المؤسسية علي التضليل بالتقارير المالية، الا إن التفاعل بين الملكية المؤسسية وربحية الشركة (ROA*IO) ليس له تأثيراً معنوياً يُذكر علي التضليل بالتقارير المالية. أي إن التفاعل بين الملكية المؤسسية وربحية الشركة (ROA*IO) يضعف من التأثير المعنوي للملكية المؤسسية ويفقده معنويته.

يوجد تأثير طردي معنوي لحجم الشركة (Size) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وذلك وفقاً لنتائج نماذج الملكية المؤسسية. مما يشير الي ان مع زيادة حجم الشركة تزداد ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية. فمع زيادة حجم الشركة، يمكن أن تزداد تعقيدات العمليات المالية والتجارية، مما يجعل من الصعب فهم وتقييم البيانات المالية بشكل دقيق، مما يزيد من فرص التلاعب بالبيانات المالية دون اكتشاف.

أظهرت نتائج نماذج الملكية المؤسسية وجود تأثير غير خطي للرافعة المالية (Lev) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) يتمثل في دالة تكعيبية علي شكل حرف N. حيث ان معامل الرافعة المالية (Lev) موجب ومعنوي، ومعامل مربع الرافعة المالية (Lev²) سالب ومعنوي، ومعامل تكعيب الرافعة المالية (Lev³) موجب ومعنوي مما يدل علي وجود علاقة غير خطية تأخذ شكل منحنى على شكل حرف N بين الرافعة المالية (Lev) ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score). وبالنظر إلى إشارة معاملات الانحدار يُلاحظ وجود تغيرين

في اتجاه العلاقة بين الرافعة المالية (Lev) ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وبالتالي فإن منحني الانحدار الذي يمثل العلاقة يتضمن نقطتان تحول؛ فمع زيادة الرافعة المالية فإن الغش ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) يرتفع في البداية حتى تصبح الرافعة المالية حوالي 0.3283 أو 0.3294، ثم ينخفض الغش ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) حتى تصبح الرافعة المالية حوالي 0.7935 أو 0.8222، ثم يعود الغش ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) للارتفاع مرة أخرى. وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (7). يوجد تأثير عكسي معنوي لدرجة ملموسية الأصول (Tang) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وذلك وفقاً لنتائج نماذج الملكية المؤسسية. مما يدل علي انه كلما زادت نسبة الأصول الثابتة لاجمالي الأصول، كلما أنخفضت ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية. فقد يكون من السهل نسبياً اكتشاف التلاعب والتضليل في بنود الأصول الثابتة، مما يجعل ممارسات التضليل في التقارير المالية أكثر صعوبة نظراً للشفافية النسبية التي تحيط بتلك الأصول.

لا يوجد تأثير معنوي للتوزيعات النقدية (DIV)، ولفرص النمو (MTB) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وذلك وفقاً لنتائج نماذج الملكية المؤسسية كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول (7): نتائج اختبارات نماذج الملكية المؤسسية		
قسم (أ): جودة نتائج طريقة التأثيرات الثابتة والعشوائية		
Variable	نموذج الملكية المؤسسية	نموذج الملكية المؤسسية في ظل الدور المعدل لربحية الشركات
Hausman (1978) specification test	.682	.7
Heteroskedasticity	0.4004	0.3520
Autocorrelation	0.8924	0.9076
قسم (ب): نتائج الأندحار بطريقة Panel Corrected Standard Error		
Variable	نموذج الملكية المؤسسية	نموذج الملكية المؤسسية في ظل الدور المعدل لربحية الشركات
IO	0.36088***	0.45497**
ROA	-0.475	0.496
ROA*IO		-2.577
Size	0.06150**	0.05826**
Lev	5.51565**	5.16728**
Lev2	-11.877**	-10.985**
Lev3	7.05866*	6.35886*
Tang	-0.96769***	-1.02304***
DIV	-0.778	-0.724
MTB	-0.001	-0.001
_cons	-4.08058***	-3.98655***
Year-Fixed-Effect	No	No
Industry-Fixed-Effect	No	No
Number of obs	383	383
Prob > chi2	0.000	0.000
R-squared	0.481	0.487
قسم (ج): نقاط التحول في العلاقات غير الخطية		
Variable	نموذج الملكية المؤسسية	نموذج الملكية المؤسسية في ظل الدور المعدل لربحية الشركات
Lev	0.328257 and 0.793486	0.329427 and 0.822247
يعرض هذا الجدول نتائج اختبارات نماذج الملكية المؤسسية، حيث IO هو الملكية المؤسسية، Size هو حجم الشركة، ROA		

هو معدل العائد على الأصول، Lev هو الرافعة المالية، Lev² هو مربع الرافعة المالية، Lev³ هو مكعب الرافعة المالية، Tang هو درجة ملموسية الأصول، Div هو التوزيعات النقدية، MTB هو مؤشر فرص النمو. يوضح القسم (أ) جودة نتائج طريقة التأثيرات الثابتة والعشوائية. يوضح القسم (ب) نتائج الانحدار بطريقة Panels Corrected Standard Errors. يوضح القسم (ج) نقاط التحول في العلاقات غير الخطية بنماذج الملكية المؤسسية، المتغير التابع في نماذج الملكية المؤسسية هو مستوى التضليل بالتقارير المالية مقاساً بنموذج (Beneish M. Score). يُمكن عرض مستويات المعنوية كما يلي ***
p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

يوضح الجدول التالي رقم (8) نتائج اختبارات نماذج الملكية الإدارية وينقسم الجدول رقم (8) الي ثلاث أقسام؛ القسم (أ) يوضح جودة نتائج وافتراضات طريقة التأثيرات الثابتة والعشوائية. بينما يوضح القسم (ب) نتائج الانحدار بطريقة Panels Corrected Standard Errors (PCSE). ويوضح القسم (ج) نقاط التحول في العلاقات غير الخطية بنماذج الملكية الإدارية.

وبالكشف عن المشاكل القياسية بعد التقدير باستخدام طريقة التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية نجد ان نموذج التأثيرات العشوائية أفضل في تقدير نماذج الملكية الإدارية حيث ان قيم p-value لاختبار Hausman Test أكبر من 5% في نماذج الملكية الإدارية، كما هو موضح بقسم (أ) في جدول (8). ويتضح عدم وجود مشكلة عدم تجانس الخطأ العشوائي، حيث ان قيم P-value لاختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test أكبر من 5% في نماذج الملكية الإدارية. كما لا يوجد مشكلة في الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي، حيث ان قيم P-value لاختبار Wooldridge test for autocorrelation أكبر من 5% في نماذج الملكية الإدارية. وللتأكد من صحة النتائج، تم استخدام طريقة Panels Corrected Standard Errors (PCSE) كما هو موضح بقسم (ب) في جدول (8). ويتضح قبول نماذج الملكية الإدارية ككل كنماذج مفسرة للتضليل بالتقارير المالية (M_Score) حيث ان قيم Prob>Chi2 أقل من 5%. كما ان القدرة التفسيرية R2 لنموذج الملكية الإدارية و لنموذج الملكية الإدارية في ظل الدور المعدل لربحية الشركات بطريقة (PCSE) تساوي 71.7% و 58.3%، علي التوالي.

يكشف القسم (ب) من الجدول (8) وجود تأثير غير خطي للملكية الإدارية (MO) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وذلك وفقاً لنتائج نماذج الملكية الإدارية. حيث ان معامل الملكية الإدارية (MO) سالب ومعنوي، ومعامل مربع الملكية الإدارية (MO²) موجب ومعنوي، ومعامل تكعيب الملكية الإدارية (MO³) سالب ومعنوي مما يدل على وجود علاقة غير خطية تأخذ شكل منحنى على شكل حرف N معكوس بين الملكية الإدارية (MO) ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score). وبالنظر إلى إشارة معاملات الانحدار يُلاحظ وجود تغييرين في اتجاه العلاقة بين الملكية الإدارية (MO) ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وبالتالي فإن منحنى الانحدار الذي يمثل العلاقة يتضمن نقطتان تحول؛ فمع زيادة الملكية الإدارية (MO) فإن مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) ينخفض في البداية حتي تصبح الملكية الإدارية (MO) حوالي 0.1573 أو 0.1536، ثم يزداد مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) حتي تصبح الملكية الإدارية (MO) حوالي 0.5074 أو 0.4894، ثم يعود مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) للانخفاض مرة أخرى. وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (8).

ولكن عندما يتم ادراج ربحية الشركة كأحد الخصائص التشغيلية للشركة كمتغير مُعدل في العلاقة غير الخطية ما بين الملكية الإدارية (MO) و مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) نلاحظ تغير نمط العلاقة حيث تحولت من شكل حرف N معكوس الي شكل حرف N. حيث ان معامل (ROA*MO) موجب ومعنوي، ومعامل (ROA*MO²) سالب ومعنوي، ومعامل (ROA*MO³) موجب ومعنوي. وبالنظر إلى إشارة معاملات الانحدار يُلاحظ وجود تغييرين في اتجاه العلاقة بين (ROA*MO) و (M_Score)، وبالتالي فإن منحنى الانحدار الذي يمثل العلاقة يتضمن نقطتان تحول؛ فمع زيادة (ROA*MO) فإن مستوى التضليل بالتقارير المالية يرتفع في البداية حتي يصبح (ROA*MO) حوالي 0.156413، ثم ينخفض مستوى التضليل بالتقارير المالية حتي يصبح (ROA*MO) حوالي 0.510581، ثم يعود مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) للارتفاع مرة أخرى. وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (8).

يوجد تأثير طردي معنوي لحجم الشركة (Size) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وذلك وفقاً لنتائج نماذج الملكية الإدارية. مما يشير الي ان مع زيادة حجم الشركة تزداد ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية. فمع زيادة حجم الشركة، يمكن أن تزداد تعقيدات العمليات المالية والتجارية، مما يجعل من الصعب فهم وتقييم البيانات المالية بشكل دقيق، مما يزيد من فرص التلاعب بالبيانات المالية دون اكتشاف.

أظهرت نتائج نماذج الملكية الإدارية وجود تأثير غير خطي للرافعة المالية (Lev) على مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) يتمثل في دالة تكعيبية علي شكل حرف N. حيث ان معامل الرافعة المالية (Lev) موجب ومعنوي، ومعامل مربع الرافعة المالية (Lev²) سالب ومعنوي، ومعامل تكعيب الرافعة المالية (Lev³) موجب ومعنوي مما يدل على وجود علاقة غير خطية تأخذ شكل منحنى على شكل حرف N بين الرافعة المالية (Lev) ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score). وبالنظر إلى إشارة معاملات الانحدار يُلاحظ وجود تغييرين في اتجاه العلاقة بين الرافعة المالية (Lev) ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وبالتالي فإن منحنى الانحدار الذي يمثل العلاقة يتضمن نقطتان تحول؛ فمع زيادة الرافعة المالية فإن الغش ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) يرتفع في البداية حتى تصبح الرافعة المالية حوالي 0.2923 أو 0.2841، ثم ينخفض الغش ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) حتى تصبح الرافعة المالية حوالي 0.7222 أو 0.7287، ثم يعود الغش ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) للارتفاع مرة أخرى. وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (8).

يوجد تأثير عكسي معنوي لدرجة ملموسية الأصول (Tang) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وذلك وفقاً لنتائج نماذج الملكية الإدارية. مما يدل علي انه كلما زادت نسبة الأصول الثابتة لاجمالي الأصول، كلما أنخفضت ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية. فقد يكون من السهل نسبياً اكتشاف التلاعب والتضليل في بنود الأصول الثابتة، مما يجعل ممارسات التضليل في التقارير المالية أكثر صعوبة نظراً للشفافية النسبية التي تحيط بتلك الأصول.

لا يوجد تأثير معنوي للتوزيعات النقدية (Div)، فرص النمو (MTB) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وذلك وفقاً لنتائج نماذج الملكية الإدارية كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول (8): نتائج اختبارات نماذج الملكية الإدارية		
قسم (أ): جودة نتائج طريقة التأثيرات الثابتة والعشوائية		
Variable	نموذج الملكية الإدارية	نموذج الملكية الإدارية في ظل الدور المعدل لربحية الشركات
Hausman (1978) specification test	.539	.64
Heteroskedasticity	0.4591	0.3183
Autocorrelation	0.6981	0.6984
قسم (ب): نتائج الانحدار بطريقة Panel Corrected Standard Error		
Variable	نموذج الملكية الإدارية	نموذج الملكية الإدارية في ظل الدور المعدل لربحية الشركات
MO	-5.57330***	-7.06056***
MO2	23.21127***	30.20057***
MO3	-23.281***	-31.312***
ROA	-0.565	-1.475
ROA*MO		94.62319***
ROA*MO2		-395.141***
ROA*MO3		394.947***
Size	0.08544***	0.08513**
Lev	7.65919***	6.00171**
Lev2	-18.403***	-14.681**
Lev3	12.09324***	9.66410**
Tang	-0.84271***	-0.86674***

Div	-0.509	-0.079
MTB	-0.001	-0.000
cons	-4.53223***	-4.28116***
Year-Fixed-Effect	No	No
Industry-Fixed-Effect	Yes	Yes
Number of obs	383	383
Prob > chi2	0.000	0.000
R-squared	0.717	0.583
قسم (ج): نقاط التحول في العلاقات غير الخطية		
Variable	نموذج الملكية الإدارية	نموذج الملكية الإدارية في ظل الدور المُعدّل لربحية الشركات
MO	0.157266 and 0.507403	0.153574 and 0.489429
ROA*MO		0.156413 and 0.510581
Lev	0.292333 and 0.722173	0.284101 and 0.728650
<p>يعرض هذا الجدول نتائج اختبارات نماذج الملكية الإدارية، حيث MO هو الملكية الإدارية، MO² هو مربع الملكية الإدارية، MO³ هو مكعب الملكية الإدارية، Size هو حجم الشركة، ROA هو معدل العائد على الأصول، Lev هو الرافعة المالية، Lev² هو مربع الرافعة المالية، Lev³ هو مكعب الرافعة المالية، Tang هو درجة ملموسية الأصول، Div هو التوزيعات النقدية، MTB هو مؤشر فرص النمو. يوضح القسم (أ) جودة نتائج طريقة التأثيرات الثابتة والعشوائية. يوضح القسم (ب) نتائج الأندحار بطريقة Panels Corrected Standard Errors. يوضح القسم (ج) نقاط التحول في العلاقات غير الخطية بنماذج الملكية الإدارية المتغير التابع في نماذج الملكية الإدارية هو مستوى التضليل بالتقارير المالية مقاساً بنموذج (Beneish M. Score). يُمكن عرض مستويات المعنوية كما يلي $p < 0.1$ *، $p < 0.05$ **، $p < 0.01$ ***.</p>		

القسم الخامس: النتائج والتوصيات والإتجاهات البحثية المستقبلية.

1/5- النتائج

1/1/5- على مستوى الدراسة النظرية خلص الباحث إلى:

- أن تضليل القوائم المالية قد يكون ناتج عن فعل غير مقصود أو قد يكون ناتج عن فعل مقصود وهذا الأخير يكون إما في إطار المبادئ والمعايير أو خارج المبادئ والمعايير فيتحوّل إلى احتيال كذلك هو محاولة متعمدة من الاحتيال المالي من قبل الشركات لخداع مستخدمي المعلومات المالية المنشورة، وخاصة المستثمرين والدائنين، من خلال إعداد ونشر قوائم مالية تشوبها أخطاء مادية.
- أن القوائم المالية المضللة تقوم بإخفاء حقيقة الوضع الاقتصادي، فهي لا تعكس الواقع الاقتصادي الفعلي للشركة وتؤدي إلى قيام متخذي القرارات من أصحاب المصلحة بإتخاذ القرارات الاقتصادية غير المناسبة وبالتالي فقدان الأطراف ذات المصلحة الثقة في المعلومات المحاسبية والمالية الواردة في التقارير المالية.
- أن التقارير المالية المضللة تُعد أحد أنواع الغش المتعمد من جانب إدارة الشركات من أجل إظهار المركز المالي ونتائج الأعمال على غير حقيقتها، كما أن الغش لا بد أن ينتج عنه تحريف جوهرى في القوائم المالية حتى يمكن وصفها بالتضليل، حيث أن الغش أو التضليل في التقارير المالية هو ممارسات محاسبية ينتج عنها إغفال معلومات جوهرية بالتقرير المالي.
- أن التقارير المالية المضللة هي تقارير وهمية ولا تعبر بصورة عادلة عن الأداء المالي للشركات، حيث تم إعدادها في ظل ممارسات انتهازية للإدارة بهدف تحقيق المصالح الذاتية وفي ظل ظروف ضعف وانخفاض آليات الرقابة والحوكمة وتعاضل مشاكل الوكالة.

- إن انفصال الملكية عن الإدارة قد يدفع بعض المديرين المحترفين في ظل تشتت الملكية نحو التقرير عن معلومات محاسبية تتحرف عن جوهر ما هو وراء المعاملات الإقتصادية بهدف تعظيم المنافع الخاصة على حساب حملة الأسهم أو مانحي الإئتمان بما قد يُنبئ عن توقع وجود تأثير معنوي لأنماط الملكية المختلفة على جودة التقارير المالية.
- حددت الأدبيات المحاسبية خمس طرق شائعة يتم من خلالها ارتكاب الاحتيال في البيانات المالية وهي: الاعتراف غير السليم بالإيرادات (تسجيل إيرادات وهمية)، والمعالجة غير السليمة للنفقات والتكاليف، والتقييم غير السليم للأصول، والتسجيل غير السليم للالتزامات، والإفصاحات غير الكافية.

2/1/5- على مستوى الدراسة التطبيقية

- يبلغ متوسط مستوى التضليل بالتقارير المالية مقاساً بنموذج (Beneish M. Score) 2.432- ، ونجد ارتفاع معقول في الانحراف المعياري (0.725) مما يشير إلى درجة معقولة من عدم تجانس ممارسات التضليل والغش المحاسبي في التقارير المالية في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- فيما يتعلق بأنماط الملكية التي يتناولها البحث الحالي، نجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) مع تركيز الملكية (OC)، ومع الملكية المؤسسية (IO). بينما لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) مع الملكية الحكومية (GO)، ومع الملكية الإدارية (MO)، مما يدفع الي اختبار وجود علاقات غير خطية في اختبار الفروض.
- أوضحت مصفوفة الارتباط عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) وكلاً من الرافعة المالية (Lev)، و التوزيعات النقدية (Div)، وفرص النمو (MTB).
- أظهرت نتائج نموذج تركيز الملكية في ظل الدور المُعدل لربحية الشركات أن هناك تأثير طردي معنوي لربحية الشركة بمؤشر معدل العائد علي الأصول (ROA) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، مما يدل علي انه كلما زادت ربحية الشركة، كلما ارتفعت فرص ممارسات الغش والتضليل بالتقارير المالية، إلا إن التفاعل بين تركيز الملكية وربحية الشركة (ROA*OC) له تأثير عكسي معنوي علي مستوى التضليل بالتقارير المالية. أي ان التفاعل بين تركيز الملكية وربحية الشركة (ROA*OC) يحد من التأثير الطردي لكل منهما الي الحد الذي يتحول فيه الي تأثير عكسي علي التضليل بالتقارير المالية.
- لم توضح النتائج الإحصائية لنماذج الملكية الحكومية تأثيراً معنوياً يُذكر سواء للملكية الحكومية (GO) او لربحية الشركة (ROA) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score). بينما أظهرت النتائج وجود تأثير عكسي معنوي للأثر التفاعلي (ROA*GO) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score).
- أظهرت نتائج نموذج الملكية المؤسسية (IO) وجود تأثير طردي معنوي للملكية المؤسسية علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، بينما لم توضح النتائج الإحصائية لنماذج الملكية المؤسسية أي تأثير معنوي لربحية الشركة (ROA) علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score). بالرغم من وجود تأثير معنوي فردي للملكية المؤسسية علي التضليل بالتقارير المالية، إلا إن التفاعل بين الملكية المؤسسية وربحية الشركة (ROA*IO) ليس له تأثيراً معنوياً يُذكر علي التضليل بالتقارير المالية.
- أظهرت نتائج نموذج الملكية الإدارية (MO) وجود تأثير غير خطي للملكية الإدارية علي مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وذلك وفقاً لنتائج نماذج الملكية الإدارية. حيث ان معامل الملكية الإدارية (MO) سالب ومعنوي، ومعامل مربع الملكية الإدارية (MO²) موجب ومعنوي، ومعامل تكعيب الملكية الإدارية (MO³) سالب ومعنوي مما يدل على وجود علاقة غير خطية تأخذ شكل منحنى على شكل حرف N معكوس بين الملكية الإدارية (MO) ومستوى مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score). وبالنظر إلى إشارة معاملات الانحدار يُلاحظ وجود تغييرين في اتجاه العلاقة بين الملكية الإدارية (MO) ومستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score)، وبالتالي فإن منحنى الانحدار الذي يمثل العلاقة يتضمن نقطتان تحول؛ فمع زيادة الملكية الإدارية (MO) فإن

مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) ينخفض في البداية حتي تصبح الملكية الإدارية (MO) حوالي 0.1573 أو 0.1536، ثم يزداد مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) حتي تصبح الملكية الإدارية (MO) حوالي 0.5074 أو 0.4894، ثم يعود مستوى التضليل بالتقارير المالية (M_Score) للانخفاض مرة أخرى.

ويوضح الجدول التالي رقم (9) ملخص لنتائج اختبارات الفروض

جدول رقم (9) ملخص نتائج الفروض	
النتيجة	الفرض
طرد معنوي	الفرض الأول: يوجد تأثير معنوي لتركز الملكية علي التقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية.
لا يوجد تأثير معنوي	الفرض الثاني: يوجد تأثير معنوي للملكية الحكومية علي التقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية.
طرد معنوي	الفرض الثالث: يوجد تأثير معنوي للملكية المؤسسية علي التقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية.
تأثير غير خطي علي شكل حرف $Negative$	الفرض الرابع: يوجد تأثير معنوي للملكية الإدارية علي التقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية.
عكسي معنوي	الفرض الخامس $H51$: يوجد تأثير معنوي لتركز الملكية على التقارير المالية المضللة في ظل الدور المُعدل لربحية الشركات بالبيئة المصرية.
عكسي معنوي	الفرض الخامس $H52$: يوجد تأثير معنوي للملكية الحكومية على التقارير المالية المضللة في ظل الدور المُعدل لربحية الشركات بالبيئة المصرية.
لا يوجد تأثير معنوي	الفرض الخامس $H53$: يوجد تأثير معنوي للملكية المؤسسية على التقارير المالية المضللة في ظل الدور المُعدل لربحية الشركات بالبيئة المصرية.
تأثير غير خطي علي شكل حرف N	الفرض الخامس $H54$: يوجد تأثير معنوي للملكية الإدارية على التقارير المالية المضللة في ظل الدور المُعدل لربحية الشركات بالبيئة المصرية.

3/1/5- مدي توافق نتائج الدراسة التطبيقية مع الأدبيات السابقة

- توصلت الدراسة التطبيقية إلي وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية على الحد من القوائم المالية المضللة ببيئة الأعمال المصرية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه كلاً من (Al-Shaer et al., 2022)؛ القزاز، 2021، الحربي، 2021، النجار وبسيوني، 2023، الحبشي، 2023، الباز، 2023؛) لكنها تختلف مع ما توصلت إليه دراسة (Martinez-Garcia et.al, 2022).

- توصلت الدراسة التطبيقية إلي أنه لا يوجد تأثير معنوي للملكية الحكومية علي التقارير المالية المضللة وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Kusumaa & Fitriani, 2020).
- توصلت الدراسة التطبيقية إلي أنه يوجد تأثير موجب ومعنوي للملكية المؤسسية علي التقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Affan et al., 2017)، لكنها تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة كلاً من (Kusumaa & Fitriani, 2020; Wulandari & Maulana, 2022; Ismail et al., 2024) من أن الملكية المؤسسية لها تأثير سلبي ومعنوي على احتمالية الاحتيال في التقارير المالية.
- توصلت الدراسة التطبيقية إلي أنه يوجد تأثير تأثير معنوي غير خطي علي شكل حرف N للملكية الإدارية علي التقارير المالية المضللة بالبيئة المصرية، وتتفق هذه النتيجة بشكل جزئى مع دراسة (Kusumaa & Fitriani, 2020) التي توصلت إلي أن الملكية الإدارية لها تأثير سلبي ومعنوي على احتمالية الاحتيال في التقارير المالية.

2/5- التوصيات

إنطلاقاً من الدراسة النظرية والتطبيقية وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج يوصى الباحث بما يلي:

- ضرورة متابعة الجهات المعنية لمدى التزام الشركات بالتعليمات الواردة بلائحة حوكمة الشركات وخاصة فيما يتعلق بهياكل الملكية.
- ضرورة النظر في إمكانية تقييد المرونة المتاحة لدى المديرين عند الاختيار بين البدائل المحاسبية، لتحجيم قدرتهم على إمكانية الاستغلال السئ لسلطتهم، عن طريق تضليل القوائم المالية، ولعل اعتماد معايير المحاسبة المصرية على أساس الاجراءات يكون مفيداً لهذا الغرض.
- ضرورة استحداث مؤشر لقياس جودة التقارير المالية بالسوق المالي على غرار مؤشر المسؤولية الاجتماعية، ويتم فيه ترتيب الشركات وفقاً لجودة تقاريرها المالية ليكون دافع للشركات لتحسين مستوى جودة التقارير المالية والحد من ممارسات الغش والتضليل بها، مما سينعكس بالنهاية على أصحاب المصالح بتوفير معلومات مالية وغير مالية موثوقة وعادلة.

3/5- الإتجاهات البحثية المستقبلية

- في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، يمكن تحديد أهم الإتجاهات البحثية التي مازالت بحاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات المحاسبية المستقبلية فيما يلي:**
- أثر الملكية العائلية على مستوى التضليل والغش بالتقارير المالية ببيئة الأعمال المصرية.
 - أثر القدرة الإدارية على الحد من ممارسات التقارير المالية المضللة ببيئة الأعمال المصرية..
 - دور آليات الحوكمة في الحد من ممارسات التقارير المالية المضللة ببيئة الأعمال المصرية.
 - أثر عدم اليقين الاقتصادي على مستوى التضليل والغش بالتقارير المالية ببيئة الأعمال المصرية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- 1) ابوالعلا، أسامة مجدي فؤاد محمد. (2019). "أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (23)، العدد (4)، الصفحة 3-41.
- 2) الباز، ماجد مصطفى على. (2024)، " أثر تركيز الملكية وآليات التحصين الإداري على التقارير المالية المضللة: أدلة من سوق الأوراق المالية المصري"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، كلية التجارة – جامعة مدينة السادات، المجلد (16)، العدد (2)، الصفحة 51-89.
- 3) الحبشي، هناء عبد القادر. (2023). " أثر تركيز الملكية والملكية المؤسسية على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفز المحاسبي: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 10 (2)، ص 71 – 150.
- 4) الحربي، آلاء واصل. (٢٠٢١). " أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية"، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، الجامعة الإسلامية، (٢٩) (٣)، الصفحة 223-253.
- 5) حنا، مينا جورجوس شفيق (٢٠١٨)، أثر حوكمة لجان المراجعة وهيكل الملكية علي مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري: دراسة اختبارية علي الشركات المساهمة المصرية، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد (5)، العدد (4)، الصفحة 625-658.
- 6) الحناوي، السيد محمود. (2019). "أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد (6)، العدد (1)، الصفحة 65 – 116.
- 7) الحوشي، محمد محمود سالم. (2015)، أثر العلاقة بين هيكل الملكية والتحفز المحاسبي على تكلفة التمويل بالملكية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (52)، العدد (2)، الصفحة 1-43.
- 8) خلف، أسماء على أمين السيد محمد ؛ حنا، نعيم فهيم ؛ الشترى، سعد السيد حسن. (2024)، "أثر تغطية المحللين الماليين على الدور الوسيط لقصر النظر الإداري في علاقة الملكية الحكومية بجودة التقارير المالية " دليل من البيئة المصرية"، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد (46)، العدد (4)، ص ص 459 – 528.
- 9) خليل، علي محمود مصطفى ؛ إبراهيم، منى مغربي محمد. (2015). "أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (19)، العدد (1)، الصفحة 673-613.
- 10) سليم، احمد سليم محمد. (2024). "أثر قوة الرئيس التنفيذي على العلاقة بين استخدام نماذج كشف الغش المحدث وفاعلية المراجعة – دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المقيدة"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (28)، العدد (1)، الصفحة 156-111.
- 11) شحاته، السيد شحاته. (2017). "مدى ملاءمة نموذجي مربع وخماسي الغش في تحديد احتمال وجود الغش بالقوائم المالية المضللة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (1)، العدد (1)، الصفحة 99-49.
- 12) عبد الرحمن، وليد محمد محمد السيد؛ عرفة، عمرو محمد محمد. (2024)، "الدور المنظم لقيود الطاقة على العلاقة بين الرفع المالي والربحية - دراسة اختبارية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (28)، العدد (1)، الصفحة 211 – 260.
- 13) عبدالعزيز، وليد محمد؛ عبد الفتاح، عبد الرحمن و عاطف، محمد أحمد. (2024)، "أثر نظام تصنيف الشركات المطور على ممارسات التقارير المالية المضللة في ضوء تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – IFRS دراسة تطبيقية"، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، (34) (1)، الصفحة 59-80.
- 14) عفيفي، هلال عبدالفتاح. (2011). "العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح دراسة اختبارية في البيئة المصرية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، (31) (2)، 157-243.

- 15) على، عبدالوهاب نصر. (٢٠١٧)، "العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (1)، العدد (1)، الصفحة 1-48.
- 16) فرج، هاني خليل. (2018)، "أثر استخدام مراقب الحسابات للنسب المالية للشركات على كفاءته في كشف الغش بالقوائم المالية المحرفة عن عمد: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من 2011-2015"، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد(5)، العدد (1)، الصفحة 298-348.
- 17) القزاز، السيد جمال محمد. (2021). "أثر هيكل الملكية على مستوى شفافية الإفصاح بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية (دراسة إمبريقية)"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد(25)، العدد (1)، إبريل 2021، الصفحة 1-53.
- 18) مليجي، مجدي مليجي. (2014)، "أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، (1)، 304-304. <https://doi.org/10.21608/caf.2014.133532246>
- 19) موسى، بوسي حمدي. (2023)، " أثر هيكل الملكية على تكلفة الديون في ظل استخدام مستوى الإفصاح عن عمليات إدارة المخاطر كمتغير وسيط : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد(10)، العدد (2)، الصفحة 379 - 454.
- 20) النجار، سامح محمد أمين ؛ بسيوني، مروة محمد ماهر. (2023)، "أثر العلاقة بين الثقة المفرطة للمديرين التنفيذيين وغموض التقارير المالية على خطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دليل تطبيقي"، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد (10)، العدد(1)، الصفحة 305-216.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) Abed, I. A., Hussin, N., Ali, M. A., Haddad, H., Shehadeh, M., & Hasan, E. F. (2022). Creative accounting determinants and financial reporting quality: systematic literature review. *Risks*, 10(4), 76.
- 2) Affan, M. W., Rosidi, E. E., & Purwanti, L. (2017). The effect of ownership structure on the quality of financial reporting of manufacturing companies listed in the IDX during the period of 2013-2015. *Imperial Journal of Interdisciplinary Research*, 3(7), 165-184.
- 3) Ahmad, Y. Y., Subroto, B., & Atmini, S. (2022). The Role of Political Connections in the Relationship between Managerial Ability and Fraudulent Financial Statements. *Journal of Accounting and Investment*, 23(3), 431-445.
- 4) Ajay, R., & Madhumathi, R. (2015). Institutional ownership and earnings management in India. *Indian Journal of Corporate Governance*, 8(2), 119-136.
- 5) Ajekwe, C. C. (2021). Impact of flexibility in accounting on financial reporting. *European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research*, 9(3), 74-87.
- 6) Akbar, T. (2017). The determination of fraudulent financial reporting causes by using pentagon theory on manufacturing companies in indonesia. *International Journal of Business, Economics and Law*, 14(5), 106-113.
- 7) Alexander, Nico, and Hengky. (2017). "Factors Affecting Earnings Management in the Indonesian Stock Exchange." *Journal of Finance and Banking Review*, 2 (2): 8-14.
- 8) Al-Faryan, M. A. S. (2024). Agency theory, corporate governance and corruption: an integrative literature review approach. *Cogent Social Sciences*, 10(1), 2337893.
- 9) Ali, C. B. (2020). Agency theory and fraud. In *Corporate Fraud Exposed: A Comprehensive and Holistic Approach* (pp. 149-167). Emerald Publishing Limited.
- 10) Ali, M. J., Biswas, P. K., Chapple, L., & Kumarasinghe, S. (2024). Institutional ownership and earnings quality: Evidence from China. *Pacific-Basin Finance Journal*, 84, 102275.
- 11) Ali, S. M., Salleh, N. M., & Hassan, M. S. (2008). Ownership structure and earnings management in Malaysian listed companies: The size effect. *Asian Journal of Business and Accounting*, 1(2), 89-116.
- 12) Al-Shaer, H., Albitar, K., & Hussainey, K. (2022). Creating sustainability reports that matter: an investigation of factors behind the narratives. *Journal of Applied Accounting Research*, 23(3), 738-763.

- 13) Alves, S. (2012). Ownership structure and earnings management: Evidence from Portugal. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 6(1), 57-74. <https://doi.org/10.1108/IJAIM-06-2015-0031>.
- 14) Amat, O. (2019). *Detecting accounting fraud before it's too late*. John Wiley & Sons.
- 15) Anagnostopoulou, S. C., & Tsekrekos, A. E. (2017). The effect of financial leverage on real and accrual-based earnings management. *Accounting and Business Research*, 47(2), 191-236.
- 16) Anan, E. (2021). Determinants fraudulent financial statements using the SCORE model on infrastructure sector companies in Indonesia. *Ilomata International Journal of Tax and Accounting*, 2(2), 113-121.
- 17) Anderson, R., Martin, G. S., & Reeb, D. (2017). *Financial misconduct and family firms*. Temple University, Working Paper.
- 18) Apriliana, S., & Agustina, L. (2017). The analysis of fraudulent financial reporting determinant through fraud pentagon approach. *Jurnal Dinamika Akuntansi*, 9(2), 154-165.
- 19) Arcay, M. R. B., & Vázquez, M. F. M. (2005). Corporate characteristics, governance rules and the extent of voluntary disclosure in Spain. *Advances in Accounting*, 21, 299-331.
- 20) Attia, E. F., Khémiri, W., & Mehafdi, M. (2023). Does ownership structure reduce earnings manipulation practice of Egyptian listed firms? Evidence from a dynamic panel threshold model. *Future Business Journal*, 9(1), 34.
- 21) Avortri, C., & Agbanyo, R. (2020). Determinants of management fraud in the banking sector of Ghana: the perspective of the diamond fraud theory. *Journal of Financial Crime*, 28(1), 142-155.
- 22) Awang, Y., & Ismail, S. (2018). Determinants of financial reporting fraud intention among accounting practitioners in the banking sector: Malaysian evidence. *International Journal of Ethics and Systems*, 34(1), 32-54.
- 23) Bader, A. A., Abu Hajar, Y. A., Weshah, S. R. S., & Almasri, B. K. (2024). Predicting Risk of and Motives behind Fraud in Financial Statements of Jordanian Industrial Firms Using Hexagon Theory. *Journal of Risk and Financial Management*, 17(3), 120.
- 24) Bahadori, M., & Hajalizadeh, M. (2016). Institutional ownership, CEO characteristics and the probability of fraud occurrence in firms. *Academic Journal of Accounting and Economic Researches*, 5(3).
- 25) Barone, G. J., & Hickman, L. E. (2019). Agency problems, information asymmetry, and socially responsible investing in the wake of citizens united: A call for the disclosure of political contributions in the United States. *Journal of Accounting, Ethics & Public Policy*, JAEPP, 20(2), 225-225.
- 26) Bashir, B., Rashid, M., & Bashir, Z. (2024). Impact of Ownership Structure and Corporate Governance on Earning Management: Empirical Findings from Listed Firms on the Pakistan Stock Exchange. *SEISENSE Journal of Management*, 7(1), 1-20.
- 27) Bassiouny, S. W. (2016). The impact of firm characteristics on earnings management: an empirical study on the listed firms in Egypt. *Journal of Business and Retail Management Research*, 10(3).
- 28) Beatty, A., Liao, S., & Yu, J. J. (2013). The spillover effect of fraudulent financial reporting on peer firms' investments. *Journal of Accounting and Economics*, 55(2-3), 183-205.
- 29) Bekmezci, M. (2015), "Companies' profitable way of fulfilling duties towards humanity and environment by sustainable innovation", *Procedia- Social and Behavioral Sciences*, Vol. 181. No. 1, pp. 228-240.
- 30) Ben-Nasr, H., Boubakri, N., & Cosset, J. C. (2009). Ownership structure and earnings quality: Evidence from newly privatized firms. *To link to this article: https://www.researchgate.net/publication/228431077*.
- 31) Byun, H. Y., Choi, S., Hwang, L. S., & Kim, R. G. (2013). Business group affiliation, ownership structure, and the cost of debt. *Journal of Corporate Finance*, 23, 311-331.
- 32) Casabona, P. A., & Grego, M. J. (2003). SAS 99--consideration of fraud in a financial statement audit: A revision of statement on Auditing Standards 82. *Review of business*, 24(2), 16.
- 33) Caskey, J., & Hanlon, M. (2005). *Do dividends indicate honesty? The relation between dividends and the quality of earnings*. Working paper, Ross School of Business, University of Michigan.
- 34) Chen, J., Cumming, D., Hou, W., & Lee, E. (2016). CEO accountability for corporate fraud: Evidence from the split share structure reform in China. *Journal of Business Ethics*, 138, 787-806.
- 35) Chu, P. K. K., & Xiong, A. Y. (2021). Study on the monitoring role of institutional investors in deterring accounting fraud. *Journal of Accounting and Taxation*, 13(4), 317-328.
- 36) Cumming, D., Johan, S., & Peter, R. (2018). Developments in Financial Institutions, Governance, Agency Costs, And Misconduct. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 54, 1-14.

- 37) Dakhlallh, M. M., Rashid, N., Abdullah, W. A. W., & DAKHLALLH, A. M. (2021). Ownership structure and firm performance: Evidence from Jordan. *The journal of contemporary issues in business and government*, 27(2), 79-90.
- 38) De Freitas Brandão, I., & Crisóstomo, V. L. (2024). Shareholding control, ownership concentration, and the value of the Brazilian firm. *Borsa Istanbul Review*.
- 39) Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. (1996). Causes and consequences of earnings manipulation: An analysis of firms subject to enforcement actions by the SEC. *Contemporary accounting research*, 13(1), 1-36.
- 40) Desai, H., Hogan, C. E., & Wilkins, M. S. (2006). The reputational penalty for aggressive accounting: Earnings restatements and management turnover. *The Accounting Review*, 81(1), 83-112.
- 41) Dong, N., Wang, F., Zhang, J., & Zhou, J. (2020). Ownership structure and real earnings management: Evidence from China. *Journal of Accounting and Public Policy*, 39(3), 106733.
- 42) Dou, Y., Hope, O. K., Thomas, W. B., & Zou, Y. (2018). Blockholder exit threats and financial reporting quality. *Contemporary Accounting Research*, 35(2), 1004-1028.
- 43) Dyreng, S. D., Hillegeist, S. A., & Penalva, F. (2022). Earnings management to avoid debt covenant violations and future performance. *European Accounting Review*, 31(2), 311-343.
- 44) Echobu, J. Okika, N.P., & Mailafia, L. (2017). Determinants of financial reporting quality: evidence from listed agriculture and natural resources firms in Nigeria. *International Journal of Scientific Research in Social Sciences & Management Studies*, 2(1),66-82.
- 45) Emamgholipour, M., Bagheri, S., Mansourinia, E., & Arabi, A. (2013). A study on relationship between institutional investors and earnings management: Evidence from the Tehran Stock Exchange. *Management Science Letters*, 3(4), 1105-1112.
- 46) Embong, Z., Mohd-Saleh, N., & Sabri Hassan, M. (2012). Firm size, disclosure and cost of equity capital. *Asian Review of Accounting*, 20(2), 119-139.
- 47) Ettredge, M., Scholz, S., Smith, K. R., & Sun, L. (2010). How do restatements begin? Evidence of earnings management preceding restated financial reports. *Journal of Business Finance and Accounting*, 37 (3-4), 332-355.
- 48) Farida, A., Wahyuni, D., & Fariska, P. (2022). Determinant of the Fraud Pentagon Theory for Fraudulence Financial Reporting. *Ieomsociety.Org*, 1148-1158. <http://ieomsociety.org/proceedings/2022malaysia/221.pdf>.
- 49) Ferdinand, R., & Santosa, S. (2018). Factors that influence fraudulent financial statements in retail Companies-Indonesia, *JAAF (Journal of Applied Accounting and Finance)*, Volume 2, Number 2, 99-109.
- 50) FITRIANI, N. (2023). *Ownership Structure and The Probability of Financial Reporting Fraud* (Doctoral dissertation, Universitas Islam Indonesia).
- 51) Garel, A., Martin-Flores, J. M., Petit-Romec, A., & Scott, A. (2021). Institutional investor distraction and earnings management. *Journal of Corporate Finance*, 66, 101801.
- 52) Ghafoor, A., Zainudin, R., & Mahdzan, N. S. (2022). Factors eliciting corporate fraud in emerging markets: case of firm's subject to enforcement actions in Malaysia. In *Business and the Ethical Implications of Technology* (pp. 281-302). Cham: Springer Nature Switzerland.
- 53) Ghofar, A., Rasli, A., & Prestianawati, S. A. (2024). Financial Statement Fraud Risk and Financial Distress of Family Business: Socioemotional Wealth (SEW) Perspective. *JIA (Jurnal Ilmiah Akuntansi)*, 9 (1), 362-377.
- 54) Githaiga, P. N., Muturi Kabete, P., & Caroline Bonareri, T. (2022). Board characteristics and earnings management. Does firm size matter?. *Cogent Business & Management*, 9(1), 2088573.
- 55) Grimaldi, F., & Muserra, A. L. (2017). The effect of the ownership concentration on earnings management. Empirical evidence from the Italian context. *Corporate Ownership & Control*, 14(3), 236-248.
- 56) Han, B. (2006). Insider ownership and firm value: evidence from real estate investment trusts. *The Journal of Real Estate Finance and Economics*, 32, 471-493.
- 57) Harman, S. A., & Bernawati, Y. (2021). Determinant of financial statement fraud: Fraud Pentagon perspective in manufacturing companies. *Review of International Geographical Education Online*, 11(4), 554-566.
- 58) Hashmi, M. A., Brahmana, R. K., & Lau, E. (2018). Political connections, family firms and earnings quality. *Management Research Review*, 41(4), 414-432.

- 59) Hasnan, S., Rahman, R. A., & Mahenthiran, S. (2014). Determinants of Fraudulent Financial Reporting: Evidence from Malaysia. *Jurnal Pengurusan*, 42, 103-117.
- 60) Hassan Bazhair, A., & Naif Alshareef, M. (2022). Dynamic relationship between ownership structure and financial performance: A Saudi experience. *Cogent Business & Management*, 9(1), 2098636.
- 61) Hassan, S. U., & Farouk, M. A. (2014). Firm attributes and earnings quality of listed oil and gas companies in Nigeria. *Review of Contemporary Business Research*, 3(1), 99-114.
- 62) Hassas, Y., Nadi, Gh. (2006). "The Role of Transparency in the Effectiveness of Corporate Governance", *Accountant magazine*, 179:32-38 (In Persian).
- 63) Haw, I. M., Ho, S. S., Hu, B., & Zhang, X. (2013). Legal institutions, ownership concentration, and stock repurchases around the world: Signal mimicking?, *The International Journal of Accounting*, 48(4), 427-458.
- 64) Hołda, A. (2020). Using the Beneish M-score model: Evidence from non-financial companies listed on the Warsaw Stock Exchange. *Investment Management & Financial Innovations*, 17(4), 389.
- 65) Hou, W., & Moore, G. (2010). Player and referee roles held jointly: The effect of state ownership on China's regulatory enforcement against fraud. *Journal of Business Ethics*, 95, 317-335.
- 66) Hou, W., Lee, E., & Stathopoulos, K. (2013). The role of mutual funds in deterring corporate fraud in China. *Entrepreneurship, finance, governance and ethics*, 343-361.
- 67) Hu, R., Karim, K., Lin, K. J., & Tan, J. (2020). Do investors want politically connected independent directors? Evidence from their forced resignations in China. *Journal of Corporate Finance*, 61, 101421.
- 68) Huang, S. Y., Lin, C. C., Chiu, A. A., & Yen, D. C. (2017). Fraud detection using fraud triangle risk factors. *Information Systems Frontiers*, 19, 1343-1356.
- 69) Hussain, A. R. M., Sanusi, Z. M., Mahenthiran, S., & Hasnan, S. (2016). Management motives and firm financial misstatements in Malaysia. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6(4), 18-25.
- 70) Ibrahim, S. I., & Yahaya, O. A. (2024). Board of directors and financial statements fraud. *European Journal of Accounting, Finance and Business*, 12(1), 137-167.
- 71) Irwandi, S. A., Ghozali, I., & Pamungkas, I. D. (2019). Detection fraudulent financial statement: Beneish M-score model. *WSEAS Transactions on Business and Economics*, 16(1), 271-281.
- 72) Ismail, T. H., Samy El-Deeb, M., & Abd El-Hafiezz, R. H. (2024). Ownership structure and financial reporting integrity: the moderating role of earnings quality in Egyptian practice. *Journal of Humanities and Applied Social Sciences*, 6(5), 471-495.
- 73) Istikhoroh, S., Sukandani, Y., Lasiyono, U., Utomo, S. P., & Ac, E. A. (2021). Financial target, external pressure, and ineffective monitoring: How do the impacts on financial statement fraud. *Saudi Journal of Economics and Finance*, 5(9), 354-360.
- 74) Jaafar, H., Halim, H. A., Ismail, R., & Ahmad, A. S. (2018). Fraudulent financial reporting and impression management: An examination of corporate accounting narratives. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 8(10), 824-837.
- 75) Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Capital Structure. *Journal of Financial Economics*, (3), 553-562. <https://doi.org/10.4337/9781785365065.00043>.
- 76) Kakati, S., & Goswami, C. (2019). Factors and motivation of fraud in the corporate sector: A literature review. *Journal of Commerce & Accounting Research*, 8(3), 86-96.
- 77) Kalbuana, N., Suryati, A., & Pertiwi, C. P. A. (2022). Effect of company age, audit quality, leverage and profitability on earnings management. *International Journal of Economics, Business and Accounting Research (IJEBAR)*, 6(1), 305-315.
- 78) Kalovya, O. Z. (2023). Determinants of occupational fraud losses: offenders, victims and insights from fraud theory. *Journal of financial crime*, 30(2), 361-376.
- 79) Karpoff, J. M., Lee, D. S., & Martin, G. S. (2008). The cost to firms of cooking the books. *Journal of financial and quantitative analysis*, 43(3), 581-611.
- 80) Khamainy, A. H., Ali, M., & Setiawan, M. A. (2022). Detecting financial statement fraud through new fraud diamond model: the case of Indonesia. *Journal of Financial Crime*, 29(3), 925-941.
- 81) Kukreja, G., Gupta, S. M., Sarea, A. M., & Kumaraswamy, S. (2020). Beneish M-score and Altman Z-score as a catalyst for corporate fraud detection. *Journal of Investment Compliance*, 21(4), 231-241.

- 82) Kumalasari, L., & Puspaningsih, A. (2024). Implementation of the Beneish M-Score Model to Detect Fraudulent Financial Statements and Its Impact on Firm Value. *Review of Integrative Business and Economics Research*, 13(2), 441-451.
- 83) Kustono, A. (2021). Corporate governance mechanism as income smoothing suppressor. *Accounting*, 7(4), 977-986.
- 84) Kusumaa, H., & Fitriani, N. (2020). Ownership Structure and the Likelihood of Financial Reporting Fraud. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*. www.ijcc.net, 13(1), 121-140.
- 85) La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., & Shleifer, A. (2002). Government ownership of banks. *The Journal of Finance*, 57(1), 265-301.
- 86) Le, T. V., & Buck, T. (2011). State ownership and listed firm performance: a universally negative governance relationship?. *Journal of Management & Governance*, 15, 227-248.
- 87) Lel, U. (2019). The role of foreign institutional investors in restraining earnings management activities across countries. *Journal of International Business Studies*, 50, 895-922.
- 88) Madah Marzuki, M., Nik Abdul Majid, W. Z., Abu Bakar, H., Abdul Wahab, E. A., & Mohd Sanusi, Z. (2024). Risk Management practices and potential fraudulent financial reporting: evidence from Malaysia. *Asian Journal of Accounting Research*, 9(2), 116-126.
- 89) Mahajan, R., Lim, W. M., Sareen, M., Kumar, S., & Panwar, R. (2023). Stakeholder theory. *Journal of Business Research*, 166, 114104.
- 90) Mardiana, A. (2015). Effect ownership, accountant public office, and financial distress to the public company financial fraudulent reporting in Indonesia. *Journal of Economics and Behavioral Studies*, 7(2 (J)), 109-115.
- 91) Martens, W., & Bui, C. N. M. (2023). An exploration of legitimacy theory in accounting literature. *Open Access Library Journal*, 10(1), 1-20.
- 92) Martinez-Garcia, I., Basco, R., Gomez-Anson, S., & Boubakri, N. (2022). Ownership concentration in the Gulf cooperation council. *International Journal of Emerging Markets*, 17(1), 219-252.
- 93) Masoumi, S. R., & Tirkolaei, H. K. (2013). On the relation between real earnings management and cash flow from operation in Tehran stock exchange. *Technical Journal of Engineering and Applied Sciences*, 19, 2383-2393.
- 94) Miharsi, D., Gamayuni, R. R., & Dharma, F. (2024). Analysis of the Utilization of Altman Z-Score, Beneish M-Score, and F-Score Model in Detecting Fraudulent of Financial Reporting: a Literature Review. *JOURNAL OF MANAGEMENT, ACCOUNTING, GENERAL FINANCE AND INTERNATIONAL ECONOMIC ISSUES*, 3(2), 353-364.
- 95) Mohamed, N., & Handley-Schachler, M. (2015). Roots of responsibilities to financial statement fraud control. *Procedia Economics and Finance*, 28, 46-52.
- 96) Mustikarini, A., Der, B. A., & Stuart, I. C. (2022). Applying ISA 240 for Fraud Detection and Resolution: Evidence from Indonesia and Ghana. *Journal of International Accounting Research*, 21(3), 103-125.
- 97) Nelson M. W. and George K. R; (2013), Corporate Governance, Firm attributes and Earnings Management in an Emerging Economy. *JAMAR* Vol. 11 · No. 1
- 98) Ngoc Hung, D., Thuy Van, V. T., & Archer, L. (2023). Factors affecting the quality of financial statements from an audit point of view: A machine learning approach. *Cogent Business & Management*, 10(1), 2184225.
- 99) Nguyen, A. H., Doan, D. T., & Nguyen, L. H. (2020). Corporate governance and agency cost: Empirical evidence from Vietnam. *Journal of Risk and Financial Management*, 13(5), 1-15.
- 100) Nguyen, T. N. L., & Nguyen, V. C. (2020). The determinants of profitability in listed enterprises: A study from Vietnamese stock exchange. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(1), 47-58. . <https://doi.org/10.13106/JAFEB.2020.VOL7.NO1.47>.
- 101) Nia, G. Allah T., Bahadori, M., & Hajalizadeh, M. (2016). Institutional Ownership, CEO Characteristics and the Probability of Fraud Occurrence in Firms. *Academic Journal of Accounting and Economic Researches ISSN 2333-0783*, 5(3), 95-102.
- 102) Nyamwanza, L., Haufiku, H. I., Ellen, M., & Mhaka, C. (2020). THE LINK BETWEEN DEBT FINANCE AND PROFITABILITY IN THE EMERGING MARKET: A CASE STUDY OF A FURNITURE RETAIL COMPANY. *Risk Governance & Control: Financial Markets & Institutions*, 10(4).
- 103) Ogedu, K. O., & Odia, J. (2013). Fraudulent reporting in Nigeria: management liability for corporate financial statements as an antidote. *European Journal of Business and Management*, 5(15), 175-183.

- 104) Owusu, A., & Weir, C. (2018). Agency costs, ownership structure and corporate governance mechanisms in Ghana. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 14(1), 63-84.
- 105) Ozcelik, H. (2020). An analysis of fraudulent financial reporting using the fraud diamond theory perspective: an empirical study on the manufacturing sector companies listed on the Borsa Istanbul. In *Contemporary Issues in Audit Management and Forensic Accounting* (Vol. 102, pp. 131-153). Emerald Publishing Limited.
- 106) Pamungkas, I. D., Ghazali, I., Achmad, T., Khaddafi, M., & Hidayah, R. (2018). Corporate governance mechanisms in preventing accounting fraud: A study of fraud pentagon model. *Journal of Applied Economic Sciences*, 13(2), 549-560.
- 107) Pangesti, M. D., Sugiarti, S., & Siddiq, F. R. (2023). The effect of leverage, profitability, and profit growth on earnings quality. *Journal of Business and Information Systems (e-ISSN: 2685-2543)*, 5(2), 247-257.
- 108) Persons, O. S. (1995). Using financial statement data to identify factors associated with Fraudulent Financial Reporting. *Journal of Applied Business Research*, 11 (3), 38.
- 109) Purnaningsih, N. K. C., Suaryana, I. G. N. A., Sudana, I. P., & Wirajaya, I. G. A. (2022). Fraudulent Financial Reporting Analysis on Non-Financial Companies Listed on IDX in Hexagon Fraud Perspective. *Budapest International Research and Critics Institute (BIRCI-Journal)*, 5(2), 11331-11343.
- 110) Qalbi, M. N. (2023). Literature Review: Determinants of Potential Fraudulent Financial Statement with Pentagon Fraud Analysis in Manufacturing Companies. *International Journal of Comparative Accounting And Management Science (IJCAMS)*, 2(1), 24-30.
- 111) Rashid, A. (2016). Managerial ownership and agency cost: Evidence from Bangladesh. *Journal of business ethics*, 137, 609-621.
- 112) Ratmono, D. (2017). Dapatkah Teori Fraud Triangle Menjelaskan Kecurangan dalam Laporan Keuangan?. *Jurnal Akuntansi Dan Auditing*, 14(2).
- 113) Ruankaew, T. (2016). Beyond the fraud diamond. *International Journal of Business Management & Economic Research*, 7(1), 474-476.
- 114) Sadka, G. (2006). The economic consequences of accounting fraud in product markets: Theory and a case from the US telecommunications industry (WorldCom). *American Law and Economics Review*, 8(3), 439-475.
- 115) Saleem Salem Alzoubi, E. (2016). Ownership structure and earnings management: evidence from Jordan. *International Journal of Accounting & Information Management*, 24(2), 135-161.
- 116) Sallal, F., Bagherpour Velashani, M. A., & Saei, M. J. (2021). Fraudulent financial reporting motivations in emerging markets. *Journal of Financial Crime*, 28(3), 892-905.
- 117) Saona, P., Muro, L., & Alvarado, M. (2020). How do the ownership structure and board of directors' features impact earnings management? The Spanish case. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 31(1), 98-133.
- 118) Sawal, N. A., Zakaria, N. B., & Abdullah, N. (2015). Financial difficulties and performance among fraudulent firm's evidence from Malaysia. *International Journal of Applied Business and Economic Research*, 13(1), 161-175.
- 119) Seifzadeh, M., Rajaei, R. and Allahbakhsh, A. (2022), "The relationship between management entrenchment and financial statement fraud", *Journal of Facilities Management*, Vol. 20 No. 1, pp. 102-119. <https://doi.org/10.1108/JFM-02-2021-0026>.
- 120) Shakouri, M. M., Taherabadi, A., Ghanbari, M., & Jamshidinavid, B. (2021). Explaining the Beneish model and providing a comprehensive model of fraudulent financial reporting (FFR). *International Journal of Nonlinear Analysis and Applications*, 12(Special Issue), 39-48.
- 121) Shuto, A., & Takada, T. (2010). Managerial ownership and accounting conservatism in Japan: A test of management entrenchment effect. *Journal of Business Finance & Accounting*, 37(7-8), 815-840.
- 122) Siagian, T., & Utami, W. (2022). The determinants of financial report restatement with audit quality as moderating variable: Manufacturing companies listed in Indonesia Stock Exchange: Financial restatement. *Journal of Economics, Finance and Accounting Studies*, 4(1), 629-641.
- 123) [Skousen, C.J.](#), [Smith, K.R.](#) and [Wright, C.J.](#) (2009), "Detecting and predicting financial statement fraud: The effectiveness of the fraud triangle and SAS No. 99", [Hirschey, M.](#), [John, K.](#) and [Makhija, A.K.](#) (Ed.) *Corporate Governance and Firm Performance (Advances in Financial Economics, Vol. 13)*, Emerald Group Publishing Limited, Leeds, pp. 53-81. [https://doi.org/10.1108/S1569-3732\(2009\)0000013005](https://doi.org/10.1108/S1569-3732(2009)0000013005).

- 124) Sormin, F. (2021). The Effect of Managerial Ownership, Profitability, Company Size on the Integrity of Financial Statements at Plantation Companies. *Saudi Journal of Economics and Finance*, 5(4), 160-163.
- 125) Spathis, C. T. (2002). Detecting false financial statements using published data: some evidence from Greece. *Managerial Auditing Journal*, 17(4), 179–191.
- 126) Stuart, T., & Wang, Y. (2016). Who cooks the books in China, and does it pay? Evidence from private, high-technology firms. *Strategic Management Journal*, 37(13), 2658-2676.
- 127) Sumantri, F. A., Kusnawan, A., & Anggraeni, R. D. (2021). The effect of information asymmetry, company size and managerial ownership on income management (empirical study on manufacturing companies listed on the Indonesia stock exchange). *Primanomics: Jurnal Ekonomi & Bisnis*, 19(1), 62-76.
- 128) Suzan, L., & Bilqobi, R. S. A. (2022). The effect of managerial ownership, leverage, and intellectual capital on integrity of financial statement (study of transportation companies listed in Indonesian Stock Exchange 2017-2020 Period). In *Proceedings Of The 3rd Asia Pacific International Conference On Industrial Engineering And Operations Management* (pp. 13-15).
- 129) Svabova, L., Kramarova, K., Chutka, J., & Strakova, L. (2020). Detecting earnings manipulation and fraudulent financial reporting in Slovakia. *Oeconomia Copernicana*, 11(3), 485-508.
- 130) Syamsudin, S., Imronudin, I., Utomo, S. T., Prakoso, S. T., & Praswati, A. N. (2017). Tata kelola korporasi dalam mendeteksi kecurangan laporan keuangan. *Jurnal Manajemen Daya Saing*, 19(1), 63-73.
- 131) Tai, Y. H. (2017). Earnings management in family firms: The role of inside directors. *Corporate Management Review* 37(1) :77-114.
- 132) Tambunan, S., Siregar, A., Wijaya, M., & Pratama, I. (2023). DO INSTITUTIONAL OWNERSHIP AND COMPANY VALUE PREDICT FINANCIAL STATEMENT INTEGRITY?, *International Journal of Economics and Finance Studies*, 15(1).
- 133) Tarjo, T., Prasetyono, P., Sakti, E., Mat-Isa, Y., & Safkaur, O. (2023). Predicting fraudulent financial statement using cash flow shenanigans. *Business: Theory and Practice*, 24(1), 33-46.
- 134) Teguh, K. M., & Kristanto, A. B. (2020). Company characteristics and the tendency of fraudulent financial reporting. *Jurnal Akuntansi Bisnis*, 13(2).
- 135) Torchia, M., & Calabro, A. (2016). Board of directors and financial transparency and disclosure. Evidence from Italy. *Corporate Governance*, 16(3), 593-608.
- 136) Trinh, Q. D., Haddad, C., & Salameh, E. (2023). Financial institutional blockholders and earnings quality: Do blockholders contestability and countries' institutions matter?. *International Review of Financial Analysis*, 87, 102612.
- 137) Tugas, F. C. (2012). Exploring a new element of fraud: A study on selected financial accounting fraud cases in the world. *American International Journal of Contemporary Research*, 2(6), 112-121.
- 138) Ugbah, A. A., Kanene, K. C., & Ofor, N. T. (2023). Firm Characteristics and Fraudulent Financial Reporting: An Application of the M-Score Model in Nigeria and Kenya. *Journal of Accounting and Financial Management*, Vol 9. No. 10, 34-50.
- 139) Uwah, U., Aji, I. A., & Iniabasi, E. (2023). Accounting ratios and false financial statements detection: evidence from Nigerian quoted companies. *AKSU Journal of Administration and Corporate Governance (AKSUJACOG)*, 3(1), 61-75.
- 140) Vazakidis, A., Stavropoulos, A., & Galani, D. (2013). Company characteristics and human resource disclosure in Greece. *Procedia Technology*, 8, 112-121.
- 141) Wang, Y., Yu, M., & Gao, S. (2022). Gender diversity and financial statement fraud. *Journal of Accounting and Public Policy*, 41(2), 106903.
- 142) Wolfe, D.T. and Hermanson, D.D.R. (2004), “The fraud diamonds: considering the four elements of fraud”, *CPA Journal*, Vol. 74 No. 12, pp. 38-42.
- 143) Wu, W., Johan, S. A., & Rui, O. M. (2016). Institutional investors, political connections, and the incidence of regulatory enforcement against corporate fraud. *Journal of Business Ethics*, 134, 709-726.
- 144) Wulandari, R., & Maulana, A. (2022). Institutional Ownership as Moderation Variable of Fraud Triangle on Fraudulent Financial Statement. *Jurnal ASET (Akuntansi Riset)*, 14(2), 207-222.
- 145) Wuryani, E. (2012). Company size in response to earnings management and company performance. *Journal of Economics, Business, and Accountancy Ventura*, 15(3), 491-506.

- 146) Yang, D., Jiao, H., & Buckland, R. (2017). The determinants of financial fraud in Chinese firms: Does corporate governance as an institutional innovation matter? *Technological Forecasting and Social Change*, 125, 309-320.
- 147) Yanto, A. F. F. (2023). Determinants of Fraudulent Financial Reporting in Mining Companies: Pentagon Theory Fraud Perspective. *Jurnal Ilmiah Manajemen, Ekonomi, & Akuntansi (MEA)*, 7(1), 843-859.
- 148) Yasser, Q. R., Mamun, A. A., & Hook, M. (2017). The impact of ownership structure on financial reporting quality in the east. *International Journal of Organizational Analysis*, 25(2), 178-197.
- 149) Yendrawati, R., Raintika, R. L., Kusumadewi, F. Z., Azmi, N. A., & Mohd Sanusi, Z. (2023). Effects of corporate governance and financial performance on fraudulent financial statements: evidence from Indonesia's property, real estate, and building construction sectors. *Management and Accounting Review (MAR)*, 22(1), 5-29.
- 150) Young, S. D. (2020). Financial statement fraud: motivation, methods, and detection. In *Corporate Fraud Exposed: A Comprehensive and Holistic Approach* (pp. 321-339). Emerald Publishing Limited.
- 151) Yulia, A. W., & Basuki. (2016). Studi Financial Statement Fraud pada Perbankan yang Terdaftar Di Bursa Efek Indonesia. *Jurnal Ekonomi Dan Bisnis*, XXVI(2), 187-200. [https://doi.org/10.1016/S0378-5955\(97\)00056-7](https://doi.org/10.1016/S0378-5955(97)00056-7).
- 152) Yusran, I. N. (2023). Determinants of the quality of financial reports. *International Journal of Professional Business Review: Int. J. Prof. Bus. Rev.*, 8(3), 11.
- 153) Zainudin, E. F., & Hashim, H. A. (2016). Detecting fraudulent financial reporting using financial ratio. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 14(2), 266-278.
- 154) Zhang, L., Peng, L., Liu, X., Zhang, Z., & Wang, Y. (2024). The governance role of minority state ownership in non-state-owned enterprises: Evidence from corporate fraud in China. *British Journal of Management*, 35(3), 1489-1511.
- 155) Zhang, Y., Zhang, Y., & Yao, T. (2022). Fraudulent financial reporting in China: Evidence from corporate renaming. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 18(1), 100283.